Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي

حوليات
كلية الآداب
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة

د. نضال حميد الموسوي
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

الحولية الثامنة عشرة ١٤١٧ - ١٤١٨ هـ
الرسالة الحادية والعشرون بعد المئة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس - البحرين دينار واحد - قطر ١٠ ريالات - الإمارات ١٠ دراهم - السعودية ١٠ ريالات - عمان ريال واحد - اليمن ١٠ ريالات - مصر ٣ جنيهات - لبنان ١٥٠٠ ليرة - الأردن ٧٥٠ فلسا سوريا ٥٠ ليرة - السودان جنيه واحد - ليبيا ديناران - الجزائر ١٠ دنانير - تونس دينار واحد - المغرب ١٥ درهما

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل

		الاشتراك	المجلد
الكويت	أفراد	٣,— د.ك	٦,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	١٨,—
الدول العربية	أفراد	٤,— د.ك	٧,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	٢٠,—
الدول الاجنبية	أفراد	١٥,— دولارا	٤٠,— دولارا
	مؤسسات	٦٠,—	٧٠,—

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشرة أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه إلى رئيسة هيئة تحرير الحوليات - ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 ت: ٤٨١٠٣١٩ فاكس ٤٨١٠٣١٩

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية الثامنة عشرة الرسالة الحادية والعشرون بعد المئة

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

هيئة التحرير

د. عبدالله العمر
رئيس التحرير

أ.د. محمد رجب النجار
أ.د. مصطفى تركي
أ.م.د. فاطمة العبدالرزاق
د. منيرة الستمار

الهيئة الاستشارية

أ.د حسن حنفي
أ.د عبد السلام المسدي
أ.د غانم هنا
أ.د محمد الجراش
أ.د لطفية عاشور
أ.د مصطفى سويف
أ.د محمود عودة

قواعد النشر في

حوليات كلية الآداب

١ ـ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ـ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية ويراعى ألا يتجاوزعدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ـ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١×٢٩سم(A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ.

٤ ـ يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٠٠ «مائتي» كلمة تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ـ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ بالكنية أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

ـ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د. ت.

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د. ت.

ـ الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي :

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي :

ـ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١ .

ـ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠ .

ـ الشايب، ص ٤٠ .

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا .

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر .

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات .

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبعة الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم إجراء أي تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالإضافة أو الحذف .

١٣ ـ تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه .

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى :

رئيس تحرير حوليات كلية الآداب

كلية الآداب ـ جامعة الكويت

ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي : 72454

الكويت

الرسالة الحادية والعشرون بعد المئة

اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة

د. نضال حميد الموسوي
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية الثامنة عشرة - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م

المؤلف : د . نضال حميد الموسوي

- دكتوراه في الآداب - قسم الاجتماع - جامعة عين شمس بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف الأولى - ١٩٩٠ .
- تزاول التدريس في قسم الاجتماع - جامعة الكويت منذ سنة ١٩٨٣ .
- شاركت في عدة مؤتمرات وندوات داخل الكويت وخارجها .

أبحاث منشورة :

- علاقة الجريمة بالتنمية في المجتمع الكويتي خلال ربع قرن - نشر في مجلة التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربية - جامعة الإمارات العربية المتحدة - ١٩٨٩م .
- أثر الخدم على التنشئة الاجتماعية - بحث مقدم بجامعة الإمارات .
- بحث عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت يناير ١٩٩٣ - الديوان الأميري .
- الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي في المدارس الكويتية بين أصالة الخبرة ومحنة العدوان العراقي ، المؤتمر الدولي لمركز الإرشاد النفسي - عين شمس - القاهرة ٢٦ - ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٤ .
- «الانتحار في المجتمع الكويتي» منشور مقدم لمكتب الإنماء الاجتماعي ، إدارة البحوث والدراسات .
- «التفرقة والطائفية القبلية في المجتمع الكويتي» أعد لجهاز الدراسات والبحوث الاستشارية والمعلومات - مجلس الوزراء - الديوان الأميري .

الكتب :

- أثر التنمية الاقتصادية على معدلات الجريمة والجناح بدولة الكويت - خلال الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٨ ، المكتبة العصرية الحديثة ، الكويت ، ٢٠٥ صفحات .
- «ملاحم الوعي الاجتماعي نحو المرأة الخليجية» - مؤسسة سعاد الصباح للنشر ، ٣٠٠ صفحة .
- «ملاحم الوعي الاجتماعي نحو المرأة الكويتية» (دراسة ميدانية على هيئة طبقية من النساء الكويتيات) .
- منشور - المجلة العربية للعلوم الإنسانية - العدد الخامس والأربعين - السنة الثانية عشرة - خريف ١٩٩٣ .

المحتوى

- ملخص البحث ١١
- المقدمة ١٣
- أولاً : تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها ١٤
- ثانياً : الإطار النظري للدراسة ١٦
- ثالثاً : هدف الدراسة ١٧
- رابعاً : البحوث السابقة ١٨
- خامساً : منهجية الدراسة وإجراءاتها ٢٥

*** نتائج الدراسة :** ٣٣

- **أولاً** : إتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار السياسية للعمالة الوافدة . ٣٥
- **ثانياً** : إتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الأمنيـــة للعمالة الوافدة . ٥١
- **ثالثاً** : إتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة . ٦٩
- **رابعاً** : إتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة . ٨٥
- **خامساً** : إتجاهات عينة الدراسة نحو جنسيات العمالة الوافدة . ١٠١

*** اختبار الفروض ومناقشة النتائج** ١١٧

*** قائمة المراجع** ١٢٥

ملخص

انطلاقاً من مركزية قضية العمالة الوافدة في بحث المتغيرات المؤثرة في حياة المجتمع الخليجي بصفة عامة ، وحياة المجتمع الكويتي على وجه الخصوص ، كانت فكرة هذه الدراسة التي تبلورت في تساؤل رئيسي مفاده : ما طبيعة الاتجاهات النفسية للمواطن الكويتي نحو الآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والنواحي الاجتماعية؟

وقد تم مسح عينة من الطلبة الجامعيين والعاملين في الحكومة والقطاع الخاص (٢٤٨ مفردة) لقياس اتجاهاتهم ومدى تقبلهم للعمالة الوافدة على اختلاف روافدها .

وانطلقت الدراسة من فرضيتين ، الأولى تتعلق باتفاق فئات المجتمع الكويتي على أن للعمالة الوافدة آثاراً إيجابية وأخرى سلبية وإن كانت الآثار السلبية أكثر حدة وتأثيراً في المجتمع الكويتي ، وأما الفرضية الثانية فتتعلق بتأثير أزمة الكويت (١٩٩٠) في اتجاهات المواطنين نحو العمالة الوافدة بحيث يمكن تفسير تقبل المواطن الكويتي أو عدم تقبله لنوعية معينة من العمالة الوافدة في ضوء موقف هذه الفئة أو موقف دولها من أزمة الكويت .

وتقدم هذه الدراسة قاعدة بيانات علمية لدراسات أخرى سواء من حيث الجوانب المنهجية المتصلة ببناء مقياس الاتجاهات أو من حيث دلالات النتائج التي أوضحت مجموعة من الخلاصات مثل : اتفاق الطلبة والعاملين على الآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة ، ولم يكن للنوع أو طبيعة العمل تأثير يذكر في قوة اتجاهات المواطنين نحو العمالة الوافدة .

وأما الدلالة الثانية فهي بروز أثر أزمة الكويت في نفسية المواطن الكويتي الذي رسم خريطة إدراكية واضحة صنف من خلالها الهنود والأمريكيين والبنجلاديشيين والأوروبيين والسيلانيين والمصريين في قائمة المقبولين عمالةً وافدة بينما جاء في نهاية القائمة الفلسطينيون والأردنيون والجزائريون والسودانيون والتونسيون واليمنيون ليس فقط لدورهم السلبي في الأزمة ولكن أيضاً لعدم اتخاذهم ودولهم مواقف تدعم موقف الكويت في قضيتها العادلة .

وتكمن الدلالة الثالثة في اتساق وعي المواطن الكويتي مع رؤية القيادة السياسية للكويت ، حيث أكد الخطاب السياسي أثناء الأزمة وبعدها الدورَ الإيجابيَّ للدول الشقيقة والصديقة التي بادرت لتحرير الكويت ، فكانت القيادة معبرة عن إرادة الأمة في الكويت وهذا يعني أن مرحلة جديدة من النضج السياسي قد نشأت في خضم الأحداث التي مرَّ بها المجتمع المدني في دولة الكويت .

وأخيراً فإن هذه الدراسة تُعد واحدة من المحاولات العلمية التي تفتح الباب أمام الباحثين والمؤسسات البحثية لكي يواصلوا التحقيق العلمي لكل الجوانب المتصلة بالعمالة الوافدة ؛ إسهاماً في النقاش العلمي وتمهيداً لرسم سياسة عمل متوازنة تتوخى مصلحة الكويت والمجتمع الخليجي وتكرس مفهوم الوحدة العربية وتتعالى على كل عوامل الفرقة برؤى استراتيجية راشدة تنظر إلى المستقبل مستفيدة من تراث الماضي وإشكاليات الحاضر .

المقـــدمـــة

أصبحت ظاهرة العمالة الوافدة في دول الخليج العربي من الظواهر المعقدة التي تتشابك مع ظروف هذه المجتمعات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، وقد تجددت دعوة الباحثين لدراسة هذه الظاهرة بموضوعية فيما بعد حرب تحرير الكويت بما يسهم في تأسيس قاعدة بيانات علمية يعتمد عليها مخططو سياسة العمل في دولة الكويت .

ونظراً إلى صعوبة اتخاذ القرار على المستوى الرسمي دون إجراء بحوث ميدانية للكشف عن حقيقة الاتجاهات النفسية للمواطن الكويتي تجاه العمالة الوافدة ، فإن هذه الدراسة تسعى إلى وصف الظاهرة وتحليلها من وجهة نظر الكويتيين أصحاب المصلحة في استمرار أو توقف استقبال العمالة الوافدة .

وتختلف المواقف بين مؤيد للتوسع في استقبال عمالة وافدة تقوم عليها مشروعات التنمية في الكويت وبين معارض لهذا الاتجاه وداع إلى الاعتماد على القوة الوطنية المتمثلة في المرأة والطلبة المتخرجين في الجامعة سنوياً ، وبين متحفظ على سياسة العمل التي أفرزت طوفاناً من الآسيويين وما ارتبط بهم من تغيير في الهوية الوطنية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ، وهذه الدراسة تُلْقِي مزيداً من الضوء على طبيعة الاتجاهات الكويتية نحو الآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة ومدى تقبل الكويتيين للعمالة الوافدة من دول عربية وآسيوية وأوروبية .

أولاً : تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها :

تُعد دولة الكويت من المجتمعات الخليجية التي تشكلت أوجه الحياة فيها بعد ارتفاع أسعار النفط ١٩٧٣م . ونتيجة للخطط التنموية الطموحة التي انتهجتها الحكومة زاد الطلب على العمالة ، ولما كانت العمالة الكويتية غير متاحة بالكم والكيف الملائمين لقطاعات التنمية ، فقد برزت الحاجة إلى العمالة الوافدة على تعدد مصادرها .

وقد ارتبطت الهجرة إلى الكويت بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها لاستثمار العوائد النفطية في المشروعات التنموية ، وخلال عقدي الستينيات والسبعينيات أصبح الوافدون يمثلون أكثر من عدد السكان الأصليين للدولة (الموسوي ، ١٩٩٣) . وقد أسفر التدفق الهائل من العمالة الوافدة عن تركيب سكاني غير متجانس من الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والديموغرافية ، ويرى بعض المحللين في هذا المزيج السكاني إشكالية يمكن رصد مظاهرها في الآثار السلبية التي يمكن أن تؤثر في الهوية الثقافية ، والتطلعات السياسية للمنطقة ، ويصف أحد الباحثين طغيان ظاهرة العمالة الوافدة بأنه «أخطر من الغزو العسكري الأجنبي الذي تعرضت له الكويت على مر تاريخها» . (الخياط ، ١٩٨٢) .

وقد اتصفت ظاهرة الهجرة إلى الكويت بالتذبذب منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٨٩ ، وحينما تعرضت الكويت للغزو العراقي وبعد حرب التحرير ، اختلفت صورة المجتمع في دولة الكويت بشكل تام تقريباً ، فقد كانت كارثة الغزو بمثابة اختبار حقيقي للمخاوف التي طالما حذرت منها الدراسات العلمية ؛ تلك المخاوف التي كان معظمها مرتبطا بعدم الاستقرار السياسي نتيجة الزيادة غير المخططة لنوعيات من العمالة الوافدة .

ومن مظاهر الخلل في قوة العمل الكويتية وجود بطالة مقنعة بين المواطنين واستخدام غير كفء لطاقاتهم . وفي وجود فئة من المواطنين تحتاج إلى العمل وهم طبقة ذوي الريع والمؤجرين وأصحاب الدخول من العقارات والأسهم ، ومع ذلك فإن قوة العمالة الوافدة تشكل ٧٠٪ من قوة العمل في الوقت الذي تنادي فيه الحكومة بتكويت Kuwatize جهاز العمل في الكويت . (الدفتري ، ١٩٨٠) .

ومع تضخم الجهاز الإداري في دولة الكويت وضعف الإنتاجية بشكل عام لم تتم دراسة هذه الظاهرة على الأقل في الفترة التي أعقبت حرب تحرير الكويت ، ومن هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة تخطيط الموارد البشرية الوطنية والوافدة وترشيدها ، ونظراً إلى ندرة الدراسات العلمية التي تتصدى لبحث تكلفة وجود العمالة الوافدة وفوائدها وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً - لهذه الظاهرة ، فإن التخطيط العلمي يتطلب إجراء مزيد من الدراسات التي تقيس اتجاهات المجتمع الكويتي نحو العمالة الوافدة للكشف عن طبيعة الوعي الجمعي Collective Consciousness لأبناء الكويت تجاه الوافدين مما يساعد على رسم سياسة واضحة تخدم المشروعات التنموية بكفاءة عالية وبأقل تكلفة ممكنة . ونظراً إلى انتشار العمالة الوافدة في البيوت والمدارس والشركات ومختلف المؤسسات ، ونظراً إلى تنوع ثقافات هذه العمالة وتنوع أنماط حياتها ودياناتها فإن المجتمع الكويتي بأسره واقع في إطار احتمالات أن يكون لهذه العمالة آثار سلبية في المستويات الفردية والجماعية والمؤسسية في المجتمع الكويتي .

إن مشكلة العمالة الوافدة تمتد بجذورها إلى عمق نظم الاقتصاد والتربية والتثقيف لتشمل النشء والكبار من ربات البيوت والشباب الذين يؤهلون لتولي

الوظائف في الدولة كما أن الآثار الاجتماعية المرتبطة بالآداب والعادات والأخلاقيات يمكن أن تكون مجالاً للقلق من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين .

وانطلاقاً من أهمية البحوث لواضع سياسة العمل والتوظيف وأخذاً في الاعتبار التغيرات التي أحدثتها كارثة الغزو العراقي في نفسية الشعب الكويتي وتوجهاته نحو الأشخاص والموضوعات والقضايا ، وسعياً إلى الإسهام في تأسيس قاعدة بيانات علمية حول اتجاهات المواطنين نحو ظاهرة العمالة الوافدة ، فإن هذه الدراسة تصبح ضرورة لا غنى عنها على المستويين العلمي والتطبيقي في سياق إعادة فهم مجمل أوجه الحياة وتقويمها في دولة الكويت .

وإزاء تشعب آثار الظاهرة (العمالة الوافدة) وامتداداتها في المجالات المختلفة وترابطها مع ظواهر العنف والجريمة وتأخر سن الزواج بين الكويتيين تصبح دراسة هذه الظاهرة ضرورة تحتمها مقتضيات المرحلة التي يمر بها المجتمع الكويتي .

ونظراً إلى قلة الدراسات الميدانية التي أجريت لاختبار اتجاهات المواطنين نحو العمالة الوافدة وآثارها ومدى تقبل المواطنين لها ، وسعياً إلى فهم علاقات هذه الظاهرة بالظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية فإن هذه الدراسة تتصدى لبحث الجوانب المختلفة للعمالة الوافدة من وجهة نظر الكويتيين ، من هنا فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في السؤال الآتي : ما طبيعة الاتجاهات النفسية للكويتيين نحو العمالة الوافدة ومدى تقبلهم لها؟

ثانياً : الإطار النظري للدراسة :

تتدرج دراسة اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو العمالة الوافدة تحت إطار نظري يتمثل في دراسات التواصل بين الثقافات .Intercultural Comm وهي

عملية تفاعل رمزي تتضمن تبادل المعاني بين أناس مختلفين في ثقافاتهم ، ويدخل تحت هذا النوع من التواصل العديد من أنواع الاتصال مثل Cross Cultural Comm. ويتم بين أفراد وجماعات تنتمي إلى ثقافات متباينة ، وهناك أيضاً الاتصال بين الجماعات العرقية Inter Ethenic Comm. . وقد توجد جماعة عرقية داخل نسيج أكثر من ثقافة كالعمالة الوافدة من آسيا والبدون في دولة الكويت ، وهناك التواصل بين الأجناس Interracial Comm. ، وهناك أيضاً الاتصال مع الغرباء Communication with Strangers وهو المفهوم النظري الملائم لدراسة العمالة الوافدة في الكويت (Gudy, 1990) .

وينظر للاتصال في هذا المستوى على أساس التفاعل الاجتماعي وليس كظاهرة فردية ؛ لأن التعريف الأوسع للاتصال هو ذلك النظام المتكامل للسلوك الذي يحدد وينظم Regulates ويحافظ Sustains ويسهل العلاقات الإنسانية وهو الآلية التي تجعل الحياة الإنسانية ممكنة (Sigman, 1987 p. 139 - 140) .

وبالنظر إلى طبيعة الاتجاهات النفسية وارتباطها بالجانب المعرفي أساساً فإن الإطار النظري الملائم لدراستها هو التحليل الثقافي للتواصل البشري بين جماعات متباينة في النواحي الثقافية . وهو ما ينطبق على حالة المجتمع الكويتي .

ثالثاً : هدف الدراسة :

تحدد هدف هذه الدراسة في محاولة تعرّف طبيعة اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو العمالة الوافدة من حيث تأثيرها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لدولة الكويت ، وذلك حتى يتسنى للمخطط الكويتي الوقوف على حقيقة موقف الشعب من ظاهرة العمالة الوافدة ليسترشد

به في التخطيط العلمي لسياسة العمل الملائمة في إطار خطط التنمية الشاملة في الكويت .

رابعاً : البحوث السابقة :

من مراجعة الدراسات السابقة أمكن رصد مجموعتين تشتملان على عناصر المشكلة البحثية وهي «الاتجاهات نحو العمالة الوافدة» :

أ - دراسات تتناول العمالة في دولة الكويت :

١ - وتضم هذه المجموعة دراسات (Shah & Quadsi, 1989) حول موضوع «تغيير خصائص العمالة الوافدة في الكويت» ، وقدمت الدراسة تحليلاً لخصائص فئات من العمالة الوافدة تشكل قوة العمل بالكويت - في فترة الدراسة - وهي : الفلسطينيون والأردنيون والمصريون والعراقيون والهنود والباكستانيون والبنجلاديشيون والسوريون واللبنانيون ، واعتمدت هذه الدراسة على بيانات إحصائية تم جمعها في أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ ، وكان من أهم نتائجها : أن الوافدين إلى الكويت تزايد عددهم من (١٤١) ألف نسمة إلى (٢٣٩) ألف نسمة ما بين عامي (١٩٦٥ - ١٩٨٥) ، وكشفت النتائج أيضاً أن تضخم العمالة الوافدة أوقف نمو قوة العمل الوطنية ، وأن عمل المرأة ما زال محصوراً في مجالات الصحة والتعليم وبعض الوظائف المعزولة .

وفي دراسة أخرى لـ (Shah, Etals, 1988) حول «المرأة الآسيوية العاملة في الكويت» أوضحت نتائجها أن الزيادة الملحوظة في أعداد النساء الآسيويات العاملات بالكويت ترجع أساساً إلى استخدام المربيات في أكثر من ٦٢٪ من

الأسر الكويتية ، وهن يأتين من سيريلانكا والفلبين وبعضهن متزوجات وتتراوح أعمارهن بين (٢٠ - ٣٩ سنة) وأن بعض هؤلاء النساء يعشن في أوضاع صعبة ، وأن أجر المرأة الآسيوية والعربية غير الكويتية لا يزيد على ٦٦٪ من أجر المرأة الكويتية ، وأن مستقبل العمالة الآسيوية في الكويت مرهون بسياسةٍ لإرسال هذه العمالة واستقبالها ، وهناك دول تضع قيوداً على خروج العاملات منها وهذا رد فعل طبيعي للمشكلات التي تواجهها المرأة العاملة في الخارج ، وأن حكومة الكويت لديها سياسة واضحة تهدف إلى تقليل عدد الأجانب في الكويت وبخاصة في قوة العمل ، ولدى الحكومة رغبة في زيادة عدد العاملين من العرب ومع ذلك فإن التغير الذي حدث في عام ١٩٩٠ بالغزو العراقي ربما أثر في السياسة الخاصة باستقدام العمالة من الخارج .

وقدمت دراسة (الشلقاني ، ١٩٨٣) في موضوع «السياسة السكانية في الكويت : الوضع الحالي والبدائل المتاحة» رؤية للبدائل التي يمكن لدولة الكويت تبنيها في مجال وضع سياسة سكانية مخططة ، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات التعدادات والإحصاءات المنشورة سعياً إلى تحديد السمات الأساسية للمجتمع السكاني في دولة الكويت من حيث الحجم والتركيب والتوزيع ومصادر الزيادة السكانية .

وقد أبرزت نتائج هذه الدراسة مخاطر النمو غير المنضبط للعَمالة الوافدة والتي تتجلى في ضعف التماسك الاجتماعي وازدياد عوامل التنافر القائمة بين المواطنين والوافدين ، كما وضعت الدراسة عدة ضوابط لأية سياسة سكانية ومنها :

(١) مراعاة التوازن السكاني بين المواطنين والمقيمين من جهة وأمن الدولة ومتطلباته من جهة أخرى .

(٢) تجانس التركيب السكاني .
(٣) قدرة قطاعات العمل على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان .
(٤) توفير قدر من الاطمئنان والاستقرار للمقيمين بالدولة .
(٥) تأمين التوازن الاجتماعي والتوازن الجغرافي في توزيع السكان على مختلف مناطق الدولة .

وقدمت تلك الدراسة ثلاثة أهداف للسياسة الاستراتيجية لقوة العمل بالكويت وهي :

(١) تشجيع السكان الكويتيين على زيادة الإنجاب .
(٢) تنمية القوة العاملة الكويتية .
(٣) إعادة النظر في سياسة التجنيس .

وأهم ما يمكن الاستعانة به في دراسة السياسة السكانية في الكويت ، هو ضرورة اعتماد هذه السياسة على البحوث العلمية في التخطيط ، وهو مطلب يجعل دراسة اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو العمالة الوافدة ضرورةً تحتمها مقتضيات التخطيط العلمي لقوة العمل بالكويت .

وتأتي دراسة (عساف ، ١٩٨٩) حول : «التضخم الوظيفي في جهاز الإدارة في الكويت» لتقدم رؤية تحليلية لواقع جهاز الإدارة المتضخم وفي الوقت نفسه ضعف الإنتاجية وانخفاض معدلات الأداء ، وفي تحليل أسباب هذا التضخم تُرجع الدراسة هذه الظاهرة إلى عدة عوامل منها سياسات التوظيف التي تُعد صمام أمان يتحكم في حركة الطلب على القوى العاملة ، وتشير هذه الدراسة إلى وجود اتجاهات تساند فكرة الاعتماد على العمالة المحلية واتباع سياسة الإحلال أو «التكويت» مع ما يؤكده الواقع الكويتي الذي يفصح عن عدم كفاية العمالة المحلية بالكم والكيف اللازمين لتغطية السوق المحلي .

والباحث يرى أن دراستي الشلقاني وعساف مع ما بينهما من تباعد زمني (١٩٨٣ - ١٩٨٩) تدعوان إلى وضع سياسة توظيف رشيدة للمجتمع الكويتي تحفظ للمواطنين خصوصيتهم وللوافدين حقوقهم وللدولة أمنها واستقرارها ونموها .

وإذا كانت دراستا (الشلقاني ١٩٨٣ ، وعساف ١٩٨٩) قد طالبتا بوضع سياسة للتوظيف قبل الغزو العراقي فإن دراسة أخرى قام بها (Looney, R. 1992) حول قواعد التوظيف في الكويت أوضحت نتائجها الزيادة السكانية بين الشباب الكويتي الذي يشكل هيكل المجتمع في الكويت ، وأن زيادة عدد الشباب من طالبي الوظيفة تشكل عبئاً على ميزانية الحكومة وتصبح المشكلة أمامَ الحكومة هي تشجيع القطاع الخاص ليمتص الزيادة العددية للكويتيين في سن العمل ، وتحاول دراسة «لوني» استشراف سياسة التوظيف المستقبلية في ظل عوائد النفط وتطرح مدخلين للتعامل مع هذه المشكلة ، فإما أن تتبنى الحكومة سياسة بناء اقتصاد وطني ، يرتكز على مصادرها القائمة ، أو أن تعود الحكومة إلى الاستراتيجية السابقة منذ منتصف السبعينيات وهي استثمار عوائد البترول في الخارج ، وأن أحد الخيارين مرهون بقاعدة واضحة لتوظيف العمالة الوطنية والأجنبية في الكويت .

أما دراسة (Sanad & Tessler, 1988) التي أجريت حول «التوجهات الاقتصادية للمرأة الكويتية» فقد استهدفت معرفة طبيعة ومحددات الاتجاهات الاقتصادية للمرأة الكويتية وأنماطها ونتائجها ، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الميداني لجمع البيانات من (١٥٥٣ مفردة) من النساء فوق سن الخامسة عشرة من العمر ، وتضمن الاستبيان ٤٨ سؤالاً اشتملت على : القضايا المرتبطة بالعمل والموضوعات الاجتماعية ، والعوامل المؤثرة في دور

المرأة في المجتمع الكويتي . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، ضرورة الاعتماد على المرأة الكويتية كقوة عمل وظيفية بديلة لبعض نوعيات العمالة الوافدة ، وأن نمو التعليم داخل الكويت قد أحدث تحولات في التوجهات الاقتصادية للمرأة ، وأن الدين يرتبط ببعض التوجهات الاقتصادية للمرأة وبخاصة بين صغار السن الأعلى تعليماً ، وترجع قوة التوجهات الدينية إلى حيوية التيار الإسلامي في المجتمع الكويتي .

وفي دراسة جناح الأحداث رصد (الدوري ، ١٩٨٥) عدة دراسات تناولت مشكلة جُنَاح الأحداث وأورد نتائج دراسة (مي القناعي ، ١٩٧٤) التي ربطت تفشي ظاهرة الجُنَاح ببعض المتغيرات النوعية في علاقات الأفراد الاجتماعية التي أفرزتها بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها مجتمع الكويت مثل مضاعفة حجم السكان وزيادة نسبة السكان غير الكويتيين على الكويتيين . هذه المجموعة من الدراسات اتسمت بخصائص معينة مِنْ أهمها :

(١) أنها اعتمدت في معظمها على البيانات المستمدة من التعدادات والإحصاءات الرسمية في نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات ، أي إن كل هذه الدراسات باستثناء دراسة (Looney, 1992) أُنجزت قبل كارثة الغزو العراقي للكويت ، ومن هنا يصبح من الضروري إجراء مزيد من البحوث بعد هذا التغيير الذي أحدثه الغزو العراقي للكويت .

(٢) أنها في جملتها لم تتعرض لقياس اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو ظاهرة العمالة الوافدة . وباستثناء دراسة (Sanad & Tessler) التي استخدمت مقاييس الاتجاهات لمعرفة الاتجاهات الاقتصادية للمرأة

الكويتية ، فإن دراسة الاتجاهات المرتبطة بالعمالة الوافدة ما زالت حقلاً خصباً لدراسات مسحية تستهدف تطوير قاعدة بيانات علمية لمخطط سياسة العمل بدولة الكويت .

(٣) اعتمدت معظم الدراسات السابقة على منهج تاريخي أو إحصائي وقليل منها اعتمد على التحقيق الإمبريقي [الإجرائي] .

وبوجه عام يمكن تأكيد أهمية الدراسة الحالية في مجالها حيث يمكن أن تضاف نتائجها إلى التراكم المعرفي المتصل بالعمالة الوافدة وتحليل جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية .

ب - دراسات أخرى :

وتضم هذه المجموعة عدة دراسات تناولت العمالة الوافدة في دول أخرى مثل الدراسة التي أجراها (التويجري ، ١٩٨٨) في المملكة العربية السعودية حول «القيم الإدارية للعمالة الوافدة والعمالة الوطنية في السعودية» ، وانطلقت الدراسة من منظور تأثير القيم في السلوك واعتمدت على المسح الميداني وتطرقت إلى بعض الجوانب المتصلة بآثار العمالة الوافدة ، وأكدت الدراسة أن اختلاف الثقافات له تأثير في تفهم العمالة الوافدة لنظم البلد الذي تعمل به ، وهو المنظور الذي تنطلق منه دراستنا الحالية (التحليل الثقافي) .

ودراسة (فرجاتي ، ١٩٨٣) التي طالبت بضرورة الاعتماد على العمالة العربية في دول الخليج العربي بدلاً من العمالة الآسيوية ، وذلك حتى يمكن تدعيم التكامل العربي ، وضمان قدر كبير من الحفاظ على هوية منطقة الخليج ، كما طالبت بمعاملة أفضل للعمالة العربية ومحاولة تذويب التنافر القائم بين المواطنين والوافدين . وكذلك دراسة (هاليداي ، ١٩٧٨) حول

«الهجرة والقوى العاملة في دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول» وقد انطلقت هذه الدراسة من تأثير النفط في سياسات العمل بدول الخليج وخلصت إلى أن هناك مشكلات تواجه العمالة الوافدة منها :

(١) التفرقة في الأجور بين المواطنين والوافدين وبين الوافدين أنفسهم .

(٢) حرمان الوافدين من الحقوق السياسية .

(٣) الدخول غير المشروع إلى الدول المنتجة للنفط .

أما دراسة (السالم ، وظافر ، ١٩٨٣) حول العمالة في دول الخليج العربي فقد أجريت على الكويت والبحرين وقطر والإمارات والسعودية ، وتوصلت الدراسة بعد إجراء مسح ميداني على (٢٢٨٨٣) مفردة اشتملت على (٨٧٢١ مفردة من الكويت) توصلت إلى أن :

١ - هناك اتجاهاً عاماً بين المواطنين إلى رفض مشاركة الوافدين في حياتهم الاجتماعية لأسباب سياسية واجتماعية وثقافية .

٢ - المواطن يؤمن بأن نهضة دول الخليج قائمة بغض النظر عن وجود العمالة الوافدة ، ويرى المواطن أن دول الخليج تقدم خدمات اقتصادية للوافدين تعادل جهودهم ، وأن الوافدين يشكلون عبئاً على متطلباتهم الأساسية .

وهذه الدراسات في جملتها تتناول مجتمعات متعددة وموضوعات أكثر عمومية وتعتمد على التنظير والبحث في الظاهرة من جوانب اقتصادية وسياسية وأمنية وتعد نتائجها مؤشرات هامة لدراستنا هذه .

وقد أفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة سواء في منطلقها النظري أو إجراءاتها المنهجية بحيث كانت استكمالاً معرفياً يضاف إلى الأدبيات التي أنجزت حول العمالة الوافدة في دولة الكويت .

خامساً : منهجية الدراسة الحالية وإجراءاتها :

(١) **تحديد الفرضيات** : تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للعمالة الوافدة في الوقت نفسه ، ونظراً إلى توافر عدد من الدراسات السابقة التي تسمح نتائجها بتطوير فروض علمية ، فإن الدراسة تسعى إلى التحقق من فرضين :

الفرض الأول :

«لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة بين فئات المجتمع الكويتي فيما يتصل باتجاهات المواطنين نحو العمالة الوافدة وآثارها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية» .

الفرض الثاني :

«توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات السياسية التي يمر بها مجتمع ما وبين طبيعة الاتجاهات نحو الجماعات الثقافية والعرقية الوافدة على هذا المجتمع» .

(٢) **المنهج والأدوات** : اعتمدت الدراسة على منهج المسح التحليلي الذي يسمح بدراسة المشكلات والظواهر كما هي في الواقع (Wimmer & Dominick, 1994) وفي هذا الإطار تم تنفيذ إجراءات الدراسة على النحو التالي :

أ - **العينة** : أجريت الدراسة على عينة عشوائية تحدد قوامها بمائتين وخمسين مفردة ، ومع استبعاد المفردات غير الصحيحة ، أصبحت العينة (٢٤٨) مفردة ، وقد روعي في العينة أن تتضمن قوة العمل الحالية

والمستقبلية ، فتضمنت - لهذا الغرض - مجموعة من الموظفين ومجموعة من الطلاب الجامعيين . وفيما يلي توصيف لهاتين المجموعتين :

- **عينة الموظفين** : وقد بلغ قوامها ١٥٢ مفردة ، أي ما يعادل ٦١,٣٪ من حجم العينة ككل ، وجميعهم من المواطنين ذوي الأعمار : عشرين عاماً فأكثر ، وقد تم اختيارهم بواقع ثلاثين مفردة من كل محافظة من محافظات دولة الكويت الخمس باستثناء محافظة حولي حيث جاءت باثنتين وثلاثين مفردة ، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة العشوائية في الاختيار ، حيث تم اختيار منطقتين عشوائياً من كل محافظة من محافظات الدولة الخمس ، ومن كل منطقة تم الاختيار العشوائي لثلاث قطع ، ومن كل قطعة تم اختيار عدد من الشوارع (حسب الشوارع بالقطعة) ، ومن كل شارع تم اختيار (جادة) ليتم إجراء المقابلات مع المواطنين القاطنين في المنازل أو البنايات التي تقع في الجادات التي وقع عليها الاختيار بحيث تجري المقابلة مع مفردة واحدة من كل بناية أو منزل . وقد روعي في المفردات المختارة أن تكون ذات دور في سوق العمل ، كما روعي تنوع المفردات من حيث الجنس والسن والمستوى الوظيفي ومجال العمل ، وجاءت العينة من الموظفين في صورتها النهائية على النحو الآتي :
- **عينة الطلاب** : يتمثل مجتمع هذه العينة في الدارسين بكليات جامعة الكويت البالغ عددها تسع كليات هي العلوم ، الآداب ، التربية ، الحقوق ، الشريعة ، التجارة ، الهندسة ، الطب ، الطب المساعد . وقد تم الاختيار العشوائي لأربع كليات فقط بحيث تمثل التخصصات

الجدول رقم (١)

خصـــائـــص عينـــة الـــدراســـة
(عينـــة الموظفـــين)

المتغـــيرات / الخصـــائـــص	توزيـــع المفردات	
	ك	٪
- الجنس :		
ذكـــور	٩٤	٦١,٨
إنـــاث	٥٨	٣٨,٢
- الســـــن		
٢٠ - ٣٠ ســنة	٣٥	٢٣
٣١ - ٤٠ ســنة	٢٩	١٩,١
٤١ - ٥٠ ســنة	٩	٥,٩
٥١ - فأكثر	٧٩	٥٢
- المستوى الوظيفي		
قيادي	٢٠	١٣,٢
تنفيذي	١٣٢	٨٦,٨
- مجـــال العمـــل		
حكومي	١١٤	٧٥
خاص	٣٨	٢٥

العملية والتخصصات النظرية ، حيث اختيرت كلية التجارة وكلية الهندسة وكلية الآداب وكلية الشريعة ، وتم اختيار عدة قوائم عشوائياً من قوائم أسماء الدارسين بكل كلية ، ومن الأسماء المتضمنة في هذه القوائم المختارة ، تم الاختيار العشوائي للدارسين والدارسات الذين ستجرى معهم المقابلة وتطبيق الاستبانة ، وذلك بواقع أربعة وعشرين دارساً ودارسة من كل كلية ، وبالتالي جاء إجمالي المفردات (الصحيحة) (٩٦) مفردة وجميعهم من الكويتيين ، وقد روعي في الاختيار المساواة في توزيع الجنسين بحيث يكون نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث ، والهدف من ذلك زيادة نسبة تمثيل الذكور في العينة (حيث لوحظ أن نسبة الإناث في مجتمع البحث تمثل الأغلبية التي تصل إلى ٨٦٪ في بعض الكليات مقابل ١٤٪ للذكور ، كما هي الحال في كلية الآداب مثلا ، وبالتالي كان لا بد من المساواة بين الجنسين في عدد المفردات حتى لا تكون النتائج ممثلة لآراء الإناث فقط واللاتي يشكلن أغلبية مجتمع البحث) . وقد تراوحت أعمار الطلاب في العينة ما بين ٢١ - ٢٤ سنة ، بمتوسط عمري قدره (٢٢,٣) سنة ، وانحراف معياري قدره (٢,١) .

ب - **أداة جمع البيانات** : اعتمدت الدراسة على استبانة مقننة في جمع البيانات ، وقد مرَّ تصميم الاستبانة بعدة مراحل :

١ - **المرحلة الأولى** : وهي مرحلة الدراسة الاستطلاعية ، وفي هذه المرحلة تمت مقابلات متعمقة مع مجموعة من المواطنين بهدف تعرف آرائهم في الآثار المترتبة على العمالة الوافدة بوجه عام ، سواء

كانت آثاراً إيجابية أو سلبية ، وكذلك عن جنسيات هذه العمالة وموقعها من الإيجاب والسلب . وفي ضوء المعلومات المستمدة من هذه العملية تم تدوين قائمة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك بالجنسيات الأجنبية من حيث تفضيلها أو عدم تفضيلها من قبل المواطنين الذين أجريت معهم المقابلات .

٢ - **المرحلة الثانية** : وفي هذه المرحلة تم الاطلاع على الأدبيات المعنية بقياس الاتجاهات (Attitudes) ، التي تضمن طرق هذا القياس ، مثل طريقة (بوجاردس) ، وطريقة (ثرستون) ، وطريقة (ليكارت) ، وطريقة (جتمان) .

٣ - **المرحلة الثالثة** : بالاستفادة من المرحلتين السابقتين ، وكذلك من واقع ما كتب عن العمالة الوافدة في الجرائد والمجلات ، أمكن صياغة (٤٨) عبارة (بنداً) ، تتوزع بواقع (١٢) بنداً لكل بُعد من أبعاد موضوع البحث ، وهي البُعد الاجتماعي والبُعد الاقتصادي والبُعد السياسي ، والبُعد الأمني ، وأمام كل بند مقياس متدرج من خمس استجابات هي : موافق جداً ، موافق ، لم أحدد ، غير موافق ، غير موافق بتاتاً ، وعرضت الاستبانة على مجموعة المحكمين (الذين يحملون درجة الدكتوراه في علم النفس والاجتماع) .

وفي ضوء آراء المحكمين ، تم استبعاد البنود غير الضرورية ، وأعيدت صياغة بعض البنود ، وكذلك ترتيبها ، بحيث جاءت الاستبانة متضمنة (٣٢) بنداً ، بواقع ٨ بنود لكل بعد من الأبعاد الأربعة التي سبق ذكرها ، وتنقسم بنود كل بعد من حيث الصياغة إلى أربعة بنود ذات صياغة إيجابية ومثلها ذات صياغة سلبية .

٤ - **المرحلة الرابعة** : وهي مرحلة ثبات وصدق الاستبانة . فيما يخص الثبات تم التأكد منه بطريقة إعادة الاختبار ، حيث طبقت الاستبانة على ثلاثين مفردة ، ثم أعيد تطبيقها بعد مضي عشرين يوماً ، وذلك على نفس المفردات ، وتم حساب معاملات الارتباط بين الاستجابات في التطبيقين الأول والثاني ، وتبين أن قيم هذه المعاملات جميعها ذات دلالة إحصائية عند (٠١ , ٠) أو (٠٥ , ٠) . أما بخصوص الصدق (Validity) ، فقد تم اتباع طريقتين ، الأولى صدق المحكمين ، حيث تم عرض الاستبانة على المحكمين بعد إجراء التعديلات وفي صورتها النهائية التي حصلت على القبول بالإجماع . أما الطريقة الثانية فهي حساب معاملات الارتباط بين استجابات البنود كل على حدة من جهة وإجمالي درجة البنود الخاصة بكل بُعد من جهة ثانية ، كما تمَّ حساب معاملات الارتباط بين إجمالي استجابات الأبعاد الأربعة بعضها وبعض . وقد جاءت قيم هذه المعاملات دالة عند مستوى (٠١ , ٠) أو (٠٥ , ٠) .

جـ ــ المعالجة الإحصائية :

تمت معالجة بيانات الدراسة بالحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS) حيث تم استخراج التكرارات والنسب المعبرة عن استجابات كل بند من بنود الاتجاه ، ومتوسط شدة الاستجابة لكل بند على حدة سواء فيما يخص بالعينة ككل ، أو فيما يخص المجموعات داخل العينة ، كما تمَّ استخدام اختباري (T) و (F) حيث تم الاختبار الأول (T) لكشف عن معنوية الفروق بين متوسط مجموعتين ، أما الاختبار

الثاني (F) فقد استخدم للكشف عن معنوية الفروق بين متوسطات ثلاث مجموعات أو أكثر سواء في إطار عينة الموظفين أو في إطار عينة الطلاب .

د - **تحديد المصطلحات والمفاهيم :**

أ - **العمالة الوافدة :**

يقصد بالعمالة الوافدة كل فرد غير كويتي لديه عمل في دولة الكويت سواء كان عملاً خاصاً أو عملاً في مؤسسات الدولة كالجامعات والوزارات وغيرها مُقابل أجر معين بغض النظر عن نوع العمل أو مدة الاستمرار فيه وجنسية هذه العمالة .

ب - **اتجاهات المواطنين :**

يقصد بالاتجاه «استعداد ثابت نسبياً للاستجابة بالتفضيل أو عدم التفضيل نحو موضوع الاتجاه» (Hocking, 1984) . ومن خصائص الاتجاهات :

١ - وجود موضوع ينصب عليه الاتجاه Object .

٢ - الاتجاه يحمل حكماً قيمياً Evaluative .

٣ - الاتجاه له صفة الثبات النسبي Enduring .

٤ - قابلية الفعل أو السلوك Predisposition .

فالاتجاه هو حالة من الاستعداد العقلي والعصبي تنظم خبرة الشخص وتمارس تأثيراً توجيهياً أو دينامياً في استجابة الفرد للموضوعات والمواقف المرتبطة بهذه الاستجابة (الطواب ، ١٩٩٠) .

نتائج الدراسة

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وذلك من خلال النقاط التالية :

- **أولاً** : اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار السياسية للعمالة الوافدة .
- **ثانياً** : اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الأمنيـــة للعمالة الوافدة .
- **ثالثاً** : اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة .
- **رابعاً** : اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة .
- **خامساً** : اتجاهات عينة الدراسة نحو جنسيات العمالة الوافدة .

أولاً : اتجاهات عينة الدراسة

نحو الآثار السياسية للعمالة الوافدة

تحفل الدراسات السابقة بإشارات واضحة إلى إمكانية تحول العمالة الأجنبية من دورها الخدمي إلى بؤر خلل في المستقبل ، ويدلل أنصار هذا الرأي على تخوفهم بأن السكان الأصليين للكويت يمثلون أقلية مقارنة بعدد العمالة الوافدة وبخاصة في حقبة السبعينيات والثمانينيات حيث شكلت العمالة ٥٩,٩٪ من إجمالي سكان الكويت . ويرون أن بعض فئات العمالة المسيسة يمكن أن تنقل أفكارها السياسية إلى المواطنين وبخاصة إذا تحولت العمالة الآسيوية إلى سلاح في أيدي قوى دولية تعمل على إثارة الاضطراب في منطقة الخليج . فقد ينشأ عن التمييز القائم بين المواطنين والوافدين على اختلاف جنسياتهم كيان اجتماعي عرقي حضاري متماسك تحت راية حماية مصالح الوافدين والتعبير عن حاجاتهم مستندين إلى ثقلهم وأهميتها في البناء الاقتصادي والاجتماعي للكويت (الخياط ، ١٩٨٢ ص ٣٢٦) ، (معوض ، بلا تاريخ . ص ٢٠٩) .

وقد تم اختبار اتجاهات المواطنين نحو الآثار السياسية للعمالة الوافدة وشمل الاختبار الجوانب التالية :

(أ) الجوانب الإيجابية :

١ - دور العمالة الوافدة في بناء علاقات إيجابية مع دولها .
٢ - دور العمالة الوافدة في تحسين صورة الكويت أمام العالم .
٣ - دور العمالة الوافدة في دعم مواقف الكويت .
٤ - دور العمالة الوافدة في دعم الأمن القومي للكويت .

(ب) الجوانب السلبية :

١ - دور العمالة الوافدة في تشكيل ضغوط على حكومة الكويت .
٢ - دور العمالة الوافدة في الإساءة إلى سمعة الكويت في الخارج .
٣ - دور العمالة الوافدة في تهديد أمن الكويت القومي .
٤ - دور العمالة الوافدة في الإساءة إلى سمعة الكويت أمام المنظمات الدولية .

أ / ١ - دور العمالة الوافدة في بناء علاقات إيجابية للكويت مع دُولها :

تم قياس هذا الاتجاه الإيجابي نحو دور العمالة الوافدة في بناء علاقات سياسية إيجابية بين الكويت والدول المصدرة للعمالة الوافدة ، وقد تبين من تحليل نتائج الاستبيان مجموعة من النتائج يعرضها الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢)
يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو دور العمالة الوافدة في بناء علاقات إيجابية للكويت مع دولها

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٩	٥,٩	٧	٧,٣	١٦	٦,٥
موافق	٨٨	٥٧,٩	٥١	٥٣,١	١٣٩	٥٦
لم يحدد موقفاً	٢٤	١٥,٨	١٦	١٦,٧	٤٠	١٤,١
غير موافق	٢٢	١٤,٥	١٤	١٤,٦	٣٦	١٤,٥
غير موافق بتاتاً	٩	٥,٩	٨	٨,٣	١٧	٦,٩
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

من قراءة الجدول السابق تبين أن فئة موافق بشدة تمثل ٥,٦٪ من إجمالي العينة بينما وصلت نسبة الموافقين فقط إلى ٥٦٪ في العينة ككل بينما لم يحدد ١٦,١٪ موقفهم في حين أبدى ١٤,٥٪ عدم موافقتهم على هذا الرأي ورفضت نسبة ٦,٩٪ هذا الرأي بشدة ، وبشكل عام تصل قوة هذا الاتجاه إلى ٦٢,٥٪ بين المبحوثين .

وفيما يتصل باختلاف الاتجاه وفقاً لاختلاف المبحوثين تبين أن هناك فروقاً طفيفة تراوحت بين ٠,١٪ و٢,٤٪ وهي نسب لا تمثل فروقاً ذات دلالة بين العاملين والطلبة مما يؤكد وجود أغلبية من الكويتيين على اختلاف مواقعهم يرون في العمالة الوافدة عاملاً من عوامل دعم العلاقات السياسية بين الكويت والدول المصدرة لهذه العمالة ، فقد كان متوسط الاستجابة لهذا الرأي بين العاملين ٣,٥ والمتوسط بين الطلبة ٣,٤ في حين لم يزد الانحراف المعياري عن ١,١ في العينتين .

أ / ٢ - دور العمالة الوافدة في تحسين صورة الكويت أمام العالم :

من الجوانب التي يمكن أن تكون إيجابية للعمالة الوافدة تحسين صورة الكويت باعتبارها دولة محتضنة للعمالة الأجنبية ولديها خبرة جيدة في معاملتهم وإقرار حقوقهم . وقد تبين من تحليل البيانات اتجاه الكويتيين نحو هذا الرأي وفقاً لما يعرضه الجدول التالي :

الجدول رقم (٣)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو دور العمالة الوافدة في تحسين صورة الكويت أمام العالم

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٦	٣,٩	١	١	٧	٢,٨
موافق	٢٨	١٨,٤	١١	١١,٥	٣٩	١٥,٧
لم يحدد موقفاً	٤٠	٢٦,٣	٢٥	٢٦	٦٥	٢٦,٢
غير موافق	٥٨	٣٨,٢	٣٥	٣٦,٥	٩٣	٣٧,٥
غير موافق بتاتاً	٢٠	١٣,٢	٢٤	٢٥	٤٤	١٧,٨
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول السابق أن اتجاه الكويتيين في هذه الجزئية يميل إلى أن وجود العمالة الوافدة لا يمكن أن يكون من العوامل التي تعمل على تحسين صورة الكويت ، فقد وافق على هذا الرأي بشدة ٢,٨٪ فقط من إجمالي عينة الدراسة (٣,٩٪ من العاملين ، ١٪ من الطلبة) ، وأبدت نسبة ١٥,٧٪ موافقتها فقط على هذا الرأي (١٨,٤٪ من العاملين ، ١١,٥٪ من الطلبة) ولم تحدد نسبة ٢٦,٢٪ موقفها بعد ، أما فئة غير موافق فقد كانت نسبتها ٣٧,٥٪ من جملة العينة (٣٨,٢٪ من العاملين ، ٣٦,٥٪ من الطلبة) وفي فئة غير موافق بتاتاً كانت النسبة ١٧,٨٪ (١٣,٢٪ من العاملين ، ٢٥٪ من الطلبة) .

وبشكل عام كان متوسط الدرجات على مقياس ليكرت للعاملين ٢,٦ درجة وانحراف معياري ١,٠ في حين كان المتوسط في حالة الطلبة ٢,٣ وانحراف معياري ١,٠ مع وجود بعض الفروق الإحصائية بين العاملين والطلبة حول الرأي القائل بأن «وجود العمالة الأجنبية يحسن صورة الكويت أمام العالم» ، في فئة «موافق» ترتفع نسبة العاملين الموافقين على هذا الرأي بفارق ٧٪ عن نسبة الطلبة في العينة نفسها ، وفي فئة «غير موافق بتاتاً» كانت الفروق لصالح الطلبة بنسبة ١١,٨٪ عن العاملين مما يعكس رؤية خاصة للطلبة الذين لم يدخلوا نظام العمل ورؤية خاصة لمن خاض تجربة العمل فعلاً .

أ/ ٣ - دور الدول المصدرة للعمالة في دعم قضايا الكويت :

من الأمور التي تتسق مع منطق المصلحة في العلاقات الدولية حفاظ كل دولة على مواطنيها خارج حدودها ومحاولة فتح أسواق عمل جديدة وعقد اتفاقيات تنظيم العمالة وبخاصة إذا كانت الدول المصدرة تعاني زيادة في عدد السكان وضآلة فرص العمل كما هي الحال في الدول المصدرة للعمالة إلى دول الخليج العربي (مصر ، باكستان ، بنجلاديش ، اليمن ، فلسطين) . ويوضح الجدول رقم (٣) اتجاه عينة الدراسة نحو الرأي القائل بأن وجود العمالة الوافدة في الكويت يجعل الدول المصدرة لهذه العمالة تقوم بمساندة الكويت في مواقفها وقضاياها . ويتضح من الجدول عدة نتائج نجملها فيما يلي :

الجدول رقم (٤)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو دور العمالة الوافدة في إمكانية أن تساند دولها الكويت في مواقفها

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١٩	١٢,٥	٧	٧,٣	٢٦	١٠,٤
موافق	٦١	٤٠,١	٣٣	٣٤,٤	٩٤	٣٧,٩
لم يحدد موقفاً	٣٧	٢٤,٣	٢٧	٢٨,١	٦٤	٢٥,٨
غير موافق	٢٧	١٧,٨	١٨	١٨,٨	٤٥	١٨,٢
غير موافق بتاتاً	٨	٥,٣	١١	١١,٥	١٩	٧,٧
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

- أبدى ٤ , ١٠٪ من العينة موافقتهم بشدة على أن الدول المصدرة للعمَالة يمكن أن تساند قضايا الكويت ومواقفها الدولية (٥ , ١٢٪ عاملون ، ٣ , ٧٪ طلبة) .
- وقررت نسبة ٩ , ٣٧٪ موافقتها فقط على هذا الرأي (١ , ٤٠٪ عاملون ، ٤ , ٣٤٪ طلبة) .
- ولم تحدد نسبة ٨ , ٢٥٪ موقفها (٣ , ٢٤٪ عاملون ، ١ , ٢٨٪ طلبة) .
- وأبدت نسبة ١ , ١٨٪ عدم موافقتها على هذا الرأي (٨ , ١٧٪ عاملون ، ٨ , ١٨٪ طلبة) .
- أما غير الموافقين بتاتاً فكانت نسبتهم ٧ , ٧٪ (٣ , ٥٪ عاملون ، ٥ , ١١٪ طلبة) .

وبشكل عام يتجه الرأي العام الكويتي إلى اعتبار وجود العمالة الأجنبية في الكويت أحد العوامل التي تضمن مساندة دولها للكويت بنسبة ٤٨,٣٪ وهي نسبة متوسطة في حين أن هناك أكثر من ٥٠٪ من العينة لم يحددوا موقفهم أو غير موافقين على هذا الرأي ، ويفسر هذا الموقف في ضوء حرب تحرير الكويت التي أظهرت بوضوح تواطؤ بعض العمالة الأجنبية مع دولها وانتهاز الفرصة المتاحة بعد هجوم العراق على الكويت . وقد نشرت قصص كثيرة عن بعض الممارسات التي أفقدت المجتمع الكويتي ثقته في كثير من الجنسيات التي تخلت دولها عن مساندة الكويت إبان الأزمة مثل اليمن والسودان وفلسطين .

أ/ ٤ - دور العمالة الوافدة في دعم الأمن القومي للكويت :

من المخاوف السياسية التي ترتبط بوجود العمالة الأجنبية أن تتحول هذه العمالة إلى مصدر تهديد للأمن القومي الكويتي ، وقد تم اختبار الرأي القائل بأن العمالة الوافدة يمكن أن تسهم في دعم الأمن القومي للكويت ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج الاستبيان حول هذه الجزئية .

وهكذا تنحصر الموافقة على هذا الرأي في نسبة ضئيلة تمثل نسبة ١٠,٩٪ من إجمالي أفراد العينة بينما الأغلبية ٨٨,٩٪ توافق على هذا الرأي أو على الأقل لم تحدد موقفها بعد ، وعلى ذلك يكون الرأي العام الكويتي معارضاً لإمكانية أن يكون وجود العمالة الوافدة دعماً للأمن القومي ، ولا توجد فروق ذات دلالة بين العاملين والطلبة في هذا الخصوص (المتوسط بالنسبة للعاملين ٢,٢ وبالنسبة للطلبة ٢,١) .

الجدول رقم (٥)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو دور العمالة الوافدة في دعم الأمن القومي لدولة الكويت

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٤	٢,٦	٢	٢,١	٦	٢,٤
موافق	١٥	٩,٩	٦	٦,٣	٢١	٨,٥
لم يحدد موقفاً	٣٠	١٩,٧	٢٦	٢٧,١	٥٦	٢٢,٦
غير موافق	٥٥	٣٦,٣	٢٧	٢٨,١	٨٢	٣٣
غير موافق بتاتاً	٤٨	٣١,٦	٣٥	٣٦,٥	٨٣	٣٣,٥
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) أن اتجاه العينة نحو اعتبار وجود العمالة الوافدة مما يدعم الأمن القومي موزع ةعلى النحو التالي :

- موافقون جداً بنسبة ٤ , ٢٪ (٦ , ٢٪ عاملون ، ١ , ٢٪ طلبة) .
- موافقون بنسبة ٥ , ٨٪ (٩ , ٩٪ عاملون ، ٣ , ٦٪ طلبة) .
- لم يحدد موقفاً بنسبة ٦ , ٢٢٪ (٧ , ١٩٪ عاملون ، ١ , ٢٧٪ طلبة) .
- غير موافق بنسبة ١ , ٣٣٪ (٢ , ٣٦٪ عاملون ، ١ , ٢٨٪ طلبة) .
- غير موافق بتاتاً بنسبة ٥ , ٣٣٪ (٦ , ٣١٪ عاملون ، ٥ , ٣٦٪ طلبة) .

ب - الجوانب السلبية للعمالة الوافدة

ب/ ١ - دور العمالة الوافدة في تشكيل ضغوط على حكومة الكويت :

يثبت بعض الباحثين وجود تخوف من أن تمارس الدول المصدرة للعمالة ضغوطاً سياسية على حكومة الكويت . وقد تم قياس هذا الرأي ومدى قوته في المجتمع الكويتي ، وأسفر تحليل البيانات عن وجود اتجاه ضعيف يرى أنصاره أن العمالة الوافدة يمكن أن تكون مصدراً لضغوط يمكن أن تمارسها الدول المصدرة للعمالة على حكومة الكويت ، ويرون ذلك بنسبة ١١,٣٪ بشكل قوي بينما نسبة ١٦,٩٪ يرون ذلك بمجرد الموافقة فقط .

الجدول رقم (٦)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو إمكانية أن تمارس الدول المصدرة للعمالة ضغوطاً على حكومة الكويت

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١٩	١٢,٥	٩	٩,٤	٢٨	١١,٣
موافق	٢٧	١٧,٨	١٥	١٥,٦	٤٢	١٦,٩
لم يحدد موقفاً	٣٣	٢١,٧	١٩	١٩,٨	٥٢	٢١
غير موافق	٤٥	٢٩,٦	٣٧	٣٨,٥	٨٢	٣٣
غير موافق بتاتاً	٢٨	١٨,٤	١٦	١٧,٧	٤٤	١٧,٧
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

ولم تحدد نسبة ٢١ ٪ موقفها بعد (٧ ,٢١ ٪ عاملون ، ٨ ,١٩ ٪ طلبة) بينما لايوافق على هذا الرأي ٣٣ ٪ من العينة (٦ ,٢٩ ٪ عاملون ، ٥ ,٣٨ ٪ طلبة) في حين يرفض هذا الرأي نسبة ٧ ,١٧ ٪ بشكل مطلق (٤ ,١٨ ٪ عاملون ، ٧ ,١٧ ٪ طلبة) ولا توجد فروق ذات دلالة إلا في فئة « غير موافق » بينما الطلبة غير الموافقين على هذا الرأي بنسبة ٥ ,٣٨ ٪ فإن العاملين يبدون عدم موافقتهم بنسبة ٦ ,٢٩ ٪ بفارق نسبي قدره ٩ ,٨ ٪ لصالح الطلبة . وقد يفسرذلك ارتباط العاملين بالواقع العملي أكثر من الطلبة الذين ما زالوا في طور التكوين (متوسط الدرجات ٧ ,٢ للعاملين و ١ ,٢ للطلبة) . وهكذا لا يرى ٥٠٪ من عينة الدراسة خطرا على الكويت من وجود العمالة الوافدة بخصوص تشكيل ضغوط على الحكومة إما لثقتهم في نظام التوظيف داخل الكويت أو لوجود ضوابط لا تسمح بمثل هذه الضغوط أو لرفضهم أن يتحول الأمر إلى هذا الموقف .

ب/ ٢ - دور العمالة الوافدة في الإساءة إلى سمعة الكويت في الخارج :

يسود في دول الخليج خوف من أن يؤدي تدفق العمالة إليها إلى وجود كيانات قومية أو عرقية تطالب بحقوق اقتصادية وسياسية أو ترفع شكاواها إلى المنظمات الدولية مما يسيء إلى سمعة دولة الكويت (معوض ، ص ٢٠٨) . وتوضح بيانات الجدول رقم (٧) استجابات عينة الدراسة للاتجاه نحو إمكانية أن تسيء العمالة الوافدة إلى سمعة الكويت في الخارج .

وقد أوضح التحليل أن الموافقين على الرأي القائل بأن المشكلات التي تسببها العمالة الوافدة تسيء إلى سمعة الكويت لا يزيدون على ٣ , ١١٪ من إجمالي العينة في حين لم تحدد نسبة ٧ , ١٣٪ موقفها ورفض هذا الرأي ٧ , ٣٨٪ (٩ , ٣٤٪ عاملون و٨ , ٤٤٪ طلبة) ورفض بشدة نسبة ٦ , ٣٦٪ (٨ , ٣٨٪ عاملون و٣ , ٣٢٪ طلبة) ولا توجد فروق ذات دلالة بين الطلبة والعاملين في حقيقة

توجههم نحو هذه الجزئية السياسية مما يعكس درجة الاتفاق في اعتبار العمالة الوافدة لا تشكل ما يسيء إلى سمعة الكويت في الخارج .

الجدول رقم (٧)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو دور العمالة الوافدة في الإساءة إلى سمعة الكويت في الخارج

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٣	٢	٢	٢,١	٥	٢
موافق	١٧	١١,٢	٦	٦,٣	٢٣	٩,٣
لم يحدد موقفاً	٢٠	١٣,٢	١٤	١٤,٦	٣٤	١٣,٧
غير موافق	٥٣	٣٤,٩	٤٣	٤٤,٨	٩٦	٣٨,٧
غير موافق بتاتاً	٥٩	٣٨,٨	٣١	٣٢,٣	٩٠	٣٦,٣
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

ب/ ٣ - العمالة الوافدة وتهديد الأمن القومي للكويت :

توضح بيانات الجدول رقم (٨) اتجاهات عينة الدراسة نحو ما يمكن أن يهدد الأمن القومي من جراء وجود العمالة الوافدة في الكويت ، وقد تبين أن نسبة الموافقين بشدة بين أفراد العينة على هذا الرأي لا تتعدى ٤,٨٪ ولا تزيد نسبة الموافقين على ٨,٩٪ (٢,٩٪ عاملون ، ٨,٣٪ طلبة) بينما هناك ٢٠,٢٪ لم تحدد موقفها (١٨,٤٪ عاملون ، ٢٢,٩٪ طلبة) .

وفي فئة غير موافق كانت النسبة ٤٠,٧٪ (٤٢,٨٪ عاملون ، ٣٧,٥٪ طلبة) وفي نهاية متصل الاتفاق غير موافق تماماً كانت النسبة ٢٥,٤٪ (٢٣٪ عاملون ، ٢٩,٢٪ طلبة) . وبشكل عام تصل نسبة عدم الموافقة على الرأي القائل إن العمالة الوافدة يمكن أن تهدد أمن الكويت إلى ٦٦,١٪ من إجمالي عينة الدراسة وتزيد نسبة غير الموافقين بتاتاً بين الطلبة ومع ذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العينتين مما يعكس درجة الاتساق بين عينة الدراسة في اتجاهها نحو أحد الجوانب السياسية السلبية للعمالة الوافدة بدولة الكويت (متوسط درجات العاملين ٢,٣ والطلبة ٢,٢) .

الجدول رقم (٨)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو دور العمالة الوافدة في تهديد أمن الكويت

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١٠	٦,٦	٢	٢,١	١٢	٤,٨
موافق	١٤	٩,٢	٨	٨,٣	٢٢	٨,٩
لم يحدد موقفاً	٢٨	١٨,٤	٢٢	٢٢,٩	٥٠	٢٠,٢
غير موافق	٦٥	٤٢,٨	٣٦	٣٧,٥	١٠١	٤٠,٧
غير موافق بتاتاً	٣٥	٢٣	٢٨	٢٩,٢	٦٣	٢٥,٤
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

ب/ ٤ - دور العمالة الوافدة في الإساءة إلى سمعة الكويت أمام المنظمات الدولية :

توضح بيانات الجدول رقم (٩) اتجاه عينة الدراسة نحو الرأي القائل بأن رفع شكاوى العمالة إلى المنظمات الدولية يسيء إلى سمعة الكويت ، وقد تبين أن الرأي العام في الكويت يوافق على صحة هذا الرأي بنسبة ١٠,٩٪ بشكل عام وتكاد المعارضة لهذا الرأي تحتل ثلثي استجابات العينة ٦٦,٣٪ من العينة .

الجدول رقم (٩)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو دور العمالة الوافدة في الإساءة إلى سمعة الكويت أمام المنظمات الدولية

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٣	٢	٢	٢,١	٥	٢
موافق	١٥	٩,٩	٧	٧,٣	٢٢	٨,٩
لم يحدد موقفاً	٣١	٢٠,٤	٢٥	٢٦	٥٦	٢٢,٦
غير موافق	٥٣	٣٤,٩	٤٢	٤٣,٨	٩٥	٣٨,٣
غير موافق بتاتاً	٥٠	٣٢,٩	٢٠	٢٠,٨	٧٠	٢٨,٢
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

- يوافق بشدة على الرأي السابق نسبة ٢٪ (٢٪ عاملون ، ٢,١٪ طلبة) .
- يوافق فقط نسبة ٨,٩٪ (٩,٩٪ عاملون ، ٧,٣٪ طلبة) .
- ولم يحدد موقفه نسبة ٢٢,٦٪ (٢٠,٤٪ عاملون ، ٢٦٪ طلبة) .
- غير موافق نسبة ٣٨,٣٪ (٣٤,٩٪ عاملون ، ٤٣,٨٪ طلبة) .
- غير موافق بتاتاً نسبة ٢٨,٢٪ (٣٢,٩٪ عاملون ، ٢٠,٨٪ طلبة) .

ولا توجد فروق معنوية ذات دلالة بين الطلبة والعاملين اللهم إلا في فئة «غير موافق» حيث يزيد اتجاه الطلبة على العاملين بنسبة ٨,٩٪ ، ويعزى الفارق إلى طبيعة دور كل فئة من المبحوثين وارتباطها بسياسة العمل الكويتي . (متوسط الدرجات للعاملين ٢,١٣ وللطلبة ٢,٢٦) . ويفسر ضعف التأييد لهذا الاتجاه بأن سياسة الكويت المخططة ليست متروكة للمصادفة وأن العمالة الوافدة في نظر الكويتيين غير قادرة على تشويه صورة المجتمع المدني في الكويت لأن المواطن الذي يعتز بوطنه لا يقبل على المستوى النفسي فكرة التشويه ذاتها .

بعد عرض نتائج التحليل فيما يتعلق بالآثار السياسية الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في الكويت تجدر الإشارة إلى تأثير المتغيرات الديموغرافية في اتجاهات المجتمع الكويتي نحو هذا الجانب وذلك على النحو التالي : بتطبيق اختبارات الاختلاف F-test, T-test في المجال السياسي للاستبيان تبين أن (T = 1.52, p = 0.13 مجمع) ، (T = 1.56, p = 0.12 مجزأ) . وهكذا يتضح أن احتمال الخطأ Probability أكبر من ٠,٠٥ وهي نسبة الخطأ المسموح بها في التحليل ، مما يؤكد أنَّ الاتجاه نحو الجوانب السياسية لا يتأثر باختلاف العمل (طالب - موظف) . وعلى ذلك فإن النتائج السابق عرضها لم تتأثر باختلاف عمل المبحوثين .

وعلى مستوى فئة العاملين يمكن اختبار دلالة مقاييس الاختلاف من حيث العمل الإداري والعمل التنفيذي فكانت النتائج على النحو الآتي :

- الاختلاف بين المجموعتين (T = 2.01 ، P = 0.04) هناك اختلاف بين العاملين يرجع إلى تخصص كل من المجموعتين .

- الاختلاف داخل كل مجموعة (F = 1.50 ، P = 0.107) لا توجد اختلافات .

وفيما بين الطلبة كانت الاختلافات بين الذكور والإناث في المجال السياسي غير دالة وفقاً لما يلي :

- اختبار F (F = 1.42 ، P = 0.29) لا توجد اختلافات
- اختبار T بين الذكور والإناث (T = 0.59 ، P = 0.59) لا توجد اختلافات .
- اختبار T داخل المجموعات (T = 0.57 ، P = 0.57) لا توجد اختلافات بين كل من الذكور والإناث في اتجاههم نحو الجوانب السياسية للعمالة الوافدة .

وبالنسبة لمتغير النوع بين فئة العاملين تبين أن هناك اختلافاً ذا دلالة بين المجموعتين (F = 1.30 ، P = 0.19)

وبخصوص اختبار T (T = 1.30 ، P = 0.19)

وبخصوص اختبار T لداخل المجموعات (T = 1.22 ، p = 0.23)

ولا توجد خلافات داخل فئة العاملين بخصوص متغير النوع وتأثيره في طبيعة الاتجاهات نحو الجوانب السياسية للعمالة الوافدة .

ثانياً : اتجاهات عينة الدراسة

نحو الآثار الأمنية للعمالة الوافدة

يقصد بالآثار الأمنية للعمالة الوافدة كل فكر أو سلوك يسبب مشكلات أمنية كانتهاك القانون وارتكاب الجرائم والتمرد والتذمر ومقاومة السلطات الكويتية أو التجسس ضد دولة الكويت .

ومن الجوانب الهامة المتصلة بوجود العمالة الوافدة ذلك السلوك المناهض للأمن في المجتمع الكويتي . وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد الجرائم عام ١٩٩٤م وصل إلى (١٤٨١٣ جريمة) ما بين جناية وجنحة ، واتهم في هذه القضايا ٧٧٨٧ كويتياً بنسبة ٥٣٪ من جملة مرتكبي الجرائم في الكويت في حين كانت نسبة غير الكويتيين ٤٧٪ .

الجدول رقم (١٠)

يبين توزيع جرائم الجنح والجنايات وفقاً لمرتكبيها

الجرائم	جنسية المجرم					
	كويتي		غير كويتي		إجمالي	النسبة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الجنايات	٣١٦٩	٤٠,٧	٢٦٤٨	٣٧,٧	٥٨١٧	٣٩,٣
الجنح	٤٦١٧	٥٩,٣	٤٣٧٩	٦٢,٣	٨٩٩٦	٦٠,٧
المجموع	٧٧٨٦	١٠٠	٧٠٢٧	١٠٠	١٤٨١٣	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي عن الأمن في دولة الكويت عام ١٩٩٤م (وزارة الداخلية) .

وقد بلغ عدد المبعدين خلال عام ١٩٩٤ ، ٦٥٦٠مبعداً ، وفيما يلي ما يتعلق بنوعية الجرائم التي يرتكبها الوافدون :

- جرائم ضارة بالمصلحة العامة (٦٨ وافداً بنسبة ٥٨,١٪ مقابل ٤٩ كويتياً بنسبة ٤١,٩٪)
- جرائم واقعة على النفس (٦٦٥ وافداً بنسبة ٤٨,٤٪ مقابل ٧١٠ كويتيين بنسبة ٥١,٦٪) .
- جرائم واقعة على العرض والسمعة (٧٧٣ وافداً بنسبة ٥٩٪ مقابل ٥٣٧ كويتياً بنسبة ٤١٪) .
- جرائم واقعة على العرض والسمعة (٧٧٣ وافداً بنسبة ٥٩٪ مقابل ٥٣٧ كويتياً بنسبة ٥١,٦٪) .
- جرائم السرقات (٢٥٥ وافداً بنسبة ٥٩,٤٪ مقابل ١٧٤ كويتياً بنسبة ٤٠,٦٪) .
- جرائم واقعة على المال (٨٨٧ وافداً بنسبة ٣٤,٣٪ مقابل ١٧٩٩ كويتياً بنسبة ٦٥,٧٪)

وبشكل عام تشكل العمالة العربية نسبة ٢٥٪ من مرتكبي الجرائم في الكويت وتمثل الجنسيات الأخرى ٢١٪ من إجمالي المجرمين لعام ١٩٩٤م .

ويربط الباحثون بين العمالة الوافدة من ناحية وبين الظواهر المهددة للأمن والاستقرار في الكويت ، ويرون أن وجود العمالة الوافدة بما لها من خصائص ديموغرافية وثقافية وعرقية يفرز أنواعاً من السلوك المضاد للمجتمع في الكويت (الدوري ، ١٩٨٥ ص ٢٩٦) .

وفيما يلي نعرض نتائج الدراسة الميدانية حول اتجاهات المجتمع الكويتي نحو الآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في المجال الأمني وذلك على النحو التالي :

أ - الجوانب الإيجابية :

(١) العمالة الوافدة لا تسبب مشكلات أمنية .

(٢) الجرائم بين العمالة الوافدة أقل من نسبتها في المجتمع .

(٣) المخالفات القانونية للعمالة الوافدة لا تشكل تهديداً لأمن الكويت .

(٤) من السهل السيطرة على العمالة الوافدة .

ب - الجوانب السلبية :

(١) العمالة الوافدة تسبب مشكلات أمنية .

(٢) العمالة الوافدة وارتكاب جريمة السرقة .

(٣) العمالة الوافدة والجرائم الأخلاقية .

(٤) العمالة الوافدة وارتكاب الجريمة .

أ - الجوانب الإيجابية للعمالة الوافدة في المجال الأمني

أ/ ١ - وجود العمالة الوافدة واستقرار الحالة الأمنية :

تم قياس الرأي القائل إن العمالة الوافدة لا تسبب مشكلات أمنية في المجتمع الكويتي ، وقد أسفر التحليل الإحصائي عن مجموعة من النتائج يعرضها الجدول التالي :

الجدول رقم (١١)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو دور العمالة الوافدة في استقرار الحالة الأمنية

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٣	٢	٣	٣,١	٦	٢,٤
موافق	٨	٥,٣	٢	٢,١	١٠	٤
لم يحدد موقفاً	١٤	٩,٢	٥	٥,٢	١٩	٧,٧
غير موافق	٦٨	٤٤,٧	٤٣	٤٤,٨	١١١	٤٤,٨
غير موافق بتاتاً	٥٩	٣٨,٨	٤٣	٤٤,٨	١٠٢	٤١,١
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

من قراءة الجدول السابق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج :

- إن نسبة من يرون أن العمالة الوافدة لا تسبب مشكلات أمنية يكاد يكون منعدماً مقابل من يرون عكس ذلك ، فنسبة الموافقين بشدة لا تزيد على ٤ , ٢٪ ونسبة الموافقين ٤٪ مقابل ٧ , ٧٪ لم يحددوا موقفاً بعد .

- تصل نسبة عدم الموافقة على الرأي السابق ٨ , ٤٤٪ من جملة العينة بينما يرفض ذلك الرأي بشدة نسبة ١ , ٤١٪ أي إن هناك ٩ , ٨٥٪ لا يوافقون على أن العمالة الوافدة بلا آثار سلبية على الأمن الكويتي ، وهو اعتقاد يضع مخطط سياسة العمل أمام مسئولياته عن ضرورة تلافي هذه الآثار السلبية .

ولا تكاد توجد فروق ذات دلالة بين العاملين والطلبة في اتجاههم نحو الرأي القائل بأن العمالة الوافدة لا تسبب مشكلات أمنية ، ففي الفئة موافق جداً تزيد النسبة بين الطلبة على ١,١٪ وفي فئة موافق تزيد النسبة بين العاملين على ٣,٢٪ لصالح العاملين الأكثر احتكاكاً بالعمالة الوافدة وفي فئة غير موافق يكاد يكون هناك تطابق بين العاملين والطلبة (٤٤,٧٪ ، ٤٤,٨٪ على التوالي) وفي فئة غير موافق بتاتاً يصل الفارق إلى ٦٪ لصالح الطلبة ، وكلها فروق غير ذات دلالة إحصائية مما يؤكد الاتفاق بين فئة العاملين وفئة الطلبة على أن العمالة الوافدة في الكويت تؤثر سلباً في الأوضاع الأمنية .

أ / ٢ - قلة الجرائم بين العمالة الوافدة :

تم اختبار الرأي القائل بأن الجرائم بين العمالة الوافدة أقل في نسبتها مما هي عليه في المجتمع الكويتي . وبعد تحليل بيانات الاستبيان تبين أن هذا الرأي يتمشى مع إحصائية الداخلية في الكويت وفقاً لما يعرضه الجدول التالي :

الجدول رقم (١٢)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو نسبة الجريمة بين الوافدين مقارنة بنسبتها بين المواطنين

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٨	٥,٣	٥	٥,٢	١٣	٥,٢
موافق	١٩	١٢,٥	٨	٨,٣	٢٧	١٠,٩
لم يحدد موقفاً	٤٤	٢٨,٩	٢٦	٢٧,١	٧٠	٢٨,٢

(تابع) الجدول رقم (١٢)

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غير موافق	٥٤	٣٥,٥	٢٧	٢٨,١	٨١	٣٢,٧
غير موافق بتاتاً	٢٧	١٧,٨	٣٠	٣١,٣	٥٧	٢٣
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح النتائج التي يقدمها الجدول السابق عدة نتائج هي :

- تصل نسبة الموافقين بشدة على الرأي القائل إن نسبة الجريمة بين الوافدين أقل من نظيرتها بين الكويتيين إلى ٢,٥٪ من إجمالي العينة .
- وتصل نسبة من يوافقون على هذا الرأي إلى ١٠,٩٪ (١٢,٥٪ بين العاملين ، ٨,٣٪ بين الطلبة) .
- أما من لم يحددوا موقفهم من هذا الرأي فقد كانت نسبتهم عموماً ٢٨,٢٪ (٢٨,٩٪ بين العاملين ، ٢٧,١٪ بين الطلبة) .
- وأما فئة غير موافق فتصل نسبتها في العينة إلى٣٢,٧٪ (٣٥,٥٪ بين العاملين ، ٢٨,١٪ بين الطلبة) .
- وأخيراً فئة غير موافق بتاتاً تصل نسبتها إلى ٢٣٪ (١٧,٨٪ بين العاملين ، ٣١,٣٪ بين الطلبة) .

يتضح من النتائج السابقة وجود بعض الفروق بين الطلبة والعاملين في اتجاههم نحو نسبة الجريمة في المجتمع الكويتي وبين الوافدين ، ففي فئة غير موافق يصل الفارق إلى ٧,٤٪ لصالح العاملين ويصل الفارق في فئة غير موافق بتاتاً إلى ١٣,٥٪ لصالح الطلبة ، إلا أن متوسط الدرجات لا يختلف بين العاملين عنه بين الطلبة (١,٥ ، ٢,٣ على التوالي) .

وبشكل عام هناك نسبة ١٦,١٪ يوافقون على أن نسبة الجرائم بين الوافدين أقل منها بين المواطنين في حين لم تحدد نسبة ٢٨,٢٪ موقفها بينما هناك ٥٥,٧٪ من المبحوثين غير موافقين على أن الجريمة تقل في حدوثها بين الوافدين في المجتمع الكويتي . ومع أن الإحصاء الرسمي يورد الإحصاءات عن نسبة الجريمة بين الوافدين في حدود ٤٧٪ مقابل ٥٣٪ بين الكويتيين فإن هناك جرائم أخلاقية لا يكشفها الإحصاء الرسمي لطبيعتها ، كما أن هذه النسب مأخوذة من إحصاء حديث بعد حدوث تغيرات عدة طرأت على حجم العمالة الوافدة ونوعها في الكويت .

أ/ ٣ - الاتجاه نحو العمالة الوافدة ومخالفاتها القانونية :

تضمن الاستبيان رأياً حول «المخالفات القانونية للعمالة الوافدة» رأى أنها لا تشكل تهديداً لأمن الكويت ، وقد جاءت الاستجابة لهذا الرأي على النحو الذي يعرضه الجدول التالي :

الجدول رقم (١٣)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو المخالفات القانونية للعمالة الوافدة وعلاقتها بأمن الكويت

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١١	٧, ٢	٧	٧,٣	١٨	٧,٣
موافق	٣٥	٢٣	١٢	١٢,٥	٤٧	١٨,٩
لم يحدد موقفاً	٣٥	٢٣	٢٠	٢٠,٨	٥٥	٢٢,٢

(تابع) الجدول رقم (١٣)

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غير موافق	٥٢	٣٤,٢	٣٧	٣٨,٥	٨٩	٣٥,٩
غير موافق بتاتاً	١٩	١٢,٥	٢٠	٢٠,٨	٣٩	١٥,٧
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن الاتجاه العام للمجتمع الكويتي يؤمن بنسبة ٢٦,٢٪ بأن المخالفات القانونية للوافدين بسيطة ولا تشكل تهديداً لأمن الكويت ، وهذه النسبة موزعة على الفئات «موافق جداً» بنسبة ٧,٣٪ في حين تصل نسبة الموافقين فقط إلى ١٨,٩٪ ولم تحدد نسبة ٢٢,٢٪ موقفها من هذا الرأي أما نسبة غير الموافقين فتصل إلى ٥١,٦٪ أي نصف العينة تقريباً منها نسبة ٣٥,٩٪ غير موافقين ونسبة ١٥,٧٪ غير موافقين على الإطلاق .

وتبرز مظاهر الاتفاق في الاتجاه نحو المخالفات القانونية للعمالة الوافدة في فئة موافق جداً (٧,٢٪ بين العاملين ، ٧,٣٪ بين الطلبة) أما فئات الاختلاف فهي فئة غير موافق بتاتاً (١٢,٥٪ بين العاملين ، ٢٠,٨٪ بين الطلبة) وفئة غير موافق (٣٤,٢٪ بين العاملين ، ٣٨,٥٪ بين الطلبة) إلا أن الاختلافات ليست دالة إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٥٪ ، وقد بلغ المتوسط في عينة العاملين ٢,٧٨ وفي عينة الطلبة ٢,٤٧ .

أ / ٤ - اتجاه المجتمع الكويتي نحو سهولة السيطرة على العمالة الوافدة :

يعرض الجدول التالي نتائج تحليل البيانات فيما يتعلق بالرأي القائل بأنه من السهل السيطرة على العمالة الوافدة :

الجدول رقم (١٤)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو إمكانية السيطرة على العمالة الوافدة

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١٦	١٠,٥	٧	٧,٣	٢٣	٩,٣
موافق	٣٢	٢١,١	٢٣	٢٤	٥٥	٢٢,٢
لم يحدد موقفاً	٣٠	١٩,٧	١٧	١٧,٧	٤٧	١٨,٩
غير موافق	٥٠	٣٢,٩	٣٢	٣٣,٣	٨٢	٣٣,١
غير موافق بتاتاً	٢٤	١٥,٨	١٧	١٧,٧	٤١	١٦,٥
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق اتجاه الرأي العام الكويتي الذي يميل إلى اعتبار العمالة الوافدة مسألة يمكن بسهولة السيطرة عليها بنسبة ٥ , ٣١٪ من جملة عينة الدراسة (٣ , ٩٪ موافقون جداً ، ٢٢٪ موافقون على هذا الرأي) .

أما بالنسبة للاتجاه غير الموافق على الرأي السابق فتصل إلى ٦ , ٤٩٪ من العينة وهو الاتجاه الأغلب ، فإذا أضيف إلى هذه النسبة نسبة الذين لم يحددوا

موقفاً وهي ١٨,٩٪ فإن الاتجاه العام يؤكد رفض ثلثي العينة تقريباً فكرة سهولة السيطرة على العمالة الوافدة ؛ بمعنى أن وجود العمالة الوافدة أمر مشكل له تأثيرات كبيرة ليس من الميسور السيطرة عليها بالكامل .

ولا توجد فروق ذات دلالة بين العاملين والطلبة في الاتجاه السابق حيث يصل الفارق النسبي بين الفئتين إلى ٠,٤٪ ويصل في أقصاه إلى ٣,٢٪ وهي نسب غير ذات دلالة مما يؤكد قوة الاتجاه الرافض للفكرة السابقة .

وبشكل عام فإن الموافقة على العبارات الإيجابية الأربع السابقة على النحو التالي :

١ - العمالة الوافدة لا تسبب مشكلات أمنية ٦,٤٪ .

٢ - نسبة الجرائم بين العمالة الوافدة أقل من نظيرتها في المجتمع ١٦,١٪ .

٣ - المخالفات القانونية لا تشكل تهديداً للأمن الكويتي ٢٦,٢٪ .

٤ - من السهل السيطرة على العمالة الوافدة ٣١,٥٪ .

أي إن الموافقة على إيجابية العمالة الوافدة في المجال الأمني تتراوح بين ٦,٤٪ - ٢٦,٢٪ وهي نسبة قليلة تؤكد الآثار غير الإيجابية للعمالة الوافدة وهو ما توضحه البيانات التالية :

ب - الجوانب السلبية للعمالة الوافدة في المجال الأمني

تَشْتَمِلُ الجوانبُ السلبية للعمالةِ الوافدةِ على المشكلاتِ الأمنية والقانونية ومعدل ارتكاب الجرائم والسلوكيات غير الأخلاقية ودور الأجر المنخفض في دفع هذه العمالة إلى ارتكاب الجريمة . وفيما يلي عرض لنتائج هذه الجزئية بالتفصيل :

ب/ ١ - العمالة الوافدة والمشكلات الأمنية :

يرى سيزر لاند وعلماء آخرون أن التباين الثقافي ينشأ عنه اختلاف في المعايير (الجوهري ، محمد ، ١٩٨٧) ونظراً لإيمان العمالة الوافدة بقيم ومبادئ قد لا تتطابق في بعض الأحيان مع القيم السائدة في المجتمع المستقبل لهذه العمالة فإن صراعاً قيمياً لا بد أن ينشأ وتكون نتائجه سلوكيات ومواقف غير اجتماعية تهدد كيان المجتمع . وفي حالة الكويت يوجد مزيج ثقافي وحضاري متعدد المشارب والثقافات ، ومن هنا كان لا بد من قياس الآثار السلبية للعمالة الوافدة في مجال الأمن .

الجدول رقم (١٥)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو دور العمالة الوافدة في ظهور مشكلات أمنية

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٤	٢,٦	٢	٢,١	٦	٢,٤
موافق	٦	٣,٩	١	١	٧	٢,٨
لم يحدد موقفاً	١٣	٨,٦	٥	٥,٢	١٨	٧,٣
غير موافق	٥٩	٣٨,٨	٣٦	٣٧,٥	٩٥	٣٨,٣
غير موافق بتاتاً	٧٠	٤٦,١	٥٢	٥٤,٢	١٢٢	٤٩,٢
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق فيما يتصل بدور العمالة الوافدة في إثارة المشكلات الأمنية عدة نتائج نجملها فيما يلي :

- يوافق على هذا الرأي بشدة ٤,٢٪ (٦,٢٪ من العاملين ، ١,٢٪ من الطلبة) .
- يوافق على هذا الرأي فقط ٨,٢٪ (٩,٣٪ من العاملين ، ١٪ من الطلبة) .
- لم يحدد موقفاً نسبة ٣,٧٪ (٦,٨٪ من العاملين ، ٢,٥٪ من الطلبة) .
- أما غير الموافقين فنسبتهم ٣,٣٨٪ (٨,٣٨٪ من العاملين ، ٥,٣٧٪ من الطلبة) .
- وأخيراً غير الموافقين بتاتاً بنسبة ٢,٤٩٪ (١,٤٦٪ من العاملين ، ٢,٥٤٪ من الطلبة) .

وتفصح هذه النتيجة عن اتجاه قوي يرفض فكرة وجود مشكلات أمنية ناجمة عن وجود العمالة الوافدة ، إذ إن نسبة ٥,٨٧٪ من إجمالي العينة لا يرون في العمالة الأجنبية ما يثير المشكلات الأمنية . ومع أن هذه النتيجة غير متوقعة إلا أنه يمكن بشيء من التحفظ تفسيرها في ضوء التركيب الجديد للعمالة الوافدة بعد حرب تحرير الكويت حيث أصبحت السياسة الكويتية أكثر قدرة على التوظيف والانتقاء ووضع ضوابط لاستقبال العمالة الوافدة .

ب/ ٢ - العمالة الوافدة وجرائم السرقة :

يفترض الباحثون وجود علاقة بين انخفاض الدخل عموماً وارتكاب العمالة الوافدة لجرائم السرقة ، وقد تم قياس هذه الفكرة من خلال هذه الدراسة استناداً إلى حجم الوافدين في عالم الجريمة . فقد أورد تقرير للأمن بالكويت أن نسبة ٤,٥٩٪ من مرتكبي جرائم السرقة عام ١٩٩٤ هم من الوافدين مقابل ٦,٤٠٪ من الكويتيين (الداخلية ، ١٩٩٤) .

ويوضح الجدول التالي هذه النتائج التي تظهر أن اتجاه المجتمع الكويتي

نحو الربط بين انخفاض الأجر وزيادة جرائم السرقة يميل إلى عدم الاعتداد بهذا السبب مسوّغاً لجرائم السرقة .

الجدول رقم (١٦)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو علاقة الأجر المنخفض بجرائم السرقة بين العمالة الوافدة

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١	٠,٧	٤	٤,٢	٥	٢
موافق	٩	٥,٩	٣	٣,١	١٢	٤,٨
لم يحدد موقفاً	٩	٥,٩	٩	٩,٤	١٨	٥,٣
غير موافق	٦١	٤٠,١	٣٨	٣٩,٦	٩٩	٣٩,٩
غير موافق بتاتاً	٧٢	٤٧,٤	٤٢	٤٣,٨	١١٤	٤٦
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح البيانات الواردة بالجدول السابق ما يلي :

- أن الموافقين بشدة على الرأي السابق ٢٪ من إجمالي العينة (٧ , ٠٪ بين العاملين ، ٢ , ٤٪ بين الطلبة) .
- وأن الموافقين فقط نسبتهم ٨ , ٤٪ (٩ , ٥٪ بين العاملين ، ١ , ٣٪ بين الطلبة) .
- وأما من لم يحددوا موقفهم من هذا الرأي فكانت نسبتهم ٣ , ٥ (٩ , ٥٪ بين العاملين ، ٤ , ٩٪ بين الطلبة) .

- وفي فئة غير موافق كانت النسبة العامة ٣٩,٩٪ (١,٤٠٪ بين العاملين ، ٣٩,٦٪ بين الطلبة) .
- وأخيراً كانت نسبة الرافضين تماماً ٤٦٪ (٤,٤٧٪ بين العاملين ، ٤٣,٨٪ بين الطلبة) .

ولا تكاد توجد فروق إحصائية ذات دلالة بين العاملين والطلبة في الاتجاه نحو علاقة ضعف الأجور بارتكاب جرائم السرقة بين العمالة الوافدة .

ب/ ٣ - العمالة الوافدة والجرائم الأخلاقية :

توضح بيانات التحليل فيما يتعلق بدور العمالة الوافدة في زيادة عدد الجرائم الأخلاقية أن الاتجاه العام يميل إلى عدم الموافقة الكاملة على هذا الرأي ، ويوضح الجدول التالي هذه البيانات :

الجدول رقم (١٧)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو دور العمالة الوافدة في زيادة الجرائم الأخلاقية

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٤	٢,٧	٢	٢,١	٦	٢,٤
موافق	٧	٤,٦	٣	٣,١	١٠	٤
لم يحدد موقفاً	١٣	٨,٦	٦	٦,٣	١٩	٧,٧
غير موافق	٦٤	٤٢,١	٤٣	٤٤,٨	١٠٧	٤٣,١
غير موافق بتاتاً	٦٤	٤٢,١	٤٢	٤٣,٨	١٠٦	٤٢,٨
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

قررت نسبة ٢,٤٪ من العينة أنها موافقة جداً على أن العمالة الوافدة ساعدت على زيادة الجرائم الأخلاقية في الكويت بينما قررت نسبة ٤٪ أنها موافقة فقط على هذا الرأي بينما لم يحدد ٧,٧٪ من العينة موقفهم فقد أبدت نسبة ٤٣,١٪ عدم موافقتها على الرأي السابق وأخيراً قررت نسبة ٤٢,٨٪ من العينة أنها غير موافقة بتاتاً على هذا الرأي ، ولا تكاد توجد فروق بين العاملين والطلبة في اتجاههم نحو اعتبار العمالة الوافدة متسببة في زيادة الجرائم الأخلاقية في المجتمع الكويتي .

ب/ ٤ - العمالة الوافدة وعدم مناسبة الأجور وعلاقة ذلك بمعدل الجريمة :

هناك رأي يقول إن إحساس العمالة الوافدة بضعف أجورها وعدم مناسبتها قد يدفع هذه العمالة إلى ارتكاب الجرائم . وبعد اختبار اتجاهات المجتمع الكويتي نحو هذا الرأي تبين أن هناك ١١,٣٪ من العينة يوافقون على ذلك بينما لم يحدد ١٢,٩٪ من العينة موقفهم ورفض هذا الرأي ٤٣,٥٪ بينما اعترض بشدة ٣٢,٣٪ من العينة .

الجدول رقم (١٨)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو الأجور غير المناسبة في دفع العمالة الوافدة إلى الجريمة

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	-	-	٣	٣,١	٣	١,٢
موافق	١٦	١٠,٥	٩	٩,٤	٢٥	١٠,١
لم يحدد موقفاً	٢١	١٣,٨	١١	١١,٥	٣٢	١٢,٩

(تابع) جدول رقم (١٨)

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غير موافق	٦٨	٤٤,٧	٤٠	٤١,٧	١٠٨	٤٣,٥
غير موافق بتاتاً	٤٧	٣٠,٩	٣٣	٣٤,٤	٨٠	٣٢,٣
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وبينما لم يوافق أحد من العاملين تماماً على الرأي السابق فإن الطلبة يوافقون بشدة على هذا الرأي بنسبة ٣,١٪ من جملة الطلبة وفي فئة «موافق» كانت النسبة بين العمال ١٠,٥٪ مقابل ٩,٤٪ بين الطلبة وأما في فئة لم يحدد موقفاً كانت النسبة بين العاملين ١٣,٨٪ مقابل ١١,٥٪ بين الطلبة وفي فئة «غير موافق» كانت النسبة بين العاملين ٤٤,٧٪ مقابل نسبة ٤١,٧٪ بين الطلبة وأخيراً كانت نسبة المعترضين بشدة بين العاملين ٣٠,٩٪ مقابل ٣٤,٤٪ بين الطلبة ، وبشكل عام لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة والعاملين في هذه الجزئية .

تأثير المتغيرات الديموغرافية في اتجاهات عينة الدراسة :

- فيما يتصل بالاختلاف في النتائج الذي يرجع إلى اختلاف عمل عينة الدراسة (عاملون/ طلبة) كانت قيمة المعاملات كالتالي :

مقياس F (F = ١,٠٤ ، P = ٠,٨٤٨)

أي لا يوجد اختلافات بين الفئتين في الاستجابة لعبارات المجال الأمني .

- مقياس T للمجموعتين (T = ١,٤٢ ، P = ١,٥6)

أي لا يوجد اختلافات .

- مقياس T داخل المجموعات (T = ١,٤٣, P = ٠,١٥٤)

- فيما يتصل بالاختلاف الناتج من وظيفة العاملين (حكومة - قطاع خاص) كانت معاملات الاختلاف على النحو التالي :

مقياس F (T = ١,١2 , P = ٠,١٥٧)

أي لا يوجد اختلافات بين موظف الحكومة والقطاع الخاص في الاتجاهات في المجال الأمني .

- مقياس T للمجموعتين (T = ١,١2, P = ٠,٢٦8) .

أي لا يوجد اختلافات .

- مقياس T داخل كل مجموعة (T = ٠,٠٢, P = ٠,٣١٤)

- فيما يتصل بعينة الطلبة وبخصوص متغير الجنس (ذكر/أنثى) كانت معاملات الاختلاف على النحو التالي :

- مقياس F (F = ١,٥٥, P = ٠,١٩٩)

أي لا يوجد اختلافات

- مقياس T الكلي (T = ١,١٥, P = ٠,٨٨)

- مقياس T المجزأ (T = ٠,١٦, P = ٠,٨٧٤)

وهكذا لم يتحقق الاختلاف في الاستجابة بين الطلبة للمقياس في المجال الأمني بفعل النوع مما يؤكد اتساق الاتجاهات وتوحدها تقريباً نحو الآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة .

- وفيما يتصل بمتغير نوع العينة ككل فقد تبين كذلك أنه لا يوجد تأثير لمتغير النوع في الاستجابة للمقياس :

مقياس F (F = ١,١٨ , P = ٠,٤٦٨)

مقياس T الكلي (T = ٠,١٤١ , P = ٠,١٦٠)

مقياس T (T = ١,٣٨ , P = ٠,١٦٩)

ولم يحدث اختلاف في النتائج بسبب السنة الدراسية التي ينتمي إليها الطالب ، فقد كانت قيمة معامل F = ٠,١٢٧ وكانت احتمالية الخطأ P = ٠,٩٤٣ أي أكبر من نسبة ٠,٠٥ والمسموح بها للخطأ الراجع للمصادفة في التحليل الإحصائي لهذه الدراسة .

وهكذا يُعَزَّز الفرض الأول لهذه الدراسة والقائل بعدم وجود اختلافات إحصائية ذات دلالة بين المبحوثين في طبيعة الاتجاهات نحو العمالة الوافدة .

ثالثاً : اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة

ويتضمن عرض نتائج الدراسة في قسمين رئيسيين :

أ - الجوانب الإيجابية للعمالة الوافدة في المجال الاقتصادي :

١ - دور العمالة الوافدة في توفير أيدٍ عاملة رخيصة .

٢ - دور العمالة الوافدة في توفير مهارات فنية عالية .

٣ - قبول العمالة الوافدة للمهن التي لا يمارسها الكويتيون .

٤ - قبول العمالة الوافدة للعمل في ظروف لا يعمل فيها الكويتيون .

ب - الجوانب السلبية للعمالة الوافدة في المجال الاقتصادي :

١ - دور العمالة الوافدة في حرمان الشباب الكويتي من فرص العمل .

٢ - عدم انتقال الخبرة من العمالة الوافدة إلى الكويتيين .

٣ - تفضيل أصحاب العمل للعمالة الوافدة لرخص أجورها .

٤ - تأثير العمالة الوافدة وتحويلاتها المادية في السوق المحلي .

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة فيما يتعلق بالنقاط السابقة :

تثبت البحوث والدراسات السابقة حقيقة هامة فيما يتعلق بالآثار الإيجابية للعمالة الوافدة في الكويت وهي أن البنية الأساسية في دول الخليج قامت على أكتاف العمالة الوافدة وبخاصة بعد ارتفع أسعار النفط (الخياط ، ١٩٨٢ ، ص ٣٣٢) وقد كان الاعتماد على العمالة الوافدة في اطراد مستمر حيث توضح البيانات تزايد الأعداد من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٥ على النحو التالي :

الجدول رقم (١٩)

يبين تطور العمالة الوافدة للكويت من عام ١٩٦٥ - ١٩٨٥م

السنة	العدد بالآلاف	النسبة إلى الكويتيين ٪
عام ١٩٦٥	١٤١	٢٣,٤
عام ١٩٧٠	١٧٧	٢٧
عام ١٩٧٥	٢١٣	٣٠,١
عام ١٩٨٠	٣٨٥	٢١
عام ١٩٨٥	٢٣٩	١٨,٩

المصدر : (Nasra M., Shah Etals, 1989)

وقد تغلغلت العمالة الوافدة في المجتمع حتى صارت تتحكم في إدارة البيت والمدرسة والمصنع والخدمات ، وقد أبدى الباحثون قلقهم إزاء طوفان العمالة الذي أغرق الكويتيين اجتماعياً وثقافياً وقالوا إن هذا التوجه يسير عكس المنظور الطبيعي لدولة الكويت التي تطمح في قوة عمل وطنية تحمل عِبْءَ النهوض بخطط التنمية (الخياط ، ١٩٨٢ ، ص ٣٣٧) .

كما أثيرت مشكلات العمالة الوافدة في المجال الاقتصادي حيث تدهورت

أخلاقيات العمل ونشأ التحيز ضد عمل المرأة والعمل اليدوي . ونتج من تركز العمالة الوطنية في قطاعات معينة ما يشبه المناطق المعزولة التي حرمت الكويت من اكتساب الخبرة وظهرت «طائفة السادة» القائمون بأعمال الإشراف المتركز في الأجهزة الحكومية ، وهذه من الأعراض السلبية للعمالة الوافدة (معوض ، د . ت ، ص ٢٠٥) .

وقد استوعب الاستبيان هذه الجوانب الإيجابية والسلبية وعرضها على عينة الدراسة ، وكانت إجابتها على النحو التالي :

أ - الجوانب الإيجابية :

أ / ١ - دور العمالة الوافدة في توفير أيْدٍ عاملةٍ رخيصة :

توضح بيانات الجدول التالي اتجاه عينة الدراسة نحو اعتبار العمالة الوافدة من عوامل توفير الأيدي العاملة قليلة الأجور لقوة العمل الكويتية :

الجدول رقم (٢٠)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو دور العمالة الوافدة في توفير أيْدٍ عاملة رخيصة

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٣٩	٢٥,٧	٢٣	٢٤	٦٢	٢٥ .
موافق	٨٩	٥٨,٦	٥٣	٥٥,٢	١٤٢	٥٧,٣
لم يحدد موقفاً	١٧	١١,٢	١١	١١,٥	٢٨	١١,٣

(تابع) جدول رقم (٢٠)

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غير موافق	٦	٣,٩	٨	٨,٣	١٤	٥,٦
غير موافق بتاتاً	١	٠,٧	١	١	٢	٠,٨
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق ميل الاتجاه العام إلى الموافقة على أن العمالة الوافدة تقدم للكويت أيديَ عاملةً رخيصةً حيث يوافق بشدة على هذا الرأي ٢٥٪ من العينة (٢٥,٧٪ بين العاملين و٢٤٪ بين الطلبة) ويوافق فقط نسبة ٥٧,٣٪ (٥٨,٦٪ بين العاملين و٥٥,٢٪ بين الطلبة) .

- ولم تحدد نسبة ١١,٣٪ موقفها بعد (١١,٢٪ بين العاملين و١١,٥٪ بين الطلبة) .

- ولا يوافق على هذا الرأي ٥,٦٪ (٣,٩٪ بين العاملين و٨,٣٪ بين الطلبة) .

- ويرفض هذا الرأي مطلقاً ٠,٨٪ (٠,٧٪ بين العاملين و١٪ بين الطلبة) .

وهكذا يوافق الكويتيون بنسبة ٨٢,٣٪ على أن العمالة الوافدة تقدم للكويت عمالة رخيصة الثمن مقارنة بالمواطنين الكويتيين ، وتؤكد الأدبيات صحةَ هذه النتائج حيث يرى كل من نضرة الشاه وسليمان القدسي أن العمالة الآسيوية مثلاً شكلت في بعض المراحل نسبة توظيف أعلى من العرب لعدة أسباب منها رخص الأجور والطاعة . (Shah et al., 1989 p. 32)

أ / ٢ - دور العمالة الوافدة في توفير مهارات فنية عالية :

يوضح الجدول التالي نتائج استطلاع الرأي حول اتجاه المجتمع الكويتي نحو إمكانية توفير العمالة الوافدة مهارات فنية عالية :

الجدول رقم (٢١)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو دور العمالة الوافدة في توفير مهارات فنية عالية

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٩	٥,٩	٧	٧,٣	١٦	٦,٥
موافق	٥٨	٣٨,٢	٤٢	٤٣,٨	١٠٠	٤٠,٣
لم يحدد موقفاً	٣٠	١٩,٧	٢٢	٢٢,٩	٥٢	٢١
غير موافق	٤٠	٢٦,٣	٢٠	٢٠,٨	٦٠	٢٤,٢
غير موافق بتاتاً	١٥	٩,٩	٥	٥,٢	٢٠	٨,١
إجمالي	**١٥٢**	**١٠٠**	**٩٦**	**١٠٠**	**٢٤٨**	**١٠٠**

تبين من تحليل الجدول السابق أن الرأي الكويتي لدى عينة الدراسة فيما يتصل بإمكانية أن تقدم العمالة الوافدة مهارات فنية متخصصة لقوة العمل الكويتي على النحو التالي :

- موافق جداً النسبة ٦,٥٪ (٥,٩٪ بين العاملين و٧,٣٪ بين الطلبة) .
- موافق النسبة ٤٠,٣٪ (٣٨,٢٪ بين العاملين و٤٣,٨٪ بين الطلبة) .

- لم يحدد موقفاً بنسبة ٢١٪ (١٩,٧٪ بين العاملين و٢٢,٩٪ بين الطلبة) .

- غير موافق بنسبة ٢٤,٢٪ (٢٦,٣٪ بين العاملين و٢٠,٨٪ بين الطلبة) .

- غير موافق بتاتاً بنسبة ٨,١٪ (٩,٩٪ بين العاملين و٥,٢٪ بين الطلبة) .

ولا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الطلبة والعاملين في هذه الجزئية وإنْ كانت الموافقة على الرأي السابق تقل عن ٥٠٪ (٤٦,٩٪) مقابل نسبة عدم الموافقة (٣٢,٣٪) ولا يتضح موقف نسبة ٢١٪ من العينة . وهكذا يستقر في وعي المواطن الكويتي أن العمالة الأجنبية بالفعل تقدم للكويت قوة عمل ذات مهارات فنية عالية في التخصصات التي لا يوجد ما يماثلها من العمالة الوطنية .

أ / ٣ - قبول العمالة الوافدة للعمل في المهن التي لا يعمل فيها الكويتيون :

أوضحت نتائج التحليل اتجاهاً عاماً مؤيداً للرأي القائل بأن العمالة الوافدة تقبل العمل في المهن والوظائف التي لا تقبل العمالة الوطنية العمل بها حيث قرر ذلك بشدة نسبة ٢٤,٦٪ من العينة (٢٤,٣٪ بين العاملين و٢٠٪ بين الطلبة) ويوافق على هذا الرأي ٣٧,١٪ (٤١,٤٪ بين العاملين و٣٠,٢٪ بين الطلبة) أي إن الموافقة عموماً تمثل نسبة ٥١,٧٪ من العينة الكلية .

أما من لم يحددوا موقفهم فكانت نسبتهم ١٢,٩٪ (٩,٩٪ بين العاملين و١٧,٧٪ بين الطلبة) .

- وأما فئة غير موافق فكانت نسبتهم ١٩,٨٪ (٢٢,٤٪ بين العاملين و١٥,٦٪ بين الطلبة) .

الجدول رقم (٢٢)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو قبول العمالة الوافدة للمهن التي لا يقبلها الكويتيون

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٣٧	٢٤,٣	٢٤	٢٠	٦١	٢٤,٦
موافق	٦٣	٤١,٤	٢٩	٣٠,٢	٩٢	٣٧,١
لم يحدد موقفاً	١٥	٩,٩	١٧	١٧,٧	٣٢	١٢,٩
غير موافق	٣٤	٢٢,٤	١٥	١٥,٦	٤٩	١٩,٨
غير موافق بتاتاً	٣	٢	١١	١,٥	١٤	٥,٦
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وقد أبدت نسبة ٦ , ٥٪ رفضها القاطع لهذا الرأي وهي نسبة ضئيلة على كل حال وهناك بعض الفروق بين الطلبة وبين العاملين تتراوح بين ١١٪ و٣ , ٤٪ وهي ذات معنوية ضعيفة تؤكد الاتفاق الكبير بين العاملين والطلبة في توجههم نحو الرأي القائل بأن العمالة الوافدة ترضى بالمهن التي يرفضها الكويتيون .

أ / ٤ - قبول العمالة الوافدة لظروف عمل لا يقبلها الكويتيون :

أوضحت نتائج تحليل البيانات مجموعة من النتائج تتصل باتجاه الطلبة والعاملين نحو الرأي القائل بأن الوافدين يقبلون ظروف عمل قد تكون صعبة لا يقبل بها المواطنون الكويتيون على النحو التالي :

- قررت نسبة ٤٠,٣٪ من العينة الكلية موافقتها بشدة على هذا الرأي (٤٠,١٪ بين العاملين و٤٠,٦٪ بين الطلبة) .
- وقررت نسبة ٤٣,١٪ موافقتها على هذا الرأي (٤٢,١٪ بين العاملين و٤٤,٨٢٪ بين الطلبة) .

وانخفضت نسبة من لا موقف لهم إلى ٩,٧٪ (٩,٩٪ بين العاملين و٩,٤٪ بين الطلبة) .

أما غير الموافقين فكانت نسبتهم ٦,٥٪ وانخفضت نسبة غير الموافقين تماماً إلى ٠,٤٪ وهي نتيجة توضح الاتجاه القوي نحو الإفادة من العمالة الوافدة في المهن والوظائف التي لا يقبلها المواطنون ، فقد كانت نسبة الموافقة في العينة عموماً ٨٣,٤٪ من العينة مقابل نسبة رفض قدرها ٦,٩٪ من إجمالي العينة .

ولا تكاد توجد فروق جوهرية بين استجابة المبحوثين من الطلبة والعاملين نحو هذا الرأي (متوسط الدرجات ٤,١ للعاملين ، ٤,٢ للطلبة) .

ب - الجوانب السلبية للعمالة الوافدة في المجال الاقتصادي :

ب / ١ دور العمالة الوافدة في تضييع فرص الشباب الكويتي :

من المخاوف التي تساور صناع السياسة واتخاذ القرار ذلك الخوف من سيادة توظيف الأجانب بكثرة مما يضيع فرص العمل على الشباب الكويتي الذي يتخرج سنوياً بأعداد كبيرة تلتزم الدولة بإيجاد فرص لها .

وتكشف نتائج هذه الدراسة عن اتجاه ضعيف نحو دور العمالة الوافدة في تضييع فرص العمل على الشباب الكويتي حيث قررت نسبة ٤,٤٪ من

إجمالي العينة موافقتها بشدة على صحة هذا الرأي وهناك نسبة ١٢,٩٪ أبدوا موافقتهم على الرأي السابق بينما لم تحدد نسبة ٨,١٪ موقفها من هذا الرأي .

وأما الرافضون لهذا الرأي فنسبتهم في فئة «غير الموافق» ٣٣,١٪ وفي فئة غير موافق بتاتاً ٤١,٥٪ أي إن ثلاثة أرباع العينة (٧٤,٦٪) لا توافق على أن العمالة الأجنبية تضيق فرص توظيف الشباب الكويتي . ولا يوجد خلاف يذكر بين الطلبة والعاملين إلا في فئة غير موافق بتاتاً حيث نسبة العاملين ٥٨,٢٪ ونسبة الطلبة ٤٦,٩٪ بفارق نسبي قدره ١١,٣٪ لصالح العاملين ؛ لأن العاملين أكثر إحساساً ومعايشة للمشكلة مقارنة بالطلبة .

الجدول رقم (٢٣)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو دور العمالة الوافدة في تضييع فرص الشباب الكويتي

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٧	٤,٦	٤	٤,٢	١١	٤,٤
موافق	٢٥	١٦,٤	٧	٧,٣	٣٢	١٢,٩
لم يحدد موقفاً	١١	٧,٢	٩	٩,٤	٢٠	٨,١
غير موافق	٥١	٣٣,٦	٣١	٣٢,٣	٨٢	٣٣,١
غير موافق بتاتاً	٥٨	٥٨,٢	٤٥	٤٦,٩	١٠٣	٤١,٥
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وهكذا تحدد عينة الدراسة اتجاهها الضعيف نحو الرأي القائل بالأثر السلبي للعمالة الوافدة في إتاحة فرص عمل للشباب ربما لأن هذه العمالة تقبل ما لا يقبله الشباب الكويتي .

ب/ ٢ - احتفاظ العمالة الوافدة بخبرتها وحرمان الكويتيين منها :

تحت ضغوط العمل والإحساس بإمكانية إنهاء العقود يلجأ بعض الوافدين إلى عدم نقل خبرته للمواطنين حتى يظل تخصصه مطلوباً . وقد تم قياس هذا الرأي في هذه الدراسة ، ويوضح الجدول التالي البيانات التي تظهر اتجاه عينة الدراسة نحو هذا الرأي .

الجدول رقم (٢٤)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو احتفاظ العمالة الوافدة بخبرتها وعدم نقلها للكويتيين

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٥	٢	٥	٥,٢	١٠	٤
موافق	١٦	١٠,٥	٦	٦,٣	٢٢	٨,٩
لم يحدد موقفاً	٢٩	١٩,١	٢٤	٢٥	٥٣	٢١,٤
غير موافق	٥٢	٣٤,٢	٣٣	٣٤,٤	٨٥	٣٤,٣
غير موافق بتاتاً	٥٢	٣٤,٢	٢٨	٢٩,٢	٨٠	٣٢,٣
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

قررت نسبة ٤٪ من العينة موافقتها بشدة على أن الوافدين لا ينقلون خبرتهم للمواطنين (٢٪ بين العاملين و٥,٢٪ بين الطلبة) .

- وقررت نسبة ٨,٩٪ أنهم يوافقون فقط على الرأي السابق (١٠,٥٪ بين العاملين و٦,٣٪ بين الطلبة) .

- ولم تحدد نسبة ٢١,٤٪ موقفها بعد من هذا الرأي (١٩,١٪ بين العاملين و٢٥٪ بين الطلبة) .

- ولم توافق نسبة ٣٤,٣٪ من العينة على هذا الرأي (٣٤,٢٪ بين العاملين و٣٤,٤٪ بين الطلبة) .

- وقد أبدت نسبة ٣٢,٣٪ رفضها المطلق لهذا الرأي (٣٤,٢٪ بين العاملين و٢٩,٢٪ بين الطلبة) .

وهكذا تتفق استجابات العينة لبنود المقياس في هذه الجزئية بشكل كبير ولا توجد فروق بينها بسبب العمل (عاملون - طلبة) وبشكل عام يتأكد وجود اتجاه ضعيف مؤيد لهذه العبارة (١٢,٩٪) مقابل رفض قوي لها (٦٦,٦٪) .

ب / ٣ - تفضيل أصحاب العمل للعمالة الوافدة لرخص ثمنها :

توضح بيانات الجدول التالي اتجاه عينة الدراسة نحو الرأي القائل بأن أصحاب العمل في الكويت يفضلون العمالة الوافدة على العمالة الوطنية بالنظر إلى الفارق بين أجور كل من العينتين .

الجدول رقم (٢٥)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو تفضيل أصحاب العمل للعمالة الوافدة لرخص ثمنها

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١	٠,٧	٢	٢,١	٣	١,٢
موافق	١	٠,٧	٤	٤,٢	٥	٢
لم يحدد موقفاً	٢	١,٣	٧	٧,٣	٩	٣,٦
غير موافق	٥٣	٣٤,٩	٣١	٣٢,٣	٨٤	٣٣,٩
غير موافق بتاتاً	٩٥	٦٢,٥	٥٢	٥٤,٢	١٤٧	٥٩,٣
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق ما يلي :

- قررت نسبة ضئيلة جداً ٢ , ١٪ أنها توافق جداً على الرأي القائل بأنَّ أصحاب العمل يفضلون العمالة الوافدة لرخص أجورها .
- وقررت نسبة ٢٪ موافقتها فقط على هذا الرأي .
- أما من لم يحددوا موقفهم من هذا الرأي فقد كانت نسبتهم ٣,٦٪ .
- وأما الرافضون لهذا الرأي فتصل نسبتهم إلى ٣٣,٩٪ من إجمالي العينة (٣٤,٩٪ ، ٣٤,٣ للعاملين والطلبة على التوالي) .

- ولم توافق بتاتاً على هذا الرأي نسبة ٥٩,٣٪ وهي أعلى نسبة رفض في هذا المقياس (٦٢,٥٪ للعاملين ، ٥٤,٢٪ للطلبة) .

ولا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين العاملين والطلبة في هذه الجزئية .

ب / ٤ - دور تحويلات العمالة الوافدة في إحداث ركود في السوق المحلي :

تم قياس اتجاه عينة الدراسة نحو هذا الرأي وذلك وفقاً لما يعرضه الجدول التالي :

الجدول رقم (٢٦)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو العمالة الوافدة والركود الاقتصادي

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٦	٣,٩	٤	٤,٢	١٠	٤
موافق	١٩	١٢,٥	٥	٥,٢	٢٤	٩,٧
لم يحدد موقفاً	١٤	٩,٢	١٦	١٦,٦	٣٠	١٢,١
غير موافق	٤٥	٢٩,٦	٢٦	٢٧,١	٧١	٢٨,٦
غير موافق بتاتاً	٦٨	٤٤,٧	٤٥	٤٦,٩	١١٣	٤٥,٦
إجمالي	**١٥٢**	**١٠٠**	**٩٦**	**١٠٠**	**٢٤٨**	**١٠٠**

توضح بيانات الجدول السابق ما يلي :

- أن نسبة ٤٪ من العينة توافق بشدة على أن تحويلات العاملين بالكويت تحدث ركوداً في السوق المحلي .
- وتقرر نسبة ٩,٧٪ من العينة أنها توافق على هذا الرأي بينما لم يحدد ١٢,١٪ موقفهم من هذا الرأي .
- وأما فئة الرفض فكانت نسبتها في فئة غير موافق ٢٨,٦٪ (٢٩,٦٪ بين العاملين و٢٧,١٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة غير موافق بتاتاً ٤٥,٦٪ (٤٤,٧٪ بين العاملين و٤٦,٩٪ بين الطلبة) .

وبشكل عام تصل نسبة الاتفاق حول هذا الرأي ١٣,٧٪ بينما تصل نسبة الرفض ٧٤,٢٪ مما يؤكد عدم موافقة ثلاثة أرباع عينة الدراسة على الأثر السلبي في الاقتصاد المحلي .

وفي نهاية هذا المبحث يعرض الباحث للمعاملات الإحصائية التي استخدمت لقياس أثر المتغيرات الديموغرافية في حجم الاختلاف في الاتجاهات الفنية نحو آثار العمالة الوافدة في المجال الاقتصادي على النحو التالي :

١ - الاختلاف في العينة بين العاملين والطلبة :

- كانت قيمة معامل F (F = ١,١٥, P = ٠,٤٧)

أي لا يوجد اختلاف بين العاملين والطلبة .

- كانت قيمة معامل T الكلي (T = ٠,٠٢ , P = ٠,٩٨)

لا يوجد اختلاف .

- كانت قيمة معامل T داخل المجموعات (T = ٠,٠٢ , P = ٠,٩٨)

وهذا يعني أنه لا توجد اختلافات بين الطلبة والعاملين ترجع إلى اختلاف العمل حيث كانت نسبة الخطأ في العينة أكبر من (٠,٠٥) وهي نسبة الخطأ المسموح بها في العينة .

٢ - الاختلاف بسبب نوع الوظيفة (حكومي / خاص) .

- كانت قيمة معامل F (F = ١,٣٢ , P = ٠ . ٢٧)

أي لا يوجد اختلاف .

- كانت قيمة معامل T الكلي (T = ٠,٩٩ , P = ٠,٣٣)

- كانت قيمة معامل T الجزئي (T = ٠,٩٣ , P = ٠,٣٥)

أي إنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة بين العاملين بسبب نوع الوظيفة في اتجاهاتهم الاقتصادية .

٣ - الاختلاف بسبب النوع (ذكر / أنثى في عينة العاملين) .

- كانت قيمة معامل F الكلي (F = ١,١٦, P = ٠,٥١)

أي لا يوجد اختلاف .

- كانت قيمة معامل T الكلي (T = ٠,٧٨ , P = ٠,٤٣)

- كانت قيمة معامل T الجزئي (T = ٠,٧٧ , P = ٠,٤٤)

أي إنه لا يوجد اختلاف في عينة العاملين يرجع إلى النوع فيما يتصل بالاتجاهات الاقتصادية .

٤ - الاختلاف في عينة الطلبة بسبب الجنس .

- كانت قيمة معامل F (F = ١,٧٩ , P = ٠,٠٧)
- كانت قيمة معامل T الكلي (T = ٠,٠٠ , P = ١,٠٠)
- كانت قيمة معامل T الجزئي (T = ٠,٠٠ , P = ١,٠٠)

أي إنه لا يوجد تأثير للجنس في عينة الطلبة فهم جميعاً متفقون في اتجاهاتهم في المجال الاقتصادي .

٥ - الاختلاف في عينة الطلبة بسبب السنة الدراسية .

معامل F = ٠,٢٢ , P = ٠,٨٨

وعلى ذلك فإن اتجاه الطلبة لا يتأثر بالانتماء إلى سنة دراسية معينة .

رابعاً : اتجاهات عينة الدراسة

نحو الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة

يشتمل هذا المبحث على عرض نتائج الاستبيان فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في المجال الاجتماعي وذلك على النحو التالي :

أ - الآثار الاجتماعية الإيجابية للعمالة الوافدة :

١ - دور العمالة الوافدة في تمكين المواطنين من ممارسة حياتهم الاجتماعية .
٢ - دور العمالة الوافدة في نقل خبرات مفيدة للمجتمع .
٣ - دور الزواج من وافدات في القضاء على بعض الانحرافات .
٤ - وجود العمالة الوافدة وتوسيع آفاق المجتمع الكويتي .

ب - الآثار الاجتماعية السلبية للعمالة الوافدة :

١ - دور العمالة الوافدة في تخلي الأسر عن مسؤوليتها الاجتماعية .
٢ - دور العمالة الوافدة في نقل عادات وسلوكيات ضارة .
٣ - دور الزواج من وافدات في تقليل فرص زواج الكويتيات .
٤ - وجود العمالة الوافدة يشجع الشباب على الانحلال .

تحفل الأدبيات المتعلقة بآثار التباين الثقافي والاجتماعي في دول الخليج العربي بمقولات عديدة يستند بعضها إلى مشاهدات الواقع وينطلق بعضها الآخر من تنبؤات نظرية ، من هذه المقولات ما يراه باحثو الاجتماع من أن

العمالة الوافدة إلى دولة الكويت ينطوي وجودها على تهديد للهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي القائم (معوض ، بلا تاريخ ، ص ٢٠٦) . كما أن عدم التجانس الاجتماعي أسفر عن انفصام بين المواطنين والوافدين ، وينشأ في هذه الظروف تناقضات اجتماعية وحضارية وتتفشى في هذا الخليط السكاني أمراض اجتماعية وأخلاقية مدمرة تنتقل بالتدريج إلى المواطنين ، وقد نشأ عن الاحتكاك بين المواطنين والوافدين نوع من التشكك في القيم والمعايير الاجتماعية والتراث الحضاري للدولة (الخياط ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢٨) .

ويخشى بعض الباحثين من ممارسات بعض الجنسيات التي تهدف إلى تمركز أبناء عمومتهم في أماكن بعينها وبخاصة تلك العمالة غير العربية مما قد يتسبب في صراعات عرقية ونفوذ أجنبي يتنافى مع طابع الدولة ونظامها القائم . ولنأخذ مثالاً واحداً على طغيان عنصر الخادمات من الآسيويات في المجتمع الكويتي مع مطلع الثمانينيات :

- في ١٩٨٠ كانت نسبتهن ٤١٪ من العاملين بالكويت .
- في عام ١٩٨٥ وصلت نسبتهن ٦٨٪ من العاملين بالكويت .

وقد أدى تصاعد المد النسائي الوافد إلى الكويت إلى زيادة عدد العاملات المغتربات وبخاصة في وظائف الخدم والوصيفات ، وقد ينشأ عن هذه الزيادة بعض السلوكيات الاجتماعية ذات التأثير المستقبلي في الشباب الكويتي من الجنسين (N. Shah, 1989, P. 33) .

أ - الجوانب الاجتماعية الإيجابية للعمالة الوافدة :

أ/ ١- دور العمالة الوافدة في تمكين المواطنين من ممارسة حياتهم الاجتماعية :

أسفر تحليل البيانات عن اتجاه عام بين المبحوثين يؤكد أن دور العمالة الوافدة في تمكين المواطنين من ممارسة حياتهم بسهولة يحظى بتأييد متوسط

تصل نسبته في عينة الدراسة إلى ٣٥,١٪ في حين يرفض هذا الرأي نسبة ٣٦,٣٪ من العينة وبقيت ٢٨,٦٪ لم تحدد موقفها بعد .

الجدول رقم (٢٧)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو دور العمالة الوافدة في تمكين المواطنين من ممارسة حياتهم الاجتماعية

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١١	٧,٢	٦	٦,٣	١٧	٦,٩
موافق	٥٤	٣٥,٥	١٦	١٦,٧	٧٠	٢٨,٢
لم يحدد موقفاً	٤٠	٢٦,٥	٣١	٣٢,٣	٧١	٢٨,٦
غير موافق	٣٠	١٩,٧	٢٨	٢٩,٢	٥٨	٢٣,٤
غير موافق بتاتاً	١٧	١١,٢	١٥	١٥,٦	٣٢	١٢,٩
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

- ففي فئة موافق جداً كانت النسبة العامة ٦,٩٪ (٧,٢٪ بين العاملين و٦,٣٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة موافق كانت النسبة العامة ٢٨٪ (٣٥,٥٪ بين العاملين و١٦,٧٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة من لم يحدد موقفاً كانت النسبة ٢٨,٦٪ (٢٦,٥٪ بين العاملين و٣٢,٣٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة غير موافق كانت النسبة ٢٣,٤٪ (١٩,٧٪ بين العاملين و٢٩,٢٪ بين الطلبة) .

- وفي فئة غير موافق بتاتاً كانت النسبة ١٢,٩٪ (٢, ١١٪ بين العاملين و٦, ١٥٪ بين الطلبة) .

وتوجد بعض الفروق ذات الدلالة في فئة «موافق» حيث يزيد عدد المؤيدين من العاملين بنسبة ١٨,٨٪ على الطلبة ، وفي فئة غير موافق يزيد اتجاه الطلبة بنسبة ٩,٥٪ وما عدا ذلك لا تعد الفروق جوهرية .

أ / ٢ - دور العمالة الوافدة في نقل خبرات مفيدة للمجتمع :

توضح نتائج هذه الدراسة وجود اتجاه متوسط لاعتبار فائدة العمالة الوافدة في نقل خبرات مفيدة للمجتمع الكويتي حيث يرى ذلك نسبة ٤٣,٥٪ من العينة مقابل نسبة ٣٣,١٪ لا ترى ذلك ، والجدول التالي يوضح هذه البيانات :

الجدول رقم (٢٨)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو دور العمالة الوافدة في نقل خبرات مفيدة للمجتمع

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١١	٧,٢	٤	٤,٢	١٥	٦
موافق	٥٣	٣٤,٩	٤٠	٤١,٧	٩٣	٣٧,٥
لم يحدد موقفاً	٣٥	٢٣	٢٣	٢٤	٥٨	٢٣,٤
غير موافق	٣٤	٢٢,٤	١٨	١٨,٨	٥٢	٢١
غير موافق بتاتاً	١٩	١٢,٥	١١	١١,٥	٣٠	١٢,١
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وتوضح هذه البيانات أن الاتجاه موزع على النحو التالي :
- موافق جداً ٦٪ (٢,٧٪ بين العاملين و٤,٢٪ بين الطلبة) .
- موافق ٣٧,٥٪ (٣٤,٩٪ بين العاملين و٤١,٧٪ بين الطلبة) .
- لم يحدد موقفاً ٢٣,٤٪ (٢٣٪ بين العاملين و٢٤٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة غير موافق ٢١٪ (٢٢,٤٪ بين العاملين و١٨,٨٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة غير موافق بتاتاً ١٢,١٪ (١٢,٥٪ بين العاملين و١١,٥٪ بين الطلبة) .

ولا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الطلبة والعاملين في اتجاههم نحو اعتبار العمالة الوافدة تنقل خبرات اجتماعية مفيدة للمجتمع الكويتي .

أ / ٣ - زواج الشباب الكويتي من وافدات يقضي على بعض الانحرافات :

تفصح بيانات الجدول التالي عن تأييد ضعيف للفكرة القائلة بأن زواج الشباب الكويتي من وافدات يقضي على الانحرافات الأخلاقية حيث لم تزد نسبة المؤيدين على ١٣٪ من إجمالي عينة الدراسة مقابل رفض لهذه الفكرة بنسبة ٧٥٪ من العينة .

الجدول رقم (٢٩)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو زواج الشباب الكويتي من وافدات وعلاقته باختفاء الانحرافات الأخلاقية

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٦	٣,٩	٢	٢,١	٨	٣,٢
موافق	١٦	١٠,٥	٨	٨,٣	٢٤	٩,٧
لم يحدد موقفاً	١٦	١٠,٥	١٤	١٤,٦	٣٠	١٢,١

(تابع) الجدول رقم (٢٩)

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غير موافق	٥٣	٣٤,٩	٢٢	٢٢,٩	٧٥	٣٠,٢
غير موافق بتاتاً	٦١	٤٠,١	٥٠	٥٢,١	١١١	٤٤,٨
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وعلى مستوى كل فئة كانت النسبة العامة للموافق جداً ٣,٢٪ (٣,٩٪ بين العاملين و٢,١٪ بين الطلبة) .

- موافق ٩,٧٪ (١٠,٥٪ بين العاملين و٨,٣٪ بين الطلبة) .
- لم يحدد موقفاً ١٢,١٪ (١٠,٥٪ بين العاملين و١٤,٦٪ بين الطلبة) .
- غير موافق ٣٠,٢٪ (٣٤,٩٪ بين العاملين و٢٢,٩٥٪ بين الطلبة) .
- غير موافق بتاتاً ٤٤,٨٪ (٤٠,١٪ بين العاملين و٥٢,١٪ بين الطلبة) .

ويعبر هذا الاتجاه عن رفض واضح لإمكانية أن يكون الزواج من أجنبيات بالنسبة للشباب الكويتي يساعد على اختفاء الممارسات والانحرافات غير الاجتماعية . ولا توجد فروق ذات دلالة بين الطلبة والعاملين في هذا الاتجاه إلا في فئة غير موافق بتاتاً حيث قرر الطلبة بفارق نسبي قدره ١٢٪ عن العاملين رفضهم لهذه المقولة .

أ / ٤ - دور العمالة الوافدة في توسيع آفاق المجتمع الكويتي :

يوضح تحليل البيانات أن أكثر من ربع عينة الدراسة يوافقون على الرأي القائل بأن وجود العمالة الوافدة يزيد من معارف المجتمع الكويتي ويوسِّع آفاقَهُ بخبرات جديدة إلا أن الرافضين لهذا الرأي تصل نسبتهم إلى ٣٩,١٪ بينما لم يتضح موقف نسبة ٣٤,٧٪ من العينة كما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (٣٠)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها

نحو دور العمالة الوافدة في توسيع آفاق المجتمع الكويتي

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٧	٤,٦	٣	٣,١	١٠	٤
موافق	٤٠	٢٦,٣	١٥	١٥,٦	٥٥	٢٢,٢
لم يحدد موقفاً	٤٤	٢٨,٩	٤٢	٤٣,٨	٨٦	٣٤,٧
غير موافق	٣٩	٢٥,٧	٣٠	٣١,٣	٦٩	٢٧,٨
غير موافق بتاتاً	٢٢	١٤,٥	٦	٦,٣	٢٨	١١,٣
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول أن الموافقين جداً لا تزيد نسبتهم على ٤٪ (٤,٦٪ بين العاملين و٣,١٪ بين الطلبة) وكانت نسبة الموافقين ٢٢,٢٪ (٢٦,٣٪ بين العاملين و١٥,٦٪ بين الطلبة) .

أما من لم يحددوا موقفاً فكانت نسبتهم ٣٤,٧٪ (٢٨,٩٪ بين العاملين و٤٣,٨٪ بين الطلبة) وأما غير الموافقين فكانت نسبتهم ٢٧,٨٪ (٢٥,٧٪ بين العاملين و٣١,٣٪ بين الطلبة) وأخيراً كانت فئة غير الموافقين بتاتاً بنسبة ١١,٣٪ (١٤,٥٪ بين العاملين و٦,٣٪ بين الطلبة) .

ويتضح من البيانات زيادة نسبة موافقة العاملين على الرأي القائل بأن العمالة الوافدة توسع آفاق الكويتيين نظراً إلى احتكاكها اليومي بهذه العمالة بينما كان الطلبة أقل تحديداً للرأي وأكثر معارضة له في الوقت نفسه .

ب - الآثار الاجتماعية السلبية للعمالة الوافدة :

إضافة إلى نشر الأمراض الاجتماعية والتنافر الثقافي والانفصام الاجتماعي الذي يسود مجتمعاً غير متجانس هناك بعض الممارسات التي تشكل عبئاً اجتماعياً على المجتمع الكويتي ومنها :

ب/ ١ - دور العمالة الوافدة في تراجع دور الأسرة في مسؤوليتها عن الأطفال :

توضح نتائج الدراسة اتجاهاً ضعيفاً يؤيد الرأي القائل إن دور العمالة الوافدة وبخاصة الخادمات قد يضعف شعور الأسر الكويتية بمسؤوليتها عن رعاية الأطفال وتنشِئتهم، وتصل قيمة هذا الاتجاه إلى ١٨,٥٪ من إجمالي عينة الدراسة بينما يعارض هذا الرأي ٧٥٪ من العينة أي رفض عام لهذه الفكرة .

الجدول رقم (٣١)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو دور العمالة الوافدة في تخلي الأسر عن مسؤوليتها

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٥	٣,٣	٥	٥,٢	١٠	٤
موافق	٣٠	١٩,٧	٦	٦,٣	٣٦	١٤,٥
لم يحدد موقفاً	٩	٥,٩	٧	٧,٣	١٦	٦,٥
غير موافق	٥٣	٣٤,٩	٣٣	٣٤,٤	٨٦	٣٤,٧
غير موافق بتاتاً	٥٥	٣٦,٢	٤٥	٤٦,٩	١٠٠	٤٠,٣
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وتقرر نسبة ٤٪ أنهم يوافقون جداً على الرأي السابق (٣,٣٪ بين العاملين و٥,٢٪ بين الطلبة) .

- وتقرر نسبة ١٤,٥٪ موافقتها فقط على هذا الرأي (١٩,٧٪ بين العاملين و٦,٣٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة من لم يحددوا موقفاً كانت النسبة ٦,٥٪ (٥,٩٪ بين العاملين و٧,٣٪ بين الطلبة) .
- أما غير الموافقين فكانت نسبتهم ٣٤,٧٪ (٣٤,٩٪ بين العاملين و٣٤,٤٪ بين الطلبة) .

- وأخيراً كانت فئة غير الموافقين بتاتاً بنسبة ٤٠,٣٪ (٣٦,٢٪ بين العاملين و٤٦,٩٪ بين الطلبة) .

وبشكل عام تعد الفروق غير جوهرية وأن الاتجاه العام يميل إلى رفض الرأي القائل بتأثير العمالة الوافدة في تخلي الأسر الكويتية أو ضعف شعورها نحو الأطفال .

ب/ ٢- دور العمالة الوافدة في نقل عادات وسلوكيات ضارة للمجتمع الكويتي :

توضح النتائج في هذه الجزئية أن هناك اتجاهاً ضعيفاً يؤيد الآثار الاجتماعية السلبية للعمالة الوافدة (٦,٨٪ من إجمالي العينة) ويقابل هذا الاتجاه رفض قوي لهذه الفكرة بنسبة (٨٣,١٪ من إجمالي العينة) بينما لم يحدد ١٠,١٪ من العينة موقفهم بعد ، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (٣٢)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو دور العمالة الوافدة في نقل عادات وسلوكيات ضارة

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٣	٢	٢	٢,١	٥	٢
موافق	١٠	٦,٦	٢	٢,١	١٢	٤,٨
لم يحدد موقفاً	١١	٧,٢	١٤	١٤,٦	٢٥	١٠,١
غير موافق	٦٢	٤٠,٨	٣١	٣٢,٣	٩٣	٣٧,٥
غير موافق بتاتاً	٦٦	٤٣,٤	٤٧	٤٩	١١٣	٤٥,٦
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وكانت نسبة الموافقة جداً ٢٪ من إجمالي العينة (٢٪ بين العاملين و١,٢٪ بين الطلبة) .

- وفي فئة موافق كانت النسبة ٤,٨٪ (٦,٦٪ بين العاملين و١,٢٪ بين الطلبة) .

- وفي فئة من لم يحددوا موقفاً ١٠,١٪ (٧,٢٪ بين العاملين و١٤,٦٪ بين الطلبة) .

- وفي فئة غير موافق كانت النسبة ٣٧,٥٪ (٤٠,٨٪ بين العاملين و٣٢,٢٪ بين الطلبة) .

- وفي فئة غير موافق بتاتاً كانت النسبة العامة ٤٥,٦٪ (٤٣,٤٪ بين العاملين و٤٩٪ بين الطلبة) .

ولا توجد فروق إحصائية ذات دلالة بين الطلبة وبين العاملين في اتجاههم نحو رفض الرأي القائل بأن العمالة الوافدة يمكن أن تنقل عادات وسلوكيات ضارة بالمجتمع الكويتي ، وقد يرجع هذا الرأي الرافض إلى أن هناك ما يشبه الفصل بين العمالة الوافدة في مساكنها وحتى في ممارستها وبين المواطنين الكويتيين .

ب/٣ - زواج الشباب الكويتي من وافدات :

هناك رأي يقول إن زواج الشباب الكويتي من الوافدات قد ينتج منه ارتفاع سن الزواج للفتيات الكويتيات وهي إحدى المشكلات الاجتماعية التي تؤرق بعض المجتمعات التي تزيد فيها هذه الظاهرة . وقد تم قياس اتجاه المبحوثين نحو هذا الرأي وأكدت النتائج أن الرفض يزيد على ٧٨,٢٪ من إجمالي العينة لهذا الرأي بينما لا تزيد نسبة التأييد على ١٥,٣٪ .

الجدول رقم (٣٣)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو زواج الشباب الكويتي من وافدات

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	٦	٣,٦	٦	٦,٣	١٢	٤,٨
موافق	٢٣	١٥,١	٣	٣,١	٢٦	١٠,٥
لم يحدد موقفاً	٩	٥,٩	٧	٧,٣	١٦	٦,٥
غير موافق	٤١	٢٧	٢٧	٢٨,١	٦٨	٢٧,٤
غير موافق بتاتاً	٧٣	٤٨	٥٣	٥٥,٢	١٢٦	٥٠,٨
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

- ففي فئة موافق جداً كانت النسبة ٤,٨٪ (٦,٣٪ بين العاملين و٣,٦٪ بين الطلبة) .
- أما في فئة موافق فكانت النسبة ١٠,٥٪ (١٥,١٪ بين العاملين و٣,١٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة من لم يحددوا موقفاً كانت النسبة ٦,٥٪ (٥,٩٪ بين العاملين و٧,٣٪ بين الطلبة) .
- أما في فئة غير موافق كانت النسبة ٢٧,٤٪ (٢٧٪ بين العاملين و٢٨,١٪ بين الطلبة) .
- وأخيراً كانت نسبة الرافضين بتاتاً ٥٠,٨٪ (٤٨٪ بين العاملين و٥٥,٢٪ بين الطلبة) .

وبشكل عام لا توجد اختلافات جوهرية بين الطلبة والعاملين في اتجاههم نحو الرأي القائل بأن زواج الشباب الكويتي من وافدات يقلل فرص زواج الفتيات الكويتيات ، وترجع نسبة الرفض العالية إلى زيادة عدد الإناث في العينة حيث تصل نسبتهم إلى ٧٦,٧٪ مقابل ٣٦,٣٪ للذكور .

ب/ ٤ - دور العمالة الوافدة في شيوع الانحلال بين الشباب الكويتي :

من تحليل البيانات تبين أن ٩٪ من العينة يؤيدون الرأي القائل بأن وجود العمالة الوافدة يؤثر سلباً في أخلاقيات الشباب الكويتي وتشيع بعض مظاهر الانحلال في المجتمع ، ويرفض هذا الرأي ٦٥,٧٪ من العينة ولم تحدد نسبة ١٥,٣٪ من العينة موقفها من هذا الرأي .

- وفي فئة موافق جداً كانت النسبة العامة ٦,٥٪ (٧,٩٪ بين العاملين و٤,٢٪ بين الطلبة) .
- وفي فئة موافق كانت النسبة العامة ١٢,٥٪ (١٧,١٪ بين العاملين و٥,٢٪ بين الطلبة) .

الجدول رقم (٣٤)

يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها
نحو دور العمالة الوافدة في إشاعة الانحلال بين الشباب

الاتجاه	عينة الدراسة					
	العاملون		الطلبة		إجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موافق جداً	١٢	٧,٩	٤	٤,٢	١٦	٦,٥
موافق	٢٦	١٧,١	٥	٥,٢	٣١	١٢,٥
لم يحدد موقفاً	١٩	١٢,٥	١٩	١٩,٨	٣٨	١٥,٣
غير موافق	٤٩	٣٢,٢	٢٩	٣٠,٢	٧٨	٣١,٤
غير موافق بتاتاً	٤٦	٣٠,٢	٣٩	٤٠,٦	٨٥	٣٤,٣
إجمالي	١٥٢	١٠٠	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

وفي فئة غير موافق بتاتاً كانت النسبة العامة ٣٤,٣٪ (٢,٣٠٪ بين العاملين و٦,٤٠٪ بين الطلبة) .

ولا تعد الفروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل باتجاه الطلبة والعاملين نحو الرأي القائل بأن وجودالعمالة الوافدة يتسبب في انحلال الشباب الكويتي (متوسط درجات العاملين ٢,٤ ، متوسط درجات الطلبة ٢,٠) .

وختاماً لهذا المبحث نعرض دلالة المعاملات الإحصائية التي استخدمت لقياس أثر المتغيرات الديموغرافية في طبيعة اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة وذلك على النحو التالي :

١ - الاختلاف بسبب طبيعة العمل (عاملون/ طلبة) :

- كان معامل F (F = ١,٥ , P = ٠,٠٣)

أي هناك اختلاف طفيف في بعض الاتجاهات نحو المجال الاجتماعي بين الطلبة والعاملين .

- معامل T بين المجموعات (T = ٢,٢٨ , P = ٠,٠٢)

- معامل T داخل المجموعات (T = ٢,٣٩ , P = ٠,٠١)

أي هناك تأثير داخل المجموعات بفعل عامل الوظيفة (عامل/ طالب) حيث كانت احتمالات الخطأ أقل من (٠,٠٥) وهي نسبة الخطأ المسموح بها في التحليل .

٢ - الاختلاف في عينة العاملين :

- بالنسبة لطبيعة العمل (حكومي/ خاص) كانت المعاملات

- معامل F (F = ١,٥٢ , P = ٠,٠٩)

لا توجد اختلافات

- معامل T الكلي (T = ١,٥٩ , P = ٠,١١٤)

- معامل T الجزئي (T = ١,٤٣ , P = ٠,١٥٨)

أي ليس هناك تأثير لطبيعة الوظيفة (حكومي/ خاص) في اتجاهات العينة في المجال الاجتماعي .

٣ - بالنسبة لمستوى الوظيفة (مدير/تنفيذي) :

- معامل F (F = ٢,٠٢ , P = ٠,٠٧)

- معامل T الكلي (T = ١,١٣ , P = ٠,٢٦)

- معامل T الجزئي (T = ٠,٤٦ , P = ٠,١٥٤)

أي لا توجد اختلافات داخل عينة العاملين بسبب مستوى الوظيفة .

٤ - الاختلاف بسبب النوع داخل عينة العاملين :

- معامل F (F = ١,٠٥ , P = ٠,٨٠)

- معامل T الكلي (T = ١,٨١ , P = ٠,٠٧)

- معامل T الجزئي (T = ١,٨٠ , P = ٠,٠٧)

أي ليس هناك تأثير لاختلاف الجنس في الاتجاهات في المجال الاجتماعي .

٥ - الاختلاف في عينة الطلبة :

أ - الاختلاف بسبب النوع :

- معامل F (F = ١,١٧ , P = ٠,٤٧)

- معامل T الكلي (T = ١,٠٢ , P = ٠,٣١)

- معامل T الجزئي (T = ١,٠٦ , P = ٠,٢٩)

أي ليس هناك اختلاف في اتجاهات الطلبة بسبب النوع (ذكور/إناث) .

ب - الاختلاف بسبب السنة الدراسية :

- معامل F (F = ٠,٣٤ , P = ٠,٧٩)

أي ليس هناك اختلاف .

وهكذا يتأكد عدم وجود اختلافات إحصائية ذات دلالة بين أفراد العينة بسبب النوع أو المهنة في اتجاهاتهم نحو الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة مما يؤكد صحة الافتراض الأول لهذه الدراسة .

خامساً : اتجاهات عينة الدراسة

نحو تفضيل العمالة الوافدة من الدول المختلفة

تتنوع العمالة الوافدة في دولة الكويت منذ ظهور البترول بها وقد تزايدت هذه العمالة وتنوعت كيفاً عبر أكثر من ربع قرن . وتشير الدراسات الإحصائية والسكانية إلى أن أرض الكويت استقبلت العراقيين والفلسطينيين والأردنيين والسوريين واللبنانيين والمصريين كما استوعبت عمالة من دول آسيا مثل إيران وباكستان وكوريا وبنجلاديش والفلبين والهند ، واستقبلت أيضاً الأوروبيين والأمريكيين وغيرهم (الموسى ومكلاكلن ، ١٩٨١) .

ويتراوح متوسط البقاء في الكويت بين ٨ و١٠ سنوات للعرب و٦ سنوات للآسيويين و٤,٦ سنة للأفارقة و٣,٥ سنة للأوروبيين و٣,٤ سنة للأمريكيين ، وترتفع متوسطات إقامة الإناث عن الذكور (وزارة التخطيط ، ١٩٨٧) وقد اعتمدت الكويت بشكل موسع على العمالة الآسيوية وبخاصة مع مطلع الثمانينيات لعدة أسباب :

(١) رخص أجورها مقارنة بالعرب والأوروبيين .
(٢) رغبة الكويت في تنويع مصادر العمالة للإفادة من خبراتها .
(٣) خصائص العمالة الآسيوية التي تتسم بالطاعة .

ويلاحظ المراقبون أن حرب تحرير الكويت تركت آثاراً واضحة في تقبل الكويت لبعض الجنسيات ورفضها للبعض الآخر ، واتجهت الدولة إلى

ترشيد سياسة العمالة ومحاولة تشجيع القطاع الخاص على استيعاب الأعداد الجديدة الداخلة إلى سوق العمل كل عام فيما يُعرف بسياسة التكويت (Kuwaitization) (R. E. Looney, 1992) .

ونظراً لتغير الظروف السابقة لأزمة احتلال الكويت كان من الضروري دراسة مدى تقبل المجتمع الكويتي لبعض الجنسيات الوافدة حتى يمكن معرفة طبيعة التحول أو الثبات في الوعي الجمعي لأبناء الكويت تجاه العمالة الوافدة .

وسوف نعرض هنا لاتجاهات عينة الدراسة نحو تقبل العمالة من الفئات الرئيسية الثلاث :

أ - العرب والأفارقة . ب - الآسيويون . جـ ـ الأوروبيون .
والأمريكيون ، وذلك على النحو التالي :

أ - الاتجاهات نحو العمالة العربية والإفريقية :

يوضح الجدول رقم (٣٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً لاتجاهها نحو العمالة العربية من إحدى عشرة دولة وذلك وفقاً لما يلي :

أ / ١ - العمالة اليمنية :

أسفر تحليل البيانات عن مجموعة من النتائج فيما يتصل بتقبل العينة للعمالة اليمنية ، فقد وافق على هذه النوعية من العمالة نسبة ٣٠,٩٪ من العينة بينما رفض ذلك ٥٠٪ من العينة ولم توضح نسبة ١٩,١٪ موقفها وقد وجدت علاقة ارتباطية بين عمل المبحوث واتجاهه نحو العمالة اليمنية حيث يوافق العاملون بنسبة أكبر على قبول العمالة اليمنية عن موافقة الطلبة (ر= 10.49 ، p = 0.03) ولم يكن لنوع المبحوث (ذكور/إناث) تأثير في هذا التوجه (p = 0.75 للطلبة ، p = 0.74 للعاملين) .

أ / ٢ - العمالة السورية :

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٥) أن الاتجاه العام للعينة نحو العمالة السورية يميل إلى تقبلها بنسبة ٥٣,٥٪ بينما يرفض العمالة السورية نسبة ٤٠,٢٪ من العينة ولا توجد علاقة دالة إحصائياً بين هذا التوجه وبين طبيعة المبحوثين (عاملون/ طلبة) (ر = 5.53 ، p = .23) ولا يوجد اختلاف بين الطلبة في هذا الاتجاه (P = .69) ولا بين العاملين (p = 0.17) أي إن الاتجاه نحو تقبل العمالة السورية لا يتأثر بعمل المبحوث ونوعه مما يعكس رضا عن الجنسية السورية ضمن العمالة الوافدة بالكويت .

أ / ٣ - الاتجاه نحو العمالة اللبنانية :

أبدت نسبة ٥٧,٢٪ موافقتها على تقبل العمالة اللبنانية مقابل نسبة ٢٨,٣٪ ترفض قبول اللبنانيين ولم تحدد نسبة ١٤,٥٪ موقفها بعد من عينة العاملين . أما عينة الطلبة فقد قررت نسبة ٦٤,٦٪ موافقتها على قبول العمالة اللبنانية ورفضت قبولها نسبة ٢٢,٩٪ ولم تحدد نسبة ١٢,٥٪ موقفها ، وبتطبيق المعاملات الإحصائية لم يوجد ارتباط بين المبحوثين (طلبة/ عاملون) وبين طبيعة الاتجاه (ر = 2.6 ، P = .63) أو على مستوى عينة الطلبة لم يكن للجنس (ذكور/ إناث) تأثير في هذا الاتجاه (p = .19) بينما كان لاختلاف نوع الوظيفة (حكومي/ خاص) تأثير في هذا الاتجاه (p = .02) بمعنى أن الاتجاه العام هو قبول العمالة اللبنانية وليس رفضها .

أ / ٤ - الاتجاه نحو العمالة الأردنية :

توضح البيانات وجود اتجاه موافق على قبول العمالة الأردنية بنسبة ١١,٩٪ بين العاملين بينما ترفض نسبة ٧١,٧٪ العمالة الأردنية ولم تحدد

نسبة ١٦,٤ موقفها ، أما في عينة الطلبة فقد كانت نسبة الموافقة ١٠,٤ مقابل نسبة رفض قدرها ٧٣,٩٪ ولم تحدد نسبة ١٥,٦٪ موقفها ، ولم توجد علاقة ارتباطية بين المبحوثين (عاملون/ طلبة) في هذا التوجه الرافض لقبول العمالة الأردنية (ر = 0.66 ، p = .95) ولم تختلف المواقف داخل كل عينة من الطلبة (p = .90) في حين وجد اختلاف طفيف بسبب نوع العمل (حكومي/ خاص) (p = 0.02) وتفسر هذه النتيجة في ضوء موقف الأردن من الكويت في حرب تحرير الكويت ومساندتها للعراق في موقفها كما كشفت ذلك وسائل الإعلام إبان حرب التحرير .

أ / ٥ - الاتجاه نحو العمالة الفلسطينية :

توضح النتائج ضآلة الاتجاه المؤيد لقبول الفلسطينيين في العمالة الوافدة حيث لم تزد نسبة الموافقة عليهم على ١٠,٥٪ بين العاملين بينما رفضها ٧٦,٣٪ ولم يحدد ١٣,٢٪ موقفهم ، أما في عينة الطلبة فقد وافق على قبول العمالة الفلسطينية ٩,٤٪ ورفضها ٧٦,١٪ ولم يتضح موقف ١٤,٦٪ من الطلبة ، وبشكل عام يرفض ثلاثة أرباع العينة من الطلبة ومن العاملين قبول العمالة الفلسطينية (ر = 3.017 ، p = 0.52) أي ليس هناك ارتباط داخل عينة العاملين ولم توجد اختلافات ذات دلالة حول هذا الرأي (p = .07) وأيضاً داخل عينة الطلبة لم يوجد اختلاف (p = 0.24) . وتعكس هذه النتيجة التغير في الموقف الاجتماعي الكويتي الذي يبني أحكامه واتجاهاته بناء على وقائع الأحداث التي ثبت منها وقوف الفلسطينيين مع العراق على الرغم من أن الجالية الفلسطينية قد تمتعت باحتضان الكويت لها إسهاماً من القيادة الكويتية في دعم قضية فلسطين .

الجدول رقم (٣٥)

اتجاهات عينة الدراسة نحو تقبل العمالة العربية

العينة	العاملون										الطلبة									
الاتجاه / الجنسية	موافق جداً		موافق		لا رأي له		غير موافق		غير موافق بتاتاً		إجمالي العاملين		موافق جداً		موافق		لا رأي له		غير موافق		غير موافق بتاتاً		إجمالي الطلبة		إجمالي عام	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
اليمن	١٧	١١,٢	٣٠	١٩,٧	٢٩	١٩,١	٣٠	١٩,٧	٤٦	٣٠,٣	١٥٢	١٠٠	٣	٣,١	١٣	١٣,٥	١٥	١٥,٦	٢١	٢١,٩	٤٤	٤٥,٨	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
سوريا	١٣	٨,٦	٥٣	٣٤,٩	٢٥	١٦,٤	٣٤	١٦,٤	٢٧	١٧,٨	١٥٢	١٠٠	١٣	١٣,٥	٤٢	٤٣,٨	٩	٩,٤	١٧	١٧,٧	١٥	١٥,٦	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
لبنان	٣٠	١٩,٧	٥٧	٣٧,٥	٢٢	١٤,٥	٢٢	١٤,٥	٢١	١٣,٨	١٥٢	١٠٠	٢١	٢١,٩	٤١	٤٢,٧	١٢	١٢,٥	٨	٨,٣	١٤	١٤,٦	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
الأردن	٥	٣,٣	١٣	٨,٦	٢٥	١٦,٤	٣٦	٢٣,٧	٧٣	٤٨	١٥٢	١٠٠	٣	٣,١	٧	٧,٣	١٥	١٥,٦	٢٠	٢٠,٨	٥١	٥٣,١	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
فلسطين	٤	٢,٦	١٢	٧,٩	٢٠	١٣,٢	٣٥	٢٣	٨١	٥٣,٣	١٥٢	١٠٠	٣	٣,١	٦	٦,٣	١٤	١٤,٦	١٤	١٤,٦	٥٩	٦١,٥	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
تونس	٨	٥,٣	٢٢	١٤,٥	٤٢	٢٧,٦	٤٠	٢٦,٣	٤٠	٢٦,٣	١٥٢	١٠٠	٥	٥,٢	٢١	٢١,٩	١٦	١٦,٧	١٧	١٧,٧	٣٧	٣٨,٥	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
المغرب	١٣	٨,٦	٢٨	١٨,٤	٤١	٢٧	٣٣	٢١,٧	٣٧	٣٤,٣	١٥٢	١٠٠	٦	٦,٣	٢٦	٢٧,١	١٩	١٩,٨	١٧	١٧,٧	٢٨	٢٩,٢	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
الجزائر	٧	٤,٦	١٤	٩,٢	٤٧	٣٠,٩	٤٠	٢٦,٣	٤٤	٢٨,٩	١٥٢	١٠٠	٥	٥,٢	١٩	١٩,٨	٢٠	٢٠,٨	١٩	١٩,٨	٣٣	٣٤,٤	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
السودان	٨	٥,٣	٢٠	١٣,٢	٣٢	٢١,١	٣٦	٢٣,٧	٥٦	٣٦,٨	١٥٢	١٠٠	٩	٩,٤	١٣	١٣,٥	١١	١١,٥	١٧	١٧,٧	٤٦	٤٧,٩	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
إريتريا	١٣	٨,٦	٢٩	١٩,١	٥١	٣٣,٦	٢٣	١٥,١	٣٦	٢٣,٧	١٥٢	١٠٠	٩	٩,٤	١٩	١٩,٨	٢٨	٢٩,٢	١٧	١٧,٧	٢٣	٢٤	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
مصر	٢١	١٣,٨	٧٢	٤٧,٤	١٨	١١,٨	٢٠	١٣,٢	٢١	١٣,٨	١٥٢	١٠٠	٢٣	٢٤	٤٠	٤١,٧	٧	٧,٣	١٠	١٠,٤	١٦	١٦,٧	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

أ / ٦ - الاتجاه نحو العمالة التونسية :

توضح نتائج التحليل وجود اتجاه ضعيف قيمته ١٩,٨٪ بين العاملين يوافقون على قبول العمالة التونسية وترفضها نسبة ٥٢,٦٪ ولم تحدد نسبة ٢٧,٦٪ موقفها . أما في عينة الطلبة فقد كان اتجاه الموافقة بنسبة ٢٧,١٪ مقابل نسبة رفض قدرها ٥٥,٢٪ ولم تحدد نسبة ١٦,٧٪ موقفها ، أي إن ربع العينة يوافق عموماً على قبول العمالة التونسية في الكويت ، وقد وجد اختلاف بين العاملين والطلبة في اتجاههم نحو التونسيين حيث كان موقف الطلبة أكثر تأييداً من العاملين (ر = ٩,٦٣ ، p = ,٠٤) ولم توجد اختلافات داخل عينة الطلبة على موقفهم (p = .49) وإن كانت الوظيفة (حكومي / خاص) قد أثرت في هذه العلاقة (p = .04) .

أ / ٧ - الاتجاه نحو العمالة المغربية :

توافق نسبة ٢٧٪ من العاملين على قبول المغاربة كعمالة وافدة بينما يرفضهم ٥٦٪ من العاملين ولم تحدد نسبة ٢٧٪ موقفها بعد . أما في عينة الطلبة فقد وافقت نسبة ٣٣,٤٪ ورفضت ذلك نسبة ٣٦,٠٪ ولم تحدد نسبة ١٩,٠٪ موقفها من العمالة المغربية بمعنى أن هناك ما يقرب من ٣٠٪ من العينة ككل يؤيدون وجود العمالة المغربية ، ولا توجد علاقة بين طبيعة المبحوثين (عاملون/ طلبة) وبين هذا الاتجاه ولم توجد اختلافات داخل عينة الطلبة (p = .09) في حين وجدت علاقة في عينة العاملين (p = .00) .

أ / ٨ - الاتجاه نحو العمالة الجزائرية :

توافق نسبة ١٣,٨٪ على قبول العمالة الجزائرية في حين يرفضها ٥٥,٢٪ ولم تحدد نسبة ٣٠,٩٪ موقفها في عينة العاملين . أما عينة الطلبة فقد وافقت

منها نسبة ٢٥٪ على قبول العمالة الجزائرية ورفضها نسبة ٢ , ٥٤٪ ولم تحدد نسبة ٨ , ٢٠٪ موقفها أي إن الموافقة تصل إلى ٤ , ١٩٪ في العينة ككل ، ولا يوجد ارتباط بين عمل المبحوث (يعمل/ طالب) وبين الاتجاه نحو العمالة الجزائرية (ر = 8.82 ، .06 = p) ولم توجد علاقة داخل عينة الطلبة (p = 0.24) كما لا توجد اختلافات داخل عينة العاملين في هذا الصدد (p = .14) .

أ / ٩ - الاتجاه نحو العمالة السودانية :

يوجد اتجاه موافق داخل عينة العاملين بنسبة ٥ , ١٨٪ لقبول العمالة السودانية ويرفضها نسبة ٥ , ٦٠٪ من عينة العاملين ولم تحدد نسبة ١ , ٢١٪ موقفها ، أما في عينة الطلبة فقد قررت نسبة ٩ , ٢٢٪ موافقتها على قبول العمالة السودانية في حين أبدت نسبة ٦ , ٦٥٪ رفضها لهذه العمالة ولم تحدد نسبة ٥ , ١١٪ موقفها بعد .

أي إن متوسط الموافقة في العينة ٧ , ٢٠٪ وهو اتجاه ضعيف يوضح تأثير الموقف المعلن للسودان من أزمة الكويت حيث ساندت السودان نظام صدام حسين مما أسفر عن اتجاه عام في المجتمع الكويتي ضد العمالة السودانية وإن كانت نسبة الموافقة ليست قليلة مقارنة بجنسيات أخرى . ولا يوجد أي اختلاف يذكر بين الطلبة والعاملين في موقفهم الرافض للعمالة السودانية (ر = ٧ , ٣١ ، ١١ , = p) ولم يختلف العاملون بسبب الجنس في توجههم هذا (٥١ , = p) كما لم يختلف الطلبة حول هذا الرأي (١٦ , = p) .

أ / ١٠ - الاتجاه نحو العمالة الإريترية :

قررت نسبة ٧ , ٢٧٪ من عينة العاملين موافقتها على قبول العمالة الإريترية بينما رفضتها نسبة ٨ , ٣٨٪ ولم تحدد نسبة ٨ , ٣٣٪ من العاملين موقفها . أما في عينة الطلبة فقد وافقت نسبة ٢ , ٢٩٪ ورفضت ذلك نسبة ٧ , ٤١٪ بينما لم يتضح

موقف ٢ , ٢٩٪ من الطلبة ، أي إن نسبة الموافقة على العمالة الإريترية في العينة تصل إلى ٥ , ٢٨٪ ، ولا يوجد اختلاف بسبب طبيعة المبحوث (عاملون/ طلبة) في هذا الاتجاه ، كما أنه لا يوجد اختلاف بسبب الجنس أيضاً (p = .15) .

أ / ١١ - الاتجاه نحو العمالة المصرية :

تكشف نتائج التحليل عن رأي عام مؤيد لقبول العمالة المصرية تصل نسبته بين العاملين إلى ٢ , ٦١٪ مقابل نسبة ٢٧٪ ترفض العمالة المصرية بينما لم يحدد موقفه نسبة ٨ , ١١٪ ، وأما في عينة الطلبة فقد وصلت نسبة الموافقين على العمالة المصرية ٧ , ٦٥٪ ورفضتها نسبة ١ , ٢٧٪ ولم تحدد نسبة ٣ , ٧٪ موقفها بعد تجاه العمالة المصرية ، ويتضح مما سبق ارتفاع الاتجاه المؤيد لقبول المصريين في الكويت بمتوسط ٥ , ٦٣٪ وهو أقوى اتجاه مؤيد في العينة للعمالة العربية ، حيث كانت نسبة الموافقة عى العمالة العربية بالترتيب التالي :

١ - المصريون	٥ , ٦٣٪
٢ - اللبنانيون	٩ , ٦٠٪
٣ - السوريون	٤ , ٥٠٪
٤ - المغرب	٤ , ٣٠٪
٥ - إريتريا	٥ , ٢٨٪
٦ - اليمن	٨ , ٢٣٪
٧ - تونس	٥ , ٢٣٪
٨ - السودان	٧ , ٢٠٪
٩ - الجزائر	٢ , ١٩٪
١٠- الأردن	٢ , ١١٪
١١- فلسطين	١٠٪

إن المدقق في هذا الترتيب يقف على أجندة مرتبة على درجة عالية من الوعي السياسي للمواطن الكويتي الذي حدد مواقفه متسقاً مع خبراته السياسية التي عايشها ، فالمصريون الذين شاركوا في تحرير الكويت جاءوا في الترتيب الأول المفضل من العمالة وجاء الشوام اللبنانيون والسوريون بعدهم ثم المغاربة والإريتريون الذين لم تكن لهم مواقف معارضة لحرب تحرير الكويت ثم جاء في نهاية القائمة الأردنيون والفلسطينيون . وهكذا أحدثت أزمة الكويت تحولاً لم يكن ليحدث لولا الأزمة التي كشفت عن وجه جديد للعمالة العربية التي انقسمت بفعل الخلافات السياسية إلى مؤيدين لاحتلال الكويت ومعارضين لابتلاع العراق لكيان سياسي عربي ، وهكذا نضجت تجارب المواطنين بالقدر الذي يسمح بتمييز المواقف ومعرفة حقائق الأمور بعد أن انكشفت كل سحائب الغموض التي اكتنفت مواقف بعض الدول العربية من أزمة الكويت .

ب - العمالة الآسيوية :

هناك سبع دول آسيوية تمد الكويت بالعمالة الوافدة وقد تم قياس تقبل الكويت لهذه العمالة على النحو التالي كما هو موضح في الجدول رقم (٣٦) :

ب/ ١ - الاتجاه نحو العمالة الفلبينية :

قررت نسبة ٤٨٪ موافقتها على قبول العمالة الفلبينية ورفضتها نسبة ٤٢,١٪ ولم تحدد نسبة ٩,٩٪ موقفها في عينة العاملين ، أما في عينة الطلبة فقد كانت نسبة الموافقة فيها ٥١٪ وكانت نسبة الرفض ٤٠,٦ ولم تحدد نسبة ٨,٣٪ موقفها ، وعلى ذلك يكون متوسط الموافقة على العمالة الفلبينية ٤٩,٥٪ ، ولا يوجد اختلاف في اتجاه الطلبة والعاملين نحو تلك العمالة (ر= 2.11 ، p = .71) أما متغير النوع فقد كان له تأثير واضح في عينة الطلبة (p = .01) وفي عينة العاملين (p = .02) .

الجدول رقم (٣٦)

اتجاه المجتمع الكويتي نحو العمالة الوافدة من الجنسيات الآسيوية (غير العربية)

العينة	العمالون										الطلبة									
الاتجاه / الجنية	موافق جداً		موافق		لا رأي له		غير موافق		غير موافق بتاتاً		إجمالي العاملين		موافق جداً		موافق		لا رأي له		غير موافق		غير موافق بتاتاً		إجمالي الطلبة		إجمالي عام	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الفلبين	١١	٧,٢	٦٢	٤٠,٨	١٥	٩,٩	٣٠	١٩,٧	٣٤	٢٢,٤	١٥٢	١٠٠	١٢	١٢,٥	٣٧	٣٨,٥	٨	٨,٣	١٧	١٧,٧	٢٢	٢٢,٩	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
كوريا	١٢	٧,٩	٣٧	٢٤,٣	٣٧	٢٤,٣	٣٣	٢١,٧	٣٣	٢١,٧	١٥٢	١٠٠	٤	٤,٢	٢٥	٢٦	٢٣	٢٤	١٩	١٩,٨	٢٥	٢٦	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
الهند	٣٥	٢٣	٧٦	٥٠	١٦	١٠,٥	١٧	١١,٢	٨	٥,٣	١٥٢	١٠٠	٢١	٢١,٩	٤٤	٤٥,٨	١٠	١٠,٤	١٢	١٢,٥	٩	٩,٤	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
بنجلادش	٢٨	١٨,٤	٧٢	٤٧,٤	٢٧	١٧,٨	١٧	١١,٢	٨	٥,٣	١٥٢	١٠٠	١٩	١٩,٨	٤٧	٤٩	١٣	١٣,٥	٩	٩,٤	٨	٨,٣	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
سيلان	٢٢	١٤,٥	٨٠	٥٢,٦	٢٣	١٥,١	١٥	٩,٩	١٢	٧,٩	١٥٢	١٠٠	١٩	١٩,٨	٤٣	٤٤,٨	١٠	١٠,٤	١٤	١٤,٦	١٠	١٠,٤	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
الصين	١٥	٩,٩	٣٩	٢٥,٧	٤٦	٣٠,٣	٢٢	١٤,٥	٣٠	١٩,٣	١٥٢	١٠٠	٧	٧,٣	١٧	١٧,٧	٣١	٣٢,٣	١٨	١٨,٨	٢٣	٢٤	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
إيران	٢١	١٣,٨	٤٤	٢٨,٩	٢٩	١٩,١	١٤	٩,٢	٤٤	٢٨,٩	١٥٢	١٠٠	٧	٧,٣	٢٥	٢٦	١٨	١٨,٨	١٧	١٧,٧	٢٩	٣٠,٢	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

ب/ ٢ - الاتجاه نحو العمالة الكورية :

قررت نسبة ٣٢,٢٪ من عينة العاملين قبولها للعمالة الكورية ، في حين رفضتها نسبة ٤٣,٤٪ ولم تحدد نسبة ٢٤,٣٪ موقفها ، أما في عينة الطلبة فقد كانت نسبة الموافقين ٣٠,٢٪ ورفض ذلك ٤٥,٨٪ ولم تحدد نسبة ٢٤٪ موقفها ، أي إن متوسط نسبة الموافقة في العينة هو ٣١,٢٪ ، ولم تؤثر طبيعة المبحوثين من عاملين وطلبة في هذا الاتجاه (ر = 1.91 ، p = .75) ولم يكن للنوع تأثير يذكر في هذا الاتجاه بين الطلبة (p = 0.20) وبين العاملين (p = .33) أي إن هذا اتجاه عام لا تؤثر فيه العوامل الديموغرافية .

ب/ ٣ - العمالة الهندية :

ارتفع الاتجاه المؤيد للعمالة الهندية في عينة العاملين إلى ٧٣٪ في حين كانت نسبة الرافضين ١٦,٥٪ ونسبة ١٠,٥٪ لم تحدد موقفها ، وفي عينة الطلبة كانت نسبة الموافقين ٦٧,٧٪ ويرفض العمالة الهندية نسبة ٢١,٩٪ ولم تحدد نسبة ١٠,٤٪ موقفها ، وتوضح النتائج أن متوسط الاتجاه المؤيد للهنود في العينة يصل الى ٧٠,٤ ٪ وهو اتجاه مرتفع ربما لأن الهنود أقل أجراً وأكثر مهارة في بعض المهن وأكثر طاعة لأصحاب العمل . ولا يوجد اختلاف بسبب طبيعة العمل (ر = 1.91 ، p = .70) ولا بسبب النوع في عينة الطلبة (p = .86) أما في عينة العاملين فقد وجد اختلاف طفيف بسبب النوع قيمته (p = .5) .

ب/ ٤ - الاتجاه نحو العمالة البنجلاديشية :

وصلت نسبة الموافقين على العمالة القادمة من بنجلاديش في عينة العاملين إلى ٦٥,٨٪ مقابل نسبة رفض قدرها ١٦,٥٪ بينما لم تُحدد نسبة ١٧,٨٪ موقفها ، وفي عينة الطلبة كانت نسبة الموافقين ٦٨,٨٪ مقابل نسبة

رفض قدرها ١٧,٧٪ ولم تحدد نسبة ١٣,٥٪ موقفها ، أي إن الموافقين في العينة عموماً على عمالة بنجلاديش تصل نسبتهم إلى ٦٧,٣٪ وهو اتجاه إيجابي قوي ، لا يؤثر فيه اختلاف المبحوثين (عاملون/ طلبة) (ر = ١,٧٨ ، p = ,٧٧) ولا بين الطلبة (p = ,٩٨) ولا في عينة العاملين (p = ٠,١٥) بسبب اختلاف النوع .

ب/ ٥ - الاتجاه نحو العمالة السيلانية :

توضح بيانات الجدول رقم (٣٦) وجود اتجاه قوي بنسبة ٦٧,١٪ من العاملين يؤيد العمالة السيلانية ويعارض ذلك نسبة ١٧,٨٪ ولم تحدد نسبة ١٥,١٪ موقفها من العمالة السيلانية بعد .

أما الطلبة فقد كانت نسبة موافقتهم على العمالة السيلانية ٦٤,٦٪ مقابل نسبة رفض قدرها ٢٥٪ ولم تحدد نسبة ١٠,٤٪ موقفها بعد ولا يوجد تأثير لاختلاف طبيعة المبحوثين (عاملون/ طلبة) (ر = 4.25 ، p = .37) كما لا يوجد اختلاف في عينة الطلبة (p = .42) بسبب اختلاف النوع وكذلك لا يوجد تأثير للنوع في عينة العاملين (p = 0.76) .

ب/ ٦ - الاتجاه نحو العمالة الصينية :

وصلت نسبة الموافقين على العمالة الصينية في عينة العاملين إلى ٣٥,٦٪ بينما عارضتها نسبة ٣٣,٨٪ ولم تحدد نسبة ٣٠,٣٪ موقفها من هذه العمالة . أما عينة الطلبة فقد كانت نسبة الموافقين بينها ٢٥٪ مقابل نسبة رفض قدرها ٣٢,٨٪ ونسبة لم تحدد موقفها قدرها ٣٢,٣٪ ، ولم تؤثر في هذا الاتجاه الاختلافات بين المبحوثين في العمل (ر = ٣,٣٢ ، p = ,٥٠) ولا بسبب النوع (p = .86) بين الطلبة ، (p = .30) بين العاملين .

ب/ ٧ - العمالة الإيرانية :

يوافق على العمالة الإيرانية من عينة العاملين نسبة ٤٢,٧٪ ويرفضها نسبة ٣٨,١٪ ، ولم تحدد نسبة ١٩,١٪ موقفها . أما في عينة الطلبة فقد وافقت نسبة ٣٣,٣٪ ورفضت نسبة ٤٧,٩٪ ولم تحدد نسبة ١٨,٨٪ موقفها بعد ، أي إن نسبة الموافقة في العينة تصل إلى ٣٧,٧٪ ولا تؤثر طبيعة المبحوثين (عاملون/ طلبة) في هذا الاتجاه (ر = 5.83 ، p = .21) كما لا يوجد تأثير للنوع في عينة الطلبة (p = .26) ولا في عينة العاملين (p = .07) .

جـ ـ الاتجاه نحو العمالة الأوروبية والأمريكية :

تضم هذه الجزئية اتجاه عينة الدراسة نحو العمالة الأوروبية والعمالة الوافدة من الولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في الجدول رقم (٣٧) :

جـ/ ١ - الاتجاه نحو العمالة الأوروبية :

تفيد إجابات المبحوثين بأن نسبة الاتجاه المؤيد للعمالة الأوروبية بالكويت في عينة العاملين تصل إلى ٦٣,٨٪ مقابل نسبة رفض قدرها ١٩,٧٪ ولم تحدد نسبة ١٦,٤٪ موقفها بعد ، أما في عينة الطلبة فقد بلغت نسبة الموافقة ٦٩,٨٪ مقابل نسبة رفض قدرها ٢٢,٩٪ ولم تحدد نسبة ٧,٣٪ موقفها . وبحساب متوسط الموافقة في العينة ككل وصل الاتجاه المؤيد للأوروبيين إلى نسبة ٦٦,٨٪ ، ولم يوجد هناك تأثير في هذا الاتجاه بين الطلبة والعاملين فبينما الطلبة موافقون على ذلك بنسبة ٦٩,٨٪ فإن العاملين موافقون بنسبة ٧٠,٤٪ وبينما يرفض من الطلبة ٢٢,٩٪ فإن الرافضين من العاملين تصل نسبتهم إلى ١٩,٧٪ . ولم يكن للنوع تأثير (p = .83 بين الطلبة) (P = .23 بين العاملين) .

الجدول رقم (٣٧)

اتجاه عينة الدراسة نحو تقبل العمالة من أوروبا وأمريكا

العينة	العاملون										الطلبة									
الاتجاه / الجنسية	موافق جداً		موافق		لا رأي له		غير موافق		غير موافق بتاتاً		إجمالي العاملين		موافق جداً		موافق		لا رأي له		غير موافق		غير موافق بتاتاً		إجمالي الطلبة		إجمالي عام	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أوروبا	٣٣	٢١,٧	٦٤	٤٢,١	٢٥	١٦,٤	٩	٥,٩	٢١	١٣,٨	١٥٢	١٠٠	٣٤	٣٥,٤	٣٣	٣٤,٤	٧	٧,٣	٢	٢,١	٢٠	٢٠,٨	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠
الولايات المتحدة	٤٩	٣٢,٢	٥٣	٣٤,٩	٢٠	١٣,٢	٧	٤,٦	٢٣	١٥,١	١٥٢	١٠٠	٤٠	٤١,٧	٢٩	٣٠,٢	٦	٦,٣	٣	٣,١	١٨	١٨,٨	٩٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

جـ/ ٢ - الاتجاه نحو العمالة الأمريكية :

يوافق على قبول العمالة الأمريكية من عينة العاملين ٦٧,١٪ ويعارض ذلك نسبة ١٩,٧٪ ولم تحدد نسبة ١٣,٢٪ موقفها ، أما في عينة الطلبة فقد وافقت نسبة ٧١,٩٪ ورفضت نسبة ٢١,٩٪ ولم تحدد نسبة ٦,٣٪ موقفها بين الطلبة تجاه العمالة الأمريكية ، وبشكل عام توافق عينة الدراسة على قبول العمالة الأمريكية بنسبة ٦٩,٥٪ ، ولم يوجد تأثير في هذا الاتجاه بسبب اختلاف المبحوثين (عاملون/ طلبة) (ر = 5.30 ، p = .25) ولا يوجد تأثير للنوع في هذا الاتجاه (p = .18) ولا بين العاملين (p = .11) أي إن الاتجاه المؤيد لا تؤثر فيه المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين .

وفي نهاية هذا المبحث يمكن ترتيب العمالة الوافدة وفقا لمدى تقبل المجتمع الكويتي لها من خلال نتائج تحليل بيانات هذه الدراسة على النحو التالي :

الجدول رقم (٣٨)

يبين مدى قبول المواطنين الكويتيين للعمالة الوافدة من الدول المختلفة

الجنسية	نسبة التأييد	الرفض	غير محدد الرأي
الهند	٧٠,٤	١٩,٢	١٠,٤
الولايات المتحدة	٦٩,٥	٢٠,٨	٩,٧
بنجلاديش	٦٧,٣	١٧,١	١٥,٦
أوروبا	٦٦,٨	٢١,٣	١١,٩
سيلان	٦٥,٩	٢١,٣	١٢,٧
مصر	٦٣,٥	٢٧,١	٩,٤

(تابع) الجدول رقم (٣٨)

يبين مدى قبول المواطنين الكويتيين للعمالة الوافدة من الدول المختلفة

الجنسية	نسبة التأييد	الرفض	غير محدد الرأي
لبنان	٦٠,٩	٢٥,٦	١٣,٥
سوريا	٥٠,٤	٣٦,٨	١٢,٨
الفلبين	٤٩,٥	٤١,٤	٩,١
إيران	٣٨	٤٣	١٩
كوريا	٣١,٢	٤٤,٦	٢٤,٢
المغرب	٣٠,٤	٥١,٥	١٨,١
الصين	٣٠,٤	٣٨,٣	٣١,٤
إريتريا	٢٨,٥	٤٠,٣	٣١,٢
اليمن	٢٣,٨	٥٨,٩	١٧,٤
تونس	٢٣,٥	٥٤,٤	٢٢,١
السودان	٢٠,٧	٦٣,١	١٦,٢
الجزائر	١٩,٢	٥٤,٧	٢٦,١
الأردن	١١,٢	٧٢,٨	١٦
فلسطين	١٠	٧٦,٢	١٣,٨

اختبار الفروض ومناقشة النتائج

في ضوء النتائج السابقة يمكن التحقق من فرضيات الدراسة ، وتنص الفرضية الأولى على أنه «لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المجتمع الكويتي فيما يتصل بالاتجاهات نحو العمالة الوافدة وآثارها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية» ، لقد ثبتت صحة هذه الفرضية على مستوى الآثار الأمنية والاقتصادية للعمالة الوافدة ، حيث لم يتبين من الدراسة وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مجموعات العينة بشأن الاتجاه نحو هذه الآثار ، أما على مستوى الآثار السياسية والاجتماعية للعمالة الوافدة فقد تبين أن اتجاهات المبحوثين تختلف بدلالة إحصائية وفق بعض المتغيرات وهي على وجه التحديد الجنس ، نوع الوظيفة أو المهنة (داخل عينة الموظفين) حالة النشاط الاقتصادي (موظف وطالب) ، أما بقية المتغيرات فلم تكن ذات علاقة دالة إحصائياً باتجاهات المبحوثين نحو الآثار السياسية والاجتماعية للعمالة الوافدة .

والخلاصة أن الفرضية المذكورة ثبتت صحتها بالنسبة للآثار الاقتصادية والأمنية بصفة كلية ، كما ثبتت صحتها بصفة جزئية بالنسبة للآثار السياسية والاجتماعية .

أما الفرضية الثانية ، فقد ثبتت صحتها من واقع الدراسة الحالية وتقول هذه الفرضية : «ثَمَّةَ علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات السياسية التي يمر بها مجتمع ما وطبيعة الاتجاهات نحو الجماعات الثقافية والعرقية الوافدة على هذا المجتمع» لقد كانت الأزمة الناتجة من الاجتياح العراقي لدولة الكويت أخطر

أزمة في تاريخ الكويت المعاصر ، وعلى الرغم من موقف التنظيم الدولي المؤيد للحق الكويتي ، فإن دول العالم تباينت مواقفها بين التأييد والحياد والمعارضة ، الأمر الذي عبرت عنه المواقف الحكومية (الرسمية) لهذه الدول .هذه المسألة ظهر صداها أو انعكاسها على اتجاهات المواطنين الكويتيين تجاه العمالة الوافدة .

لقد كشفت البيانات التي تم تحليلها عن تصدر عشر دول قائمة العمالة المقبولة بنسبة تزيد على ٥٠٪ تقريباً من عينة البحث ، وكلها دول آسيوية وأوروبية وأمريكية وعربية ويلاحظ تصدر عمالة مصر ولبنان وسوريا العمالة العربية ، كما تتصدر عمالة الهند وبنجلاديش وسيلان عمالة الدول غير العربية من آسيا ، أما العمالة التي تنتمي إلى أوروبا والولايات المتحدة فتتصدر عمالة الدول الغربية بينما تراجعت عمالة الجنسيات التي تنتمي إلى دول أخرى مثل إيران وكوريا والمغرب والصين وأرتيريا واليمن وتونس والسودان ولم تَحْظَ إلا بنسبة تتراوح بين ٣٨٪ ، ١٩٪ بالقبول لدى الكويتيين ، أما الأردن وفلسطين فقد جاءتا في ذيل قائمة الجنسيات المقبولة ، وتعكس هذه النتيجة وعي المبحوثين بمواقف الدول التي ساندت الكويت وتلك التي وقفت ضد قضية الكويت في أزمتها أثناء حرب التحرير .

وفيما وراء النتائج الكمية للدراسة ، يمكن تفسير الدلالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لاتجاهات المواطن الكويتي نحو العمالة الوافدة ، لقد كشفت النتائج عن وجود مخاوف سياسية من جراء تزايد العمالة الوافدة كماً ونوعاً ، إلا أن هذه المخاوف ليست عاملاً يحول دون استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية اللازمة للقيام بمشروعات التنمية الطموحة ، فهناك من المواطنين من يرى أن العمالة الوافدة يمكن أن يكون لها دور فعال

في بناء علاقات سياسية وطيدة بين الكويت وبين الدول المصدرة لهذه العمالة (٦٢,٥٪ من العينة يقرون ذلك) . وفيما يتصل بإمكانية أن تقوم العمالة الوافدة بنقل صورة حسنة عن المجتمع الكويتي لدى الدول الأخرى فقد وجد اتجاه إيجابي ضعيف واضح في تأييد المقولة المنطقية التي مفادها أن الدول المصدرة للعمالة من صالحها أن تدعم مواقف الكويت لاعتبارات اقتصادية وسياسية تفرضها وجود عَمالة لهذه الدول تستفيد من وجودها في الكويت (أفاد بذلك ٤٨,٣٪ من المبحوثين) ، وإن كان المبحوثون لا يرون بدرجة كبيرة أن العمالة الوافدة يمكن أن تكون عامل دعم للأمن القومي الكويتي (١٠,٩٪ فقط يرون ذلك) .

ومما يستنتج من الدراسة أن المخاوف من تحوّل العمالة الوافدة إلى قوى اقتصادية تمارس دوراً سياسياً يهدد استقرار المنطقة ويشكل خطراً على الوجود والكيان السياسي ويمارس ضغوطاً على حكومة الكويت هي مخاوف كامنة في الوعي الجمعي (Collective Consciousnes) لأبناء الكويت ، ويؤكد أنصار هذا الموقف إمكانية أن تستخدم العمالة الوافدة من قبل قوى خارجية لإحداث قلق واضطرابات للنظام السياسي الكويتي كما يرون في المزيج السكاني المتنافر عنصراً قوياً يمكن أن يسفر عن حدوث تصدع في البنية السياسية إذا توافرت له الظروف المناسبة ، بل ويذهب أنصار هذا الموقف إلى إمكانية أن تطالب هذه القوى «بحق تقرير المصير» لبعض الفئات العاملة بالكويت (الخياط ، ١٩٨٣) .

وأما عن الدلالات الاقتصادية التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة فيمكن أن نستخلصها من النتائج العامة :

مما لا شك فيه أن النهضة القائمة في الكويت الآن اعتمدت بشكل أساسي على الأيدي العاملة من غير أبناء الكويت ومع أن هذه حقيقة واضحة إلا أن

فريقاً غير قليل يرى أن الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة يمكن أن تكون في مجملها سلبية ويمكن أن تشكل ضغطاً على الاقتصاد الكويتي بشكل أو بآخر .

فمن الناحية البشرية والمهارات الفنية يمكن أن تصبح العمالة الوطنية مع مرور الوقت خارج سوق العمل بالكويت نظراً إلى وجود معوقات جوهرية منها :

(١) الاعتماد بشكل أساسي على العمالة الوافدة رخيصة الأجر والمتزايدة باستمرار ، وقد أقر بذلك ٨٢,٣٪ من عينة هذه الدراسة .

(٢) التركيز الواضح للعمالة الوطنية في قطاع الخدمات والوظائف الإدارية وأجهزة الدولة ، وهي وظائف تصنف على أنها مربحة وذات مردود اجتماعي واقتصادي عالٍ إذا ما قورنت بالوظائف الأخرى التي يقبلها الوافدون ، وقد قرر ذلك نسبة ٦١,٧٪ من عينة الدراسة .

(٣) عزوف العمالة الوطنية عن المشاركة في الأنشطة الرئيسية مما أدى إلى احتكار العمالة الوافدة لبعض الأنشطة الحيوية والمناصب الحساسة في الدولة (إبراهيم أحمد ، ١٩٨٥) .

ويتوقع أن تزيد البطالة من الشباب الكويتي بدرجة عالية في المستقبل نتيجة عدم حصولهم على الوظائف الملائمة (Looney R. F.. 1992, p. 269) .

ويلاحظ كذلك أن هناك اعتقاداً قوياً بأن طبقة التجار لها مصلحة كبيرة في المحافظة على تزايد عدد العمالة الوافدة كوسيلة لزيادة نشاطها ومصالحها التجارية وهو اعتقاد مَسَوَّغ على كل حال (الموسى ، مكلاكلن ، ١٩٩٠) وهناك عوامل عديدة يجب أن تؤخذ في الاعتبار إزاء الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة منها :

- الإفادة من قوة العمل المتمثلة في النساء الكويتيات المتعلمات .

- الإفادة من الشباب الذين يتزايد عددهم في المجتمع الكويتي وبخاصة مع اتساع مجال التعليم (الشلقاني ، ١٩٨٣ ، ص ١٠) .

ولا يمكن القول بسهولة إن العمالة الوطنية ولا حتى زيادة الإنجاب يمكن أن تشكل في المستقبل القريب بديلاً حقيقياً للعمالة الوافدة ، ومن هنا تدعو هذه الدراسة إلى وضع نظم انتقاء وتوظيف لترشيد التدفق في مجال العمالة مع الأخذ في الاعتبار عدة أمور منها على سبيل المثال :

- أن مجتمع الرفاهية لا يمكن أن يستغني كلية عن العمالة الوافدة .

- أن تزايد العمالة الوافدة من عرقيات بعينها يمكن أن يكرس طابعاً عنصرياً داخل كيان المجتمع ومن هنا فالتوازن مطلوب في تنويع مصادر العمالة الوافدة .

- ضرورة المحافظة على عروبة المنطقة وسيادة الطابع الذاتي والثقافي والحضاري للمنطقة كلها ومحاولة تذويب الفوارق الثقافية والاجتماعية بين المواطنين والعرب الوافدين ، وسن تشريعات تكفل المساواة ضماناً لاستمرار تدفق العمالة المطلوبة لسد النقص في سوق العمل المحلي .

أما الدلالات الأمنية لنتائج هذه الدراسة فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

فيما يتصل بالآثار الإيجابية (تراوحت النسب بين ٣,٢ - ١١,٣٪ من إجمالي العينة) وهي تعبر عن الآراء القائلة بأن العمالة ليس لها مشكلات وإنها ذات دور إيجابي في استقرار أمن الكويت . كما أن الآراء القائلة بقلة نسبة الجريمة بين العمالة الوافدة عنها بين المواطنين لم تلق اتفاقاً بين المبحوثين

وقد رفضها ٨٣,٩٪ من العينة . أما فيما يتصل بالمخالفات القانونية للعمالة الوافدة فقد اتفق المبحوثون بنسبة ٧٤,٨٪ على أنها مشكلات مؤثرة وليست هينة بينما قبل ذلك نسبة ٢٦,٢٪ من العينة ، وكان الرأي القائل بأن العمالة الوافدة تحت سيطرة الدولة ويمكن إخضاعها للنظم المجتمعية بسهولة محل اتفاق بين ٥ , ٣١٪ من العينة .

وبشكل عام فإن النتائج تتفق مع الأدبيات السابقة في أن العمالة الوافدة تشكل تهديداً أمنياً وقانونياً بدرجة ما إلا أن السلطات الكويتية بمقدورها التضييق من هذه المخالفات وعلاج معظمها في إطار تخطيط استراتيجية تضمن تعظيم المنافع وتقليص الآثار السلبية في المجال الأمني .

وكانت الدلالات الاجتماعية لهذه الدراسة ممثلة في أن المواطنين يدركون بدرجة ٣٥٪ أن العمالة الوافدة ضرورية لتسيير أمور الحياة وتمكين المواطنين من ممارسة حياتهم الاجتماعية بشكل طبيعي ، كما يؤمن المواطن الكويتي بأن العمالة الوافدة تنقل خبرات مفيدة للمجتمع الكويتي (٤٣,٥٪ يؤمنون بذلك) ، إلا أن المواطن الكويتي يرفض أن يكون زواج الشباب الكويتي من وافدات يساعد على القضاء على الانحرافات الأخلاقية حيث لم يزد من وافقوا على ذلك من العينة على (١٢,٩٪) .

كما تكشف النتائج عن اعتقاد ضعيف نسبياً في أن العمالة الوافدة تعمل في سياق حركتها على توسيع آفاق المجتمع الكويتي (٢٦,٢٪ يؤمنون بذلك) إلا أن المواطن الكويتي ما زال يرفض القول بأن العمالة الوافدة قلصت دور الأسرة نحو النشء ، ويرفض أيضاً القول بأن العمالة تنقل سلوكيات وعادات ضارة إلى المجتمع ربما لوضوح الفواصل الاجتماعية في التعامل اليومي مع

الوافدين أو لأن المواطن الكويتي قادر على السيطرة على إفرازات هذه العمالة وتحاشي السيئ منها .

وهناك آثار اجتماعية سلبية أخرى للعمالة الوافدة تتمثل في أن زواج الشباب الكويتي من وافدات يزيد من درجة العنوسة في دولة الكويت ومع أن حياة الترف وسيادة النموذج الغربي في الحياة من عوامل زيادة العنوسة إلا أن الزواج من وافدات يمكنه على المدى الطويل أن يترك آثاراً سلبية في الحياة الاجتماعية في الكويت .

وقد تأكدت نتائج هذه الدراسة مع ما سبقها من دراسات توضح أسباب الخلل الاجتماعي الناتج من وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة ، فعدم التجانس السكاني ووجود نزعة التميز بين المواطن والوافد ووجود انفصام في العلاقات الاجتماعية وتعدد الأصول العرقية والثقافات كل ذلك أوجد تناقضات اجتماعية وحالات من التفسخ مما أفسح المجال أمام الممارسة الاجتماعية السلبية وفقدان التماسك الاجتماعي كما أوجد أرضاً خصبة للجريمة والانحلال الخلقي .

أما عن اتجاهات المواطنين نحو قبول العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة عدة دلالات منها :

أولاً : ظهور تأثير أزمة الكويت (١٩٩٠) في الرأي العام الكويتي وهو ما أوضحته نتائج الدراسة حيث جاء الهنود والأميركان والأوروبيون وبعض الجنسيات من الدول الآسيوية مثل (سيلان) وكذلك الجنسيات العربية من مصر ولبنان وسوريا في مقدمة الجنسيات المقبولة لدى المجتمع الكويتي ، وبالنظر إلى مواقف هذه الدول من قضية غزو الكويت نجدها كلها قد أسهمت في الدعم المادي أو العسكري أو المعنوي في

عمليات تحرير الكويت ، ومن هنا فقد كان الوعي السياسي لدى المواطنين قوياً ومعبراً عن واقع جديد لدى المواطن الكويتي .

كما بدأ التأثير من ناحية أخرى في تراجع درجات تقبل العمالة الفلسطينية والأردنية والسودانية واليمنية وهي الدول التي اتسم موقفها من أزمة الكويت بالتخاذل والوقوف إما إلى جانب الغزاة أو بالتمييع تجاه الحلول المنطقية التي طرحت لحل الأزمة .

ثانياً : إن بروز الوعي الاجتماعي والسياسي للمواطن الكويتي في أزمة الخليج قد أوجد فجوة بين الشعب الكويتي وبعض الشعوب العربية ، ومن المحتمل أن تظل هذه الفجوة إلى أمد بعيد ما لم تنشط الجهود الرامية إلى دراسة متأنية للأوضاع الكويتية في الإطار التكاملي العربي الذي يحفظ للمنطقة عروبتها وهويتها الإسلامية ويهيئ لها سبل الانطلاق لعطاء متميز . ووفقاً لاستراتيجية المشروع الحضاري العربي في مقابل المشروع الحضاري الغربي ، يكون من الضروري تجاوز الخلاف مع وضع حدود فاصلة بين ما هو حق وبين دعاوى الحقوق التاريخية حتى يطمئن كل مواطن إلى مستقبله وينطلق في مسيرة التحضر والتنمية إلى غاياتها المنشودة .

وأخيراً فإن نتائج هذه الدراسة تعد إسهاماً معرفياً في تراكم خبرة المواطن الكويتي التي يتألف من مجموعها وعي الشعب بالظواهر المحيطة وآثارها الإيجابية والسلبية مما يسمح بتعظيم المنافع وتقليل المضار ، وتظل بحاجة إلى دراسات أخرى تناقش من جوانب شتى العلاقات الجدلية بين المجتمع الكويتي والظواهر القديمة وصولاً إلى رؤية أوضح للمتغيرات التي تضبط حركة مجتمع يطمح إلى تحقيق تنمية اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية شاملة .

قائمة المراجع

١ - إبراهيم ، أحمد حسن (١٩٨٥) ، **سكان الكويت** : دراسة جغرافية ، الكويت : منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية رقم ١٢ .

٢ - التويجري ، محمد إبراهيم (١٩٨٨) ، القيم الإدارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية مقارنة : في مجلة العلوم الاجتماعية ، مج ١٦ عدد ٤ ، ص ١٣٧ - ١٥٥ .

٣ - الجوهري ، محمد (١٩٨٧) ، المدخل إلى علم الاجتماع . القاهرة : الدار القومية النموذجية ١٩٨٧ ، ص ١٣٨ .

٤ - الخياط ، حسن (١٩٨٢) ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربي ، قطر : مركز الوثائق والدراسات الإنسانية** .

٥ - الدفتري ، مي (١٩٨٠) ، **مشكلة العمالة في الكويت وقطر** ، ترجمة علي علي البنا ، في : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٢٣ ، يوليو ، ص ٦٧ - ١٠٥ .

٦ - الدوري ، عدنان (١٩٨٥) ، **جناح الأحداث** : المشكلة والسبب ، الكتاب الأول ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، ص ٢٩٣ - ٣٠٦ .

٧ - السالم ، فيصل وظاهر ، أحمد جمال (١٩٨٣) ، **العمالة في دول الخليج العربي** : دراسة ميدانية للوضع العام ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٦ ، السنة التاسعة ، أكتوبر ، ص ٢٨١ - ٢٩٣ .

٨ - الشلقاني ، مصطفى (١٩٨٣) ، **السياسة السكانية في الكويت** : الوضع الحالي والبدائل المتاحة ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٢ ، السنة الحادية عشرة ، يوليو ، ص ٧ - ٤٥ .

٩- الصباح ، أمل يوسف والشلقاني ، مصطفى (١٩٨٦) ، **سكان الكويت** : الماضي ، الحاضر ، المستقبل ، الكويت : ذات السلاسل .

١٠- الطواب ، سيد (١٩٩٠) ، **الاتجاهات النفسية وكيفية تغييرها** ، مجلة علم النفس ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد ١٥ ص ٦ - ١٧ .

١١- عبدالقوي ، خيري (١٩٩٠) ، **العمالة المهاجرة في الكويت** ، تأليف : عبدالرسول الموسى ، الكويت : ذات السلاسل .

١٢- عساف ، عبدالمعطي (١٩٨٩) ، **التضخم الوظيفي في جهاز الإدارة الحكومية في الكويت** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مج ١٧ ، عدد ١ ربيع ، ص ١٨٣ - ٢١٠ .

١٣- فرجاني ، نادر (١٩٨٣) ، **الهجرة إلى النفط** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

١٤- معوض ، جلال عبدالله (د . ت) ، **التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية الخليجية** ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥١ ، السنة الثالثة عشرة ، ص ١٨٩ - ٢١٣ .

١٥- موسوي ، نضال (١٩٩٣) ، **أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معدلات الجريمة والجنوح بدولة الكويت** ، كلية الآداب ، جامعة الكويت ، ص ٥٨ .

١٦- الموسى ، عبدالرسول علي ، عزيز ، مكي محمد (١٩٨١) ، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت** : دراسة في الجغرافية الاجتماعية ، الكويت ، وكالة المطبوعات .

١٧- هاليداي ، فرد (١٩٧٨) ، **الهجرة والقوة العاملة في دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط** ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٣ ، يناير ، ص ٣٩ - ٧٠ .

١٨- وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء (١٩٧٨) ، **التعداد العام للسكان** : تحليل البيانات ، الدراسة العامة : الوافدون وعوامل اختلاف مدة الإقامة بالكويت ، ص ٧ .

١٩- وزارة الداخلية ، الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات ، إدارة البحوث والدراسات : **أثر البيئة الثقافية على جرائم الخدم في المجتمع الكويتي** : دراسة استطلاعية مقارنة للخدم الموقوفين وغير الموقوفين ، ١٩٨٨ .

20 – Gudy Kunst, William B. & Yung Yun Kim (1990). **Communication with Strangers: An Approach to Intercultural Communication** (2 ed.). New York: McGraw Hill inc. p. 13 - 14.

21 – Hoking, John (1984). **Attitudes Measurement.** in: Joseph R. Domminick *et al,* Broadcasting Research Methods. New York. P. 133.

22 – Looney R. E. (1992). **Employment Creation in an Oil-Based Economy:** Kuwait. In: Middle Eastern Studies, Vol. 28, No. 3, July, p. p. 565 - 576.

23 – Sanad, Jamal A., & Teslor Mark A. (1984). **The Economic Orientations Kuwait Women,** In: International Journal of Middle East Studies. Vol. 20, No. 4, p. 443 - 468.

24 – Shah, Nasra. M. & Quadsi, Sulayman, S. (1989) the Changing Characteristics of migrant workers in Kuwait, int. J. Middle East Studies. Vol 21, p. p. 31 - 55.

25 – Sigman, Stuart (1987). **Social Comm.** in: Hawthorn, Jeremy Communication Studies: An Introductory Reader (3 Ed). London: Edward Arnold. p. 130 - 140.

26 – Sulyman S. El Quadsi and Makhdoom A. Shah. **Asian Women Workers in Kuwait,** in: International Migration Review, Vol. 2, No. 3 . p. p. 464 - 486.

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ - الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ - صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ - ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
٤ - الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ - التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الإنجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ - علي أحمد باكثير	د. عبده بدوي
٧ - تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية).	د. نايف خرما
٨ - دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
٩ - المرآة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠ - الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد الثاقب الثاقب
١١ - البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
١٢ - عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
١٣ - لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكولوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
١٤ - آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥ - أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦ - مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى إسلام
١٧ - العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ - وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩ - مفهوم التهكم عند كير كجور	د. إمام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠ - نظرة في قرينة الأعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١ - الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الإلهية (باللغة الإنجليزية).	د. رشا حمود الصباح

٢٢ - تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣ - مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤ - مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥ - نحاة القيروان	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦ - من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية	د. محمد عيسى صالحية
٢٧ - الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية	د. توفيق علي الفيل
٢٨ - مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا .	الأستاذ/ سعيد زايد
٢٩ - واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠ - مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص الايوطوبي (باللغة الانجليزية)	د. محمد رجا الدريني
٣١ - مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	عزمي موسى إسلام
٣٢ - الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ - بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية	د. محمد رجب النجار
٣٤ - الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥ - اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	د. عبدالفتاح القرشي
٣٦ - علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧ - قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والإسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨ - عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب	د. وسمية المنصور
٣٩ - المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٤٠ - البحر في شعر الأندلس والمغرب	د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ - البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد
٤٢ - وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ - ١٥٦٩م).	د. محمد عيسى صالحية
٤٣ - التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
٤٤ ـ المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن

٤٥ - عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة — د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦ - ضمائر الغيبة أصولها وتطورها — د. فوزي حسن الشايب
٤٧ - قبيلة إياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي — د. محمد إحسان إلنص
٤٨ - تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث — د. عبدالملك خلف التميمي

الحولية التاسعة لعام ١٩٨٨ :

٤٩ - أضواء على ملكة سبأ — د. محمد إبراهيم مرسي
٥٠ - دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية — د. جلال الدين الغزاوي
٥١ - هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الإفادة منها — د. محمد رشيد الفيل
٥٢ - الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند — د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣ - الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط — د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤ - مدن التنمية في فلسطين المحتلة — د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥ - الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة أمريكية معاصرة — د. منصور أبو خمسين
٥٦ - رحلات جلفر الرحلة إلى ليليبوت — د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩ :

٥٧ - التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) — د. نورة الفلاح
٥٨ - حركة مسيلمة الحنفي — د. إحسان صدقي العمد
٥٩ - الجاحظ والنقد الأدبي — د. وديعة طه النجم
٦٠ - التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية — د. نايف نمر خرما
٦١ - الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ - ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ - ١٠٧٥م) — د. محمود عرفة محمود
٦٢ - تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي — د. فوزي حسن الشايب
٦٣ - نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزية الأمريكي بشأن نفط الكويت — د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤ - المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة) — د. مصطفى زكي التوني
٦٥ - جغرافية الحضر — د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس

الحولية الحادية عشرة لعام ١٩٩٠ :

٦٦ - النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم أبو العدوس
٦٧ - النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨ - نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات
٦٩ - الاقطاع في العالم الإسلامي	د. محمود إسماعيل
٧٠ - الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٧١ - الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية (٤٠ - ٣٣٩هـ/ ٦٦٠ - ٩٥٠م)	د. عبدالرحمن محمد عبد الغني
٧٢ - خبرات الكويت : توزيعها، نشأتها، تصنيفها	د. عبدالحميد أحمد كليو

الحولية الثانية عشرة لعام ١٩٩٢ :

٧٣ - بنو سليمان : حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٧٤ - نهاية الأرب في شرح لأمية العرب للشنفري بن مالك الأزدي	د. عبدالله محمد الغزالي
٧٥ - أفلاطون.. والمرأة	أ.د. إمام عبدالفتاح إمام
٧٦ - الخبز في الحضارة العربية الإسلامية	د. إحسان صدقي العمد
٧٧ - الاتجاه نحو الدين	د. نزار مهدي الطائي
٧٨ - دوار الشعب لم يعد موجوداً	د. شفيقة بستكي
٧٩ - الانثروبولوجيا السياسية	د. سليمان خلف
٨٠ - سدوس وتحصيناتها الدفاعية	د. محمد عبدالستار عثمان

الحولية الثالثة عشرة لعام ١٩٩٣ :

٨١ - الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية	د. بنيان سعود تركي
٨٢ - مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية	د. ميمونة خليفة الصباح
٨٣ - جغرافية الحضر عند المدارس الغربية	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
٨٤ - علل التغيير اللغوي	د. مصطفى زكي التوني
٨٥ - رحلات جلفر	د. محمد رجا عبدالرحمن الدريني
٨٦ - آداب الشعر العربي القديم	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٨٧ - المصريون النوبيون في الكويت	د. السيد أحمد حامد
٨٨ - النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت	د. عبدالغفار مكاوي

الحولية الرابعة عشرة لعام ١٩٩٤ :

٨٩ - الفجوة الزمنية بين الأشعة الشمسية والحرارة في المملكة العربية السعودية	أ.د. محمد بن عبدالله الجراش
٩٠ - الدراسة التطورية للقلق	د. أحمد محمد عبدالخالق
٩١ - اللباس في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم دراسة مستمدة من مصادر الحديث النبوي الشريف	د. محمد بن فارس الجميل
٩٢ - الأنماط الشائعة لأدوار الرجل والمرأة في الكتب المدرسية وأدب الأطفال	د. سهام الفريح
٩٣ - التحليل العاملي للسلوك الدراسي المرتبط بالتحصيل الأكاديمي	د. العادل أبو علام
٩٤ - الاغتراب في الشعر الكويتي	د. سعاد عبدالوهاب العبدالرحمن
٩٥ - فنومنولوجية الاتصال الوجاهي	د. عبدالله الطويرقي
٩٦ - سياسات الاتصال في دولة الكويت	د. نبيل عارف الجردي علي دشتي

الحولية الخامسة عشرة لعام ١٩٩٥ :

٩٧ ـ موقف البيزنطيين والفاطميين من ظهور الأتراك السلاجقة بمنطقة الشرق الأدنى الإسلامي	د. عبدالرحمن محمد العبدالغني
٩٨ ـ موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير	د. محمد معوض ابراهيم د. ياسين طه الياسين
٩٩ - تبني اللغة القومية	د. محمود الحبيب الذوادي
١٠٠ - شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	د. نسيمة راشد الغيث
١٠١ - المقدمة في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية	د. عبدالله علي الصنيع
١٠٢ - رؤية الموت ودلالتها في عالم الطيب صالح الروائي من خلال روايتي «موسم الهجرة إلى الشمال» و«بندر شاه»	د. عبدالرحمن عبدالرؤوف الخانجي
١٠٣ - الشعر ولغة التضاد الرؤية - الميدان - التطبيق	د. مختار أبوغالي
١٠٤ ـ اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	د. فهد عبد الرحمن الناصر

الحولية السادسة عشرة لعام ١٩٩٦ :

١٠٥ - انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠	د . جاسم محمد كرم
١٠٦ - الحسبة على المدن والعمران	د . وليد عبد الله عبد العزيز المنيس
١٠٧ - أهمية تعلم اللغة العربية	أ .د . عبده محمد بدوي
١٠٨ - الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية	د . بشير صالح الرشيدي
١٠٩ - الهوية الأقليمية للبحرين	د . محمد أحمد حسن عبد الله
١١٠ - سيكولوجيا التطرف والارهاب	د . عزت سيد إسماعيل
١١١ - رؤية ابي العلاء المعربي في الشعر	د . أحمد سامي الشيتوي
١١٢ - النظريات الإعلامية المعيارية	د . عثمان محمد الأخضر العربي

الحولية السابعة عشرة لعام ١٩٩٧ :

١١٣ - الجذور التاريخية للأسرة الأموية	د . إحسان صدقي العمد
١١٤ - **الأطعمة والأشربة في عصر الرسول (ﷺ)**	د . محمد بن فارس الجميل
١١٥ - النون في اللغة العربية دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم	د . مصطفى زكي التوني
١١٦ - المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية وبعض المتغيرات الديموجرافية لدى طالبات الجامعة .	د . عبداللطيف محمد خليفة
١١٧ - بطولة ابن القارح في رسالة الغفران	د . مرسل فالح العجمي
١١٨ - قياس الحرج الموقفي لدى طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين	د . بدر حمد الأنصاري
١١٩ - تجارة السلاح في مستعمرة سيراليون	أ . د تمام همام تمام
١٢٠ - أمين الريحاني فجر صلته بالخارجية الأمريكية ورحلته العربية وغاياتها .	د . محمد ثنيان الثنيان

عزيزي القارىء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عن هذه الاسئلة: -

- عمر القارىء: - ٢٠ ☐ ٢٠ - ٣٥ ☐ ٣٦ - ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐
- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
- بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐
- التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐
- طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐
- مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ - كيف تحصل على الحوليات؟
شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ - هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟
نعم ☐ لا ☐

٣ - ما رأيك بحجم الحوليات؟
مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ - كيف ترى مواضيع الحوليات؟
متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ - ما هو الطابع العام للحوليات؟
لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ - هل تقرأ الحوليات بانتظام؟
نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟
نعم ☐ لا ☐

٨ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟
نعم ☐ لا ☐

٩ - هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟
نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ - شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟
نعم ☐ لا ☐

١١ - ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟
جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ - ما رأيك بسعر الحوليات؟
مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ - اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

.....

.....

.....

.....

قسم الاشتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقداً/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/ أو ☐ ارسال الفاتورة

الاســـــــم : .....

المهنة/ الوظيـفـة : .....

العنـــــــوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

أنشىء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بقرار من وزير التربية والتعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ١٤١٤/١٢/١٩هـ الموافق ١٩٩٤/٥/٢٩م.

أهداف المركز

. يهدف المركز إلى رسم سياسة متكاملة للبحوث الخليجية التي تنبع من احتياجات أقطار المنطقة وتعكس تطلعاته.
. جمع الوثائق التاريخية والمعلومات عن المنطقة مع العناية بالتراث الخليجي بصفة خاصة.
. التعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة وتنظيم الندوات العلمية أو الاشتراك بها على المستويين الإقليمي والعالمي.
. تشجيع الباحثين والمختصين بشؤون المنطقة على إعداد الدراسات عن قضايا المنطقة الحيوية.
. تقديم خدمات استشارية لحكومات الأقطار الخليجية والمؤسسات المعنية وذلك بإجراء بحوث علمية في الموضوعات التي تحددها هذه الهيئات.
. تشجيع الباحثين الشباب وحفزهم على التعمق في دراسة القضايا الخليجية بالإعلان عن جوائز رمزية تشجيعة للبارزين وإقامة المسابقات وتنظيمها.
. طباعة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول القضايا الخليجية ونشرها على نحو موسع.
. ترجمة كتب التراث والتاريخ الخليجي، وتعريب الأعمال العلمية التي تجرى عن المنطقة وتنشر بلغات أجنبية.

أنشطة المركز:

. اصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
. صدر من هذه المجلة ٧٧ عدداً ابتداء من عام ١٩٧٥.
. تنظيم ٥ ندوات في مختلف الشئون الخليجية ابتداء من عام ١٩٨١
. اصدار ٣٤ كتابا تتناول القضايا الأجتماعية والاقتصادية والسياسية .. الخ لمنطقة الخليج العربي.
. اصدار سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية (صدر منها سبعة مجلدات) تغطي السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٢)

الاشتراكات

أ . داخل الكويت
الأفراد ٣ د.ك.
للمؤسسات ١٥ د.ك.
ب. الدول العربية
الأفراد ٤,٠٠٠ د.ك.
المؤسسات ١٥ د.ك.
ج . الدول الاجنبية
الأفراد ١٥ دولار أمريكي
المؤسسات ٦٠ دولار أمريكي

جميع المراسلات باسم مدير المركز د.ميمونة خليفة الصباح
ص.ب ١٧٠٧٣ الخالدية.
الكويت
الرمز البريدي 72451

المقر: كلية الآداب. الشويخ. جامعة الكويت

فصلية - محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
- صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى الندوات، المناقشات مراجعات الكتب، التقارير.
المجلة العربية للعلوم الانسانية
رئيسة التحرير
د. شفيقة بستكي
- تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والغربي، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.
الاشتراكات
الكويت
٢ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٥ دينارا للمؤسسات.
• • •
الدول العربية،
٤ دنانير كويتية للأفراد ،
١٥ دينارا للمؤسسات .
• • •
الدول الاجنبية ،
١٥ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب - الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ - ٤٨١٦٢٦١ - ٤٨١٥٤٥٣ - فاكس: ٤٨١٢٥١٤

المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تنشر البحوث التربوية المحكمة، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية.

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها.

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله محمد الشيخ

الاشتراكات

* في الكويت:	* في الدول العربية:	* في الدول الأجنبية:
٣ د.ك للأفراد	٤ د.ك للأفراد	١٥ دولارا للأفراد
١٥ د.ك للمؤسسات	١٥ د.ك للمؤسسات	٦٠ دولارا للمؤسسات.

الكويت

٤٨٤٧٩٦١ - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت

فصلية - اكاديمية - محكمة

تُعنى بنشر الابحاث والدراسات في تخصصات السياسة - الاقتصاد - الاجتماع علم النفس - الانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا السياسية والبشرية

رئيس التحرير
شفيق ناظم الغبرا

مديرة التحرير
منيرة عبدالله العتيقي

مراجعات الكتب
كامل الفراج

تفتح ابوابها امام

- أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب في الإسهام بطرح ومعالجة قضايا مجتمعاتهم.
- التفاعل الحي مع القاريء المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.
- المناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.
- تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصول المجلة في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها.

الاشتراكات

الكويت والدول العربية:

أفراد: ٣ دنانير سنويا داخل الكويت، ويضاف اليها دينار واحد في الدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية ١٥ ديناراً في السنة، ٢٥ دينارا لمدة سنتين.

الدول الأجنبية:

افراد: ١٥ دولاراً.

مؤسسات: ٦٠ دولاراً في السنة، ١١٠ دولارات لسنتين.

وتدفع اشتراكات الافراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية)

توجة جميع المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص.ب ٢٧٧٨٠ صفاة، الكويت 13055
تليفون ٤٨١٠٤٣٦ - ٤٨٣٦٠٢٦ فاكس ٤٨٣٦٠٢٦/٠٠٩٦٥

مجلة الحقوق

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق. جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

رئيس التحرير

أ. د. محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول فى نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة فى تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربى .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويـــت : 2 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية : 2.5 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية : 5 دينار للأفراد – 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى :

المجلة العربية للعلوم الادارية – جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة – دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلى 4415 ، 4416 فاكس 4817028

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمود أحمد طحان

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

قيمة الاشتراك داخل الكويت	٣ دنانير للأفراد ١٥ دينار للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الوطن العربي	٤ دنانير للأفراد ١٥ دينارا للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الدول الأجنبية	١٥ S للأفراد ٦٠ S للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت
هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : داخلي ٤٧٢٣

ple stated that this labour is under control of the Government, and may be surrendered, simply, to the society order.

At the economical level, more than (80%) of the sample stated that the expatriate Labour affords Kuwaiti cheap labour force, and accepts to work in employments denied by Kuwaitis, althought this situation has led to monopoly of the expatriate Labour in some economic activities of the state, which, in turn leads to unfavourable economic and social effects.

Finally, at the social level, about (35%) to (43%) of the sample stated that the expatriate Labour has an effective role in the cycle of the Kuwaiti social life, in natural and stable form, and transfers important social experiences to the society. Meanwhile, about (26.2%) of the sample stated that the expatriate labour helps in widening the social dimension in Kuwait, but at the same time, it was stated through the study that there was a decrease in the ratio of those who are saying that the marriage of Kuwaitis with foreign women has led to positive effects.

Attitudes of Kuwaiti Citizens towards the effects related to expatriate labour

ABSTRACT

This study aimed to acquaint the Kuwaiti citizens with the attitudes concerning the effects resulted from expatriate labour, as from political security, economical, and social aspects of Kuwait Society. The Study was carried out on a random sample of (248) individual selected from Kuwait citizens, represent the recent and future labour force (Employees & University students). The study depended on a codified questionnaire for collecting data. These data are managed by computer in a frame of a statistical plan adapted to the purpose of the study.

The study achieved a set of result, exhibited and discussed in details through the content of study. These results revealed that the positive trends of Kuwaiti Citizens towards the expatriate labour are restricted in labour force that belong to states who supported Kuwaiti against Iraqi aggression (invasion) (August 1990, Feb., 1991).

At the political level, about (62.5%) of the sample stated that the expatriate labour may have an effective role in building strong political relations between Kuwait and the other states and, about half of the sample stated that the existence of the expatriate labour in Kuwait imposed the states to which this labour is related to support and sustain Kuwaiti in its problems. But, meanwhile, at the security level, about (11%) of the sample see an effective factor for the internal Kuwait security, that is, the negative trend of the Kuwaiti citizens towards the security effects of expatriate labour, is more than other trends. Despite this, about one-third of the sam-

The Author:

– Dr. Nidal Hameed Al-Mousawi
– Ph. D. in Sociology, Ain Shams University.

– Experience:
– Teacher of Sociology in Kuwait University since 1983.

Books :

1. Cycle of life in Kuwait Society, Introduced to the folk heritage center - State of Qatar (Participant).
2. Relation of Crime with Development in Kuwait Society throught 25 years. Published in Social Development magazine in Arabian Gulf Countries. Arab Emirates University (1989).
3. Effects of Iraqi aggression on state of Kuwait, January, 1993, Amiri Diwan.

One Handred Tewenty One Monograph

Attitudes of Kuwaiti Citizens towards the effects related to expatriate labour

Dr. Nidal Hameed Al-Mousawi
Department of Sociology - Kuwait University

Annals of the Faculty of Arts Volume XVIII 1997

Edition board

Dr. Abdallah Al. U'mar

(Chairman)

Prof. M. Rajab Al-Najjar

Prof. Mustafa Torki

Assist. Prof. Fatma Al Abdul Razaq

Dr. Munira Al- Thamar

Consultants:

Prof. Hassan Hanafi
Prof. Ghanim Hana
Prof. Lutfia A'Shour
Prof. A'bdul Salam Al Masdi
Prof. Mohammed Al - Jarrash
Prof. Mustafa Al - Souwaif

Prof. Mahmoud A'oudah.

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XVIII, 1997

ANNALS OF
THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

Attitudes of Kuwaiti Citizens towards the effects related to expatriate labour

Dr. Nidal Hameed Al-Mousawi
Department of Sociology - Kuwait University

Volume X VIII 1997 1417 - 1418
One Handred Tewenty One Monograph 1997 - 1998